

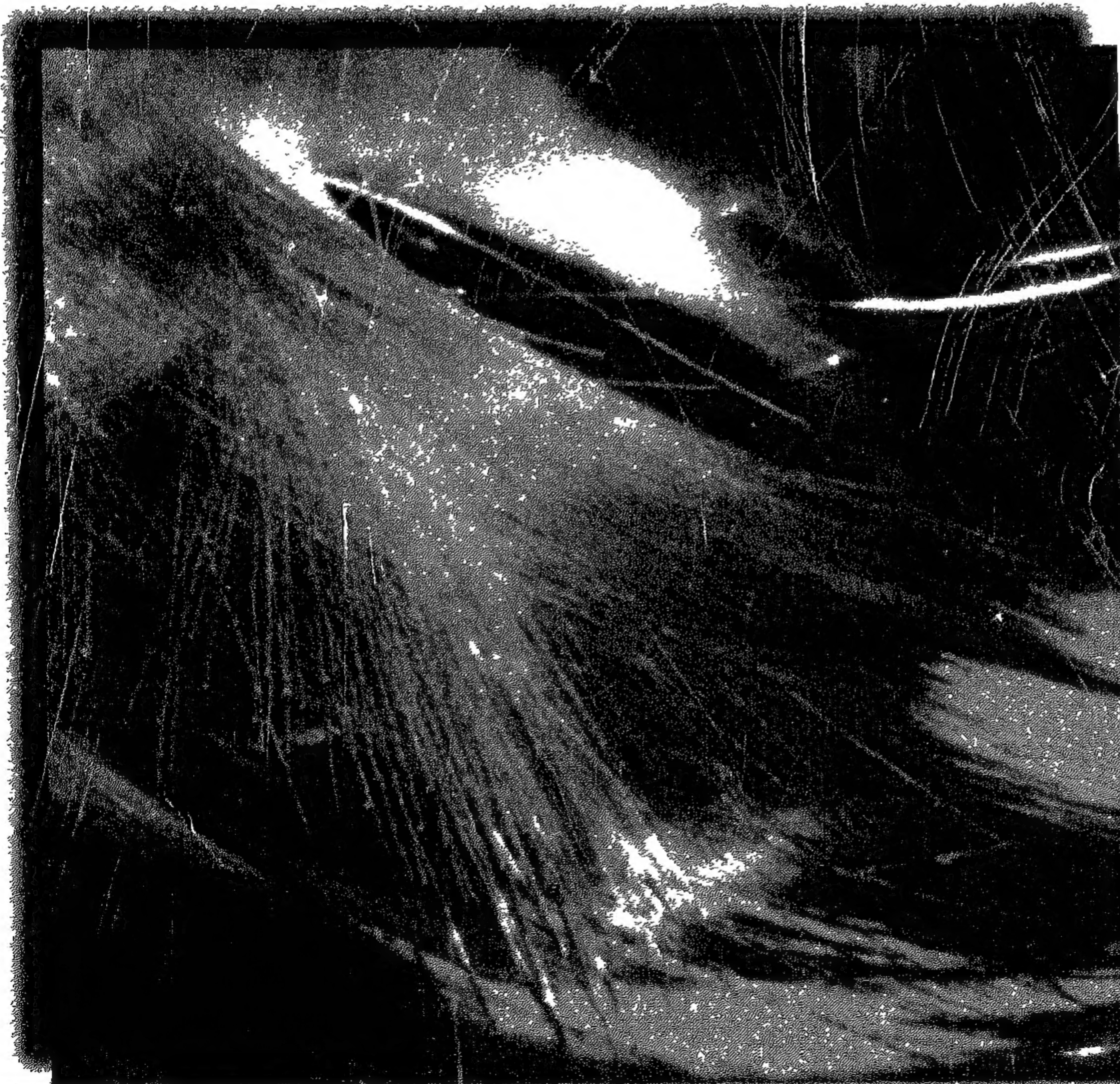
العوالة

والمجتمع المدني

شوقي جلال

مدير التحرير: أحمد أمين

رئيس التحرير: د. أحمد شوقي



سلسلة غير دورية تعنى بتقديم الأبحاث الفكرية والاجتماعية

Bibliotheca Alexandrina
011315



المكتبة الأكاديمية

كراسات مستقبلية

سلسلة غير دويّة تصدرها المكتبة الأكاديمية تعنى
بتقديم الاجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلى

رئيس التحرير أ.د. أحمد شوقى مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات : المكتبة الأكاديمية

١٢١ ش التحرير الدقى - القاهرة - ت : ٣٤٨٥٢٨٢ - فاكس : ٣٤٩١٨٩٠

العملة والمجتمع المدنى

العولمة والمجتمع المدني

السلطة لمن :
لعالم المال ،
أم لعالم الحياة ؟

تأليف
دافيد سى كورتين

ترجمة
شوقي جلال



الناشر
المكتبة الأكاديمية

١٩٩٩

حقوق النشر

الطبعة الأولى : حقوق الطبع والنشر © ١٩٩٩ جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الأكاديمية

١٢١ شارع التحرير - الدقي - القاهرة

تليفون : ٣٤٨٥٢٨٢ / ٣٤٩١٨٩٠

فاكس : ٣٤٩١٨٩٠ - ٢٠٢

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة كانت

إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر .

تزايدت في السنوات الأخيرة ، عمليات إصدار كراسات تعالج في مقال تفصيلي طويل (Monograph) موضوعاً فكرياً أو علمياً هاماً . وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة ، في عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات .

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبياً بالمقارنة بالكتب ، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار . ولأهمية الدراسات المستقبلية في هذه الفترة التي تشهد تشكيلاً متسارعاً للملامح عالم جديد ، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ / أحمد أمين لإصدار « كراسات مستقبلية » كسلسلة غير دورية مع تشريفي برئاسة تحريرها .

والملاح العامة لهذه السلسلة ، التي تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب، تلخص في النقاط التالية :

انطلاق المعالجة من توجه مستقبلي واضح (Future-oriented) أى أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعي للمعالجة ، حيث يستحيل إستعادة الماضي ، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهده البشرية من قبل .

الالتزام بمنهج علمي واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوجي ، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض .

الإبتكارية Creativity المطلوبة في الفكر والفعل معاً ، في زمان صارت النصيحة الذهبية التي تقدم فيه للأفراد والمؤسسات : *Innovate or evaporate !!*

الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ، التي تعد قوة الدفع الرئيسية في تشكيل العالم ، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد في العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة .

مقارنة الموضوعات المختلفة سواء أكانت علمية أو فكرية مؤلفة أو مترجمة ، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustainable Development ، التي تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب ، بل والكون كله .

كراسات هذه السلسلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعي لأهمية التنوع الثقافي ، التي لا تقل عن أهمية التنوع البيولوجي الذي يحتفى به أدبيات التنمية الموصولة . إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة ، فكلاهما مدمر ومستحيل .

هذه الكراسية

يقدم فيها المترجم والمفكر المعروف ، الأستاذ / شوقي جلال ، ترجمة رشيدة
 لكتاب دافيد كورتين عن « كوكبة » المجتمع المدني ، أو « عولة » كما يترجمها
 البعض . وقد كتب لها المترجم مقدمة ، لا تقل أهمية عن مقدمة المؤلف ، حتى
 أشار إلى أنها تقدم منظورا متميزا لما صار يعرف « بالطريق الثالث » . هذا المنظور
 مطعم بتجربة أمريكا اللاتينية الثرية . ومن منا لا يذكر فكر وفن وكفاح هذه القارة ؟
 ومن منا لم يتغن بها ، ضمن ثلاثية قارات الجنوب آسيا وأفريقيا وأمريكا
 الجنوبية ؟ كم تغيرت الدنيا !!!

نعود إلى كراستنا لنذكر أن المترجم له فى السلسلة دراسة قيمة عن فلسفة
 العلم، تحت عنوان « على طريق توماس كون » أهلاً به دائماً فى أسرة الكراسات
 الممتدة.

أحمد شوقي

المحتويات	الموضوع	الصفحة
	أ - تصدير بقلم المترجم	٩
	ب - مقدمة المؤلف	١١
	١ - لتتجاوز تراث القرن العشرين .	
	* نجاح فى عالم المال وأزمة فى عالم الحياة	١٣
	* الأسباب الكامنة وراء فشل النظام	١٦
	* تركيز السلطة وحجب المسؤولية	١٨
	* نادى القمار العالمى	٢٠
	* التمهيد لحقبة جديدة	٢٣
	٢ - المبادئ الإرشادية للألفية الثالثة	
	* مبدأ قابلية الإدامة	٢٥
	* مبدأ العدالة	٢٦
	* حدود إيكولوجية	٢٧
	* الحصص العادلة المستدامة	٢٨
	* الموازنة بين السكان والاستهلاك	٢٩
	* مبدأ الالتزام المدنى	٣١
	٣ - الأسس السياسية والاقتصادية للمجتمعات العادلة والمستدامة	
	* التعددية الديمقراطية	٣٥
	* شروط فعالية السوق للمصلحة العامة	٣٦
	* إصلاح السوق	٣٧
	٤ - الأسس المادية للمجتمعات العادلة والمستدامة	
	* مساندة الفئة الداعمة للاستدامة	٤٠
	* النقل وساحات المدن	٤١
	* الغذاء والزراعة	٤٢
	* المواد الخام	٤٤
	* الطاقة	٤٦

- ٤٧ * من الوظائف إلى أسباب العيش
- ٥ - الأسس الاجتماعية للمجتمعات العادلة والمستدامة
- ٥٠ * رأس المال الاجتماعي والحاجة الإنسانية إلى التلاحم
- ٥٣ * النتائج الاجتماعية لتطبيق نظام السوق
- ٥٥ * التوازن بين الجنسين وتكوين رأسمال اجتماعي
- ٥٧ * الديمقراطية الاقتصادية والتسيج الاجتماعي
- ٥٩ ٦ - الأسس الروحية للمجتمعات العادلة والمستدامة
- ٧ - الالتزام المدني لتحويل المجتمع
- ٦١ * التمسك بالشرعية واستعادة المسؤولية
- ٦٣ * عولة المجتمع المدني
- ٦٦ * ثبت المصطلحات الواردة في الكتاب
- ٦٩ * الهوامش

هذا الكتاب دعوة إلى حوار ، وإلى تفكير مشترك على الصعيد العالمي بغية إعادة تجديد طبيعة وبنية ، ودور المؤسسات والقوانين والنظريات التي تحكم ما سمي « عصر الحداثة » ؛ خاصة تحولات وفكر القرن العشرين . العالم الآن يعاني مخاض تحول جديد ، يقف عند مفترق الطرق ... أزمة فكر ، وأزمة الإنسان مع نفسه ، وصورته ودوره ، وصورة المجتمع المحلي والدولي ، وصورة المستقبل ، وأزمة علاقات اجتماعية داخل المجتمع وفيما بين المجتمعات ، وأزمة علاقة الإنسان / المجتمع بالطبيعة وبالبيئة ... من نحن ؟ وإلى أين المصير ؟

الكتاب بعض حوار عالمي يدور لتفسير الأزمة الاقتصادية وأزمة الإنسان / المجتمع بالبيئة ، والأخطار الاجتماعية والبيئية التي تتهدد مصير البشرية ؛ والأسباب الكامنة وراء ذلك والمتمثلة في طبيعة البناء المؤسسي والتشريعي للمجتمعات ، وطبيعة الآراء والنظريات التي صاغها الإنسان خلال القرن العشرين تحديداً .

انتصر العقل مع بداية الحداثة ، وعرفنا القرنين الماضيين بأنهما عصر العقل والعلم . وانهقدت آمال البشرية من أجل بناء عالم أفضل تسوده حرية وإخاء ومساواة بفضل هداية العقل العلمي ، وتقدم العلم ، وانتصر العقل ... ولكن سادت المظالم ، وتفاقم خطر استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، وأضحى العالم غابة ، وصدقت مقولة الفيلسوف هوبز : الإنسان ذئب لأخيه الإنسان ، واشتعلت الحروب ولا تزال ... والسؤال هل هي خطيئة العقل ؟ ... ظن البعض أن الخلاص يتمثل في الردة عن العقل وعن العلم ؛ وذهب البعض إلى أن الخطأ كل الخطأ مردود إلى العقل ولم يناقش أحد طبيعة العلاقات والمفاهيم ، ونظم الإدارة في المجتمعات ، وطبيعة المؤسسات الحاكمة ودورها داخل الحدود وخارجها ... وأن هذه هي جذور الأزمة ... ومرة أخرى العقل سبيلنا إلى الخلاص ... ولكن عقل من ؟ هذا هو السؤال . العقل من حيث هو بنية تفكير ، وعدة تفسير ، وإطار مفاهيم ... عقل سلطان فرد ؟ عقل سلطان خفي ؟ عقل عالم المال ؟ أم عقل الإنسان / المجتمع أي عالم الحياة في تكامل وتكافل مع الطبيعة والبيئة كنسق وجودي مشترك وصولاً إلى ما سبق أن دعا إليه البعض « المحيط العقلي » ... ؟

هنا يدعو هذا الكتاب إلى إعمال هذا العقل الأخير لصالح عالم الحياة ، أي صالح الإنسان بعامة والبيئة ؛ لأن الخطأ كل الخطأ ، والخطر كل الخطر مردود إلى المؤسسات المالية القابضة على مصائر المجتمع ، وصناعة القرار والقوانين والمفاهيم الحاكمة التي تدور في إطارها على مدى القرن العشرين ... صنعت العقل الغالب ، وأحكمت قبضتها وسطوتها كسلطان خفي .

أصبحت مؤسسات المال القابضة على مصير العالم ضرباً من ضروب الواقع المتوهم . إنها ناد للقمار على شبكة الاتصالات الفضائية على سطح كوكب الأرض

الذى يرددون أنه بات قرية لمرأهاتهم . عالم أو ناد للقمار لا نعرف له مكانا أو مركزاً ولا انتماء لدولة غير المصالح التى يفرضها المال ورجاله ، والأرباح الطائلة الخيالية المحسوبة دفترها وليس لها من واقع الإنتاج نصيب ... صعود إلى السماء ، وهبوط إلى الحضيض ، وضياح لعالم الحياة ، عالم البسطاء ، عالم المنتجين . وهكذا شاع مصطلح العولمة فى الخطاب السياسى الاقتصادى ، وكأنه قدر حتمى على البشرية جميعاً ، أو نازلة حلت بنا . وهكذا تعمق شعور الاغتراب . وفاقم منه ما أكدته مؤتمرات الأمم المتحدة من فشل الحكومات فى معالجة قضايا الجوع والإسكان والبطالة والفقر وإساءة حقوق الإنسان ، وتآكل البيئة وما ينطوى عليه كل هذا من نذر خطر ... يؤكد الكتاب هذا الفشل ويدرس أسبابه ويرده إلى جذوره ، ويقدم حلولاً جديدة عن مجتمع العدالة والاستدامة باعتبار هذه هى المبادئ الأساسية لبناء مستقبل صحى للبشرية .

وجدير بالذكر أن الكتاب يحمل طابع بلدان أمريكا الجنوبية التى قدمت فكراً نظرياً متميزاً ، هو الطريق الثالث غير الماركسية الكلاسيكية وغير نظريات الرأسمالية الاحتكارية ، التى بلغت ذروتها فى ما يسمى العولمة ، ومن أهم النظريات التى قدمتها أمريكا الجنوبية نظرية فرناندو دى سوتو بشأن مجتمع المهمشين أو القطاعات الاجتماعية غير الرسمية . ونجد هذا النهج واضحاً فى الكتاب خاصة فى معالجته لقضايا الإسكان والنقل والمجتمع غير الرسمى بعامة . ويتفق الكتاب مع النظرة الشمولية للتاريخ الاجتماعى ، وقيام المجتمعات على التلاحم والفعالية المشتركة التبادلية ، ويرى فى هذا مبدأ أساسياً للإصلاح والتحول المنشود . وقد يبدو مثيراً أنه فى معالجته لمشكلة الإسكان يذكرنا بآراء وجهود فيلسوف عمارة الفقراء المهندس المصرى الراحل حسن فتحى وآرائه فى الاعتماد على الجهود والخامات المحلية ، والترابط الاجتماعى والفقه أو الفكر المحلى . وها نحن نرى المجتمعات غير الرسمية تحل مشكلاتها على نحو أفضل وبصورة أقل كلفة من المجتمع الرسمى ، وإن كانت أدنى مستوى من حيث مظاهر الترف ؛ إلا أنها تمثل أسلوباً من أساليب التحدى للصعاب وانتزاع حق الوجود ... صعاب تفرضها البيئة ، وصعاب تفرضها المؤسسات والقوانين العاملة لصالح عالم المال دون عالم الحياة .

صفوة القول : الكتاب دعوة إلى الحوار على الصعيد العالمى وإعادة التفكير فى موروث فكرنا ومفاهيمنا ومسلّماتنا ، ودعوة إلى تحدى أطماع فردية ، وإلى التفكير فى ضوء المصلحة الإنسانية والروح الاجتماعية والفعالية التبادلية .

إنه كشف لغمامة صنعت وهماً ورثاء وصدقائه ، ودعوة لانتصار الحياة ،

شوقى جلال

القاهرة ١٠/١٩٩٨

تري ما الذى نحتاج إليه لبناء فضاءات حياة تتصف بالصحة والاستدامة فى عالم ، يزداد سكانه فوق كوكب الأرض المتناهي والمحدود الموارد ؟

هذه يقينا واحدة من أهم قضايا عصرنا الراهن . بيد أن المؤسسات التى تملك سلطة صناعة القرار ، والتى عهدنا إليها بممارسة سلطاتها على أسلوب استخدام الموارد ، إنما تصب جل همها واهتمامها على دعم وتطوير عمليات التوسع فى التجارة الدولية وفى المضاربات المالية . ويبدو أنهم نادراً ما يلتفتون إلى حالة التدهور السريعة التى تسود أغلب أنحاء العالم فى مجالات البيئة ، وحقوق الإنسان ، والأمن الغذائى ، والسكان ، والبطالة ، والفقر ، والنسيج الاجتماعى . وها هى تتجمع وتتراكم الشواهد والبيانات يوميا ، والتى تقودنا لا محالة إلى نتيجة مؤداها أن المؤسسات صاحبة الهيمنة لم تفشل فقط ، بل إن سياساتها المفضلة تعجل على نحو فعال بحالة التدهور العالمية . وبات الأمر منوطاً بالمجتمع المدنى أن يفضح ويكشف أسباب عجز المؤسسات وسوء الإدارة بها ، وأن يحدد البدائل ، ويسعى جاهداً لبيانها وتأكيدها .

لقد أضحى البحث عن هذه البدائل والأسباب مسألة موضع اهتمام متزايد ، وهى الشغل الشاغل لعدد من الجماعات والمنظمات غير الحكومية النشطة على جميع مستويات المجتمع . وانتشرت وذاعت لتتحول إلى حوار واسع على نطاق المجتمع المدنى .

وإذا كانت الآراء بشأن المجتمع المدنى متعددة ومتباينة بقدر تعدد وتباين المشاركين فيه ، إلا أن ثمة خطأ تحليليا قد برز واضحا من بين ثنايا هذا الحوار . ويجد هذا الخط التحليلى قاعدة دعم واسعة ومتنامية بين الناس ، على الرغم من التنوع الشديد فى خلفياتهم الثقافية والفكرية . إذ يجمع بينهم قاسم مشترك هو القلق على مستقبل العالم والاهتمام به . ويعرض لنا هذا الخط منظورا نادرا ما نسمع عنه أو نجد له صدى داخل المحافل الرسمية . ولعل السبب فى هذا أنه من الصعوبة بمكان ، ولأسباب مفهومة ، على ممثلى المؤسسات الرسمية أن ينخرطوا فى حوار عام حول قضايا تتعلق بمشروعية المؤسسات التى يمثلونها .

وسبق لى أن كنت مشاركا نشطا فى الحوار الدائر على نطاق واسع بشأن المجتمع المدنى بحيث أثرت هذه المشاركة تأثيراً عميقاً فى تفكيرى . وتمثل هذه الكراسة التى تصدر ضمن سلسلة « كراسات وسائل الاتصال المفتوحة Open Media Phamphlet Series » تفسيرى الشخصى ، وصياغتى الخاصة للتحليل الجارى . وترتكز هذه الكراسة على حصيلة المؤتمر الثانى للموئل Hahitat II Conference الذى انعقد تحت رعاية الأمم المتحدة فى مدينة اسطنبول خلال شهر يونيو / حزيران

عام ١٩٩٦ . ويمثل التحليل نقلة مهمة ، بشأن الرؤية العالمية المقبولة والسائدة ، والتي تغذى بما تضمنته من معلومات الغالبية العظمى من حوارات السياسات العامة ، وتساعد على تفسير السبب فى أن السياسات المترتبة على ذلك غالبا ما منيت بالفشل . مثال ذلك أنها ترى أن :

* الحواجز الكبرى والأساسية التى تحول دون توفر فضاءات حياة صحية ومستدامة لعالم ، يتزايد سكانه باطراد ، هى حواجز مؤسسية قبل أن تكون مالية . وأنه لابد من عمل تصحيحى ، يركز على نظرية تفسر سبب فشل مؤسساتنا الراهنة . وبدون نظرية كهذه سوف ينصب اهتمامنا على تمويل برامج ، تعالج أعراض الفشل دون الأسباب الحقيقية الكامنة . وغالبا ما تترتب على هذا نتائج محددة تتمثل فى أعمال وإجراءات باهظة الكلفة إلى حد كبير ، ومتجزئة وقاصرة أو ناقصة ، وغالبا ما تكون متناقضة وغير فاعلة .

* لكى نمضى على الطريق فى سبيل خلق عالم يضم مجتمعات عادلة مستدامة يتعين علينا أن نتجاوز الكثير من أفكار ومؤسسات القرن العشرين ، التى ثبت عدم ملاءمتها لواقعنا التاريخى الراهن . والجدير بالملاحظة استمرار المشكلات التى سبق أن عالجتها سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة وفرغت منها ، إلا أنها باقية على الرغم من هذا . ويجب اعتبار ذلك علامة تحذير بما يفيد أن هذه القيم والمؤسسات ، إنما تقودنا إلى حيث لا يريد أن يذهب أى إنسان عاقل ، وأن تعديل أو إصلاح هوامش الظواهر ليس أبداً كافياً .

* الغالبية العظمى من احتياجات البشر لا يمكن الوفاء بها إلا بفضل عمل أو نشاط محلى ملائم . وإن أحد أسباب أننا لا نجد هذا العمل وشيكا ، هو النشاطات السياسية التى تركز سيطرتها على الموارد الإنتاجية فى المؤسسات . وهذه المؤسسات لا يعنىها فى شىء ، أو لا يشغلها أمر المطالب المحلية ، فضلا عن افتقاد العامة لحق مساءلة هذه المؤسسات عن نتائج أعمالها ، ومن ثم مطلوب توفير الإمكانية وحق العمل على المستويين العالمى والقومى ؛ بحيث تسترد الشعوب والمجتمعات المحلية سيطرتها على الأصول الإنتاجية ، التى تعتمد عليها أسباب عيشها .

وتهدف هذه الكراسة إلى أن يدخل الجمهور العام فى حوار مفتوح ، من شأنه أن يضع هذه القضايا على مائدة البحث لدراستها دراسة جدية ، والانتقال إلى الفعل والعمل الإيجابيين .

١ - لتجاوز تراث القرن العشرين :

كان القرن العشرين حقبة تناقضات عميقة - إذ كان في وقت ما عصر تقدم إنسانى فريد ، وفي وقت آخر عصر أزمة تزداد عمقاً باطراد ؛ إذ على مدى قرن واحد أنجز النوع البشرى تقدماً هائلاً في التقانة ، وفي القدرة على خلق وإدارة منظمات ذات قوة ومكانة يمتد نشاطها إلى العالم كله حتى يمكن القول إن هذا الإنجاز يتجاوز ما تحقق على مدى آلاف السنين من تاريخ البشرية السابق ، لكن وعلى الرغم من هذه القدرات المهيولة التي تملكها البشرية بين يديها ، فإن المجتمعات البشرية تخنقها أزمة آخذة في التعمق باطراد تفضي إلى تحلل اجتماعي ، وإلى ظلم اقتصادي ، وإلى تدمير بيئي .

وأصبحت أغلب عناصر هذه الأزمة واضحة للعيان على نطاق واسع بين الناس كافة ، ولهذا لا أرى فائدة كبيرة في إعادة بيانها وتوثيقها هنا . ولعل ما يهمنا أكثر بشكل مباشر هو تلك الحقيقة الواقعة المثيرة للقلق ومثيرة للحيرة معا ، وهي أن الاتجاه السائد للعمل السياسي ، ولصناعة القرار في العالم بشأن تخصيص الموارد لا يزال على حاله كما هو ، وكأن الأزمة التي تجلت في صور وبأساليب كثيرة جداً غير موجودة ، أو أنها ذات أهمية ثانوية .

وثمة تفسير لهذه المفارقة المثيرة للحيرة ، ويقضى هذا التفسير بأن ننفذ ببصيرتنا إلى الطبيعة العميقة لهذه الأزمة وأسبابها .

خلال الفترة الأخيرة من الألفية الثانية ، وبخاصة في القرن العشرين ، تزايد باطراد توزيع حياة غالبية شعوب العالم بين واقعين متوازيين ومتداخلين . الواقع الأول وهو عالم المال الذي تحكمه قواعد فرضتها الحكومات والبنوك المركزية ، كما تحكمه ديناميات أسواق المال . والواقع الثاني هو عالم الحياة وتحكمه قوانين الطبيعة^(١) .

نجاح في عالم المال وأزمة في عالم الحياة :

نلاحظ في عالم المال أن صحة المجتمع وصحة مؤسساته إنما نقيسها تأسيساً على مؤشرات مالية واقتصادية - أي نمو أشياء بذاتها مثل الناتج الاقتصادي ، أو أسعار الأسهم ، أو التجارة ، أو الاستثمار ، أو حصيلة الضرائب . ونجد في عالم المال أن النمو المطرد والمستدام هو الشرط الواجب أولاً ، ونظراً لأن الاقتصادات الحديثة مبنية على أساس التماس زيادة دائمة ومطرودة للإنتاجية والربح ، فإنه يصبح لازماً إما أن تنمو وتزداد بناء على القيمة النقدية لإنتاجها ، وإما أن تنهار . وأن الشرط الواجب لنمو وزيادة عالم المال يتجلى واضحاً في مفهوم التنمية ، باعتبارها عملية توسع اقتصادي بغير نهاية - وهذا هو ما أصبح المبدأ الحاكم والمنظم للسياسة العامة على مدى النصف الثاني من القرن الحالي .

ولكن عالم الحياة تحكمه شروط واجبة مختلفة عن هذا تماماً . هنا يتجلى

الأداء الصحيح والصحي في التوازن والتنوع والكفاية والتعاون والحيوية المجدة . ومن ثم فإن النمو جزء متكامل مع عالم الحياة ، ولكن فقط من حيث هو قطاع محدد واضح في دورة حياة الفرد . وإن النمو المادى المستدام لأى كائن حتى فرد ، أو للتوسع العددي غير المحدود لأى نوع من الأنواع ، هو مؤشر دال على اختلال واعتلال الأداء الوظيفي للمنظومة ؛ مما يمثل خطراً يتهدد تكامل ووحدة المنظومة . ولهذا فإن نمو عالم الحياة أميل إلى أن يكون نموا له حدوده الذاتية التى يقف عندها - مثلما هو الحال بالنسبة لسرطان يصيب موضعاً أو نوعاً من الأنواع ، وبتزايد العدد إلى الحد الذى يفسد التوازن الأيكولوجي ، وينتهى الأمر بتدمير مصدر الغذاء الذى يعيش عليه .

وعلى الرغم من أننا ككائنات حية ، نمثل بعضاً من عالم الحياة ، إلا أننا أولينا سلطة اتخاذ القرار فى الشؤون الإنسانية لمؤسسات عالم المال . وترى هذه المؤسسات أن مطالب ومقتضيات عالم المال لها الأسبقية والأفضلية على مطالب عالم الحياة . ولقد حققت مؤسسات عالم المال نجاحات هائلة فى صوغ وتشكيل مظاهر التقدم التى تحققت خلال القرن العشرين ، واتخذتها أدوات تقانية وتنظيمية لها لتحقيق النمو الاقتصادى . حقا لقد استطاعت أن تزيد من إجمالى المنتج الاقتصادى العالمى من خمس إلى ست أضعاف على مدى الخمسين عاما الماضية ، واستطاعت كذلك أن توفر ثروة مادية بنسبة غير مسبوقة لحوالى ٢٠ بالمائة من سكان العالم ، وحققت ثروات طائلة لواحد بالمائة لمن هم الأكثر حظا .

والجدير بالذكر أن القابضين على السلطة فى العالم هم جميعا ، عدا استثناءات محدودة ، من أبناء الواحد بالمائة الأكثر حظا . ويرون ، ولأسباب مفهومة ، أن هذا الوضع يمثل إنجازا كبيرا . ونراهم بعد أن عرفوا بأنفسهم إمكانات النموذج الأساسى للتنمية ، يشعرون عن يقين جازم ، بأن نظم الحكم والإدارة التى تحدد توزيع موارد العالم ، إنما هى نظم صائبة فى أساسها . إنهم يحتمون وراء ثرواتهم للحيلولة دون اقتسامها والمشاركة فى النتائج المترتبة على قرارات عالم المال فى عالم الحياة . ومن ثم فإنهم يرون أن تلك النتائج تفتقر إلى حس ملزم بالحقيقة والواقع .

ولكن إذا نظرنا من منظور عالم الحياة إلى نتائج خطة التنمية / النمو الاقتصاديين سنجد أنها نتائج كارثية ؛ إذ ها هنا يبين لنا أن كل إضافة إلى الناتج الاقتصادى تفضى إلى زيادة مساوية فى الإجهاد ، الذى يفرضه البشر على النسق الإيكولوجى لكوكب الأرض ، علاوة على تفاقم حالة الفقر عند من انتزعت مواردهم ، وتم استغلال عملهم لإدارة محركات النمو ، والتعجيل بتدمير الأنواع غير البشرية . وتقع التكاليف المروعة على عاتق أولئك المحرومين من الصوت السياسى - أعنى الفقراء والشباب وأجيال المستقبل .

إن القسط الأكبر من زيادة الناتج الاقتصادى يذهب إلى أولئك الذين يتمتعون بالفعل بمستوى رفيع من الراحة المادية والأمن - مما يسهم فى زيادة المظالم أكثر مما يسهم فى خفض الفقر . وتكفى إحصائية واحدة لكى تكشف لنا إلى أى مدى أصبحت المظالم متفشية . ففي عام ١٩٩٦ كان فى العالم ٤٤٧ بليونيرا بعد أن كانوا ٢٧٤ عام ١٩٩١ . ويساوى صافى ربحهم مجتمعين جملة الدخل السنوى للنصف الأفقر من البشرية . وطبيعى أن المستبعدين ليس لهم صوت سياسى ومحرومين من الفرص الاقتصادية ، ولهذا فإنهم نهب للجريمة والعنف ، باعتبار الجريمة والعنف سبيلهما الوحيد للبقاء والتعبير عن النفس .

وأصبح العنف فى البيت وفى الطرقات ظاهرة شائعة فى الحياة الإنسانية . وبات لزاما علينا أن نفكر فيما يتعين عمله لمواجهة المتطلبات المعطلة للبشرية من حيث المأوى والمعاش واحتياجات الجماعات المحلية . ونلاحظ كذلك أن النزاعات العسكرية - التى ترعاها بعض تلك الحكومات ذاتها ، والتى تتزود بصورة منتظمة عن طريق تجارة السلاح المزدهرة دوليا تعمل - وبشكل منظم - على تدمير رصيد المساكن والمجتمعات المحلية ، ووسائل كسب العيش فى حملات الترويع والتطهير العرقى الجماعى . وهناك الألغام الأرضية ، وهى ليست سوى ضرب واحد من مخلفات وموروثات هذه الصراعات ، التى جعلت مساحات شاسعة من الأراضى لا جدوى منها ، وأرضا غير آمنة للتعمير والسكن أو للزراعة على مدى عقود قادمة . وهذا النزاعات المسلحة هى العلة الأولى والأساسية للزيادة المزعجة فى عدد اللاجئين فى العالم . ففي عام ١٩٦٠ أفادت الأمم المتحدة أن هناك ١,٤ مليون لاجئ دولى . وزاد العدد بحلول عام ١٩٩٢ إلى ١٨,٢ مليون لاجئ . وتذهب الأمم المتحدة فى تقديراتها إلى أن هناك الآن عدداً إضافياً يبلغ ٢٤ مليون نسمة من المشردين داخل حدود بلادهم^(٢) .

وليست دون هذا مأساة معاناة عشرات الملايين من اللاجئين بسبب التنمية ، وضحايا العنف الصامت لمشروعات التنمية التى تؤدى إلى انتزاع ملكيات - وغالبا - إلى تدمير بيوتهم وأراضيهم ومصادر مياههم ومساكنهم ؛ وذلك لاستخدامها من أجل إقامة سدود لتوليد الكهرباء وتخزين المياه ، أو للتشجير أو لاستخدامها فى مشروعات التنمية الحضرية ، والتى غالبا ما تعود بالفائدة على عدد محدود جدا من الناس - هم عادة الميسورين - دون هؤلاء المشردين . والملاحظ أن لاجئ التنمية هؤلاء محرومون من المأوى ومن إقامة مجتمع محلى لهم ، ومحرومون من وسائل اكتساب الرزق شأنهم تماماً شأن ضحايا العنف المسلح المنظم .

والشواهد آخذة فى التزايد ، إذ على الرغم من الزيادة الواضحة فى متوسطات

الأعمار ، إلا أن قطاعات أساسية من البشرية أفادت فائدة ضئيلة ، وربما عانت في أكثر الأحيان من خسائر كبيرة ؛ بسبب الرخاء الاقتصادي الذي عاد بثروات خيالية على القلة . صفوة القول إنه إذا كانت التوجهات بعيدة المدى في عالم المال تشير إلى - أو تحدثنا عن - رخاء يتزايد باطراد ، فإن التوجهات بعيدة المدى في عالم الحياة تشير إلى ، أو تحدثنا عن تزايد مطرد في اختلال الميزان ، وإلى عدم الاستقرار وضغوط النظام . ومن ثم فإن معالجة هذه الحقيقة الواقعة تمثل شرطا أساسيا بالنسبة لأي جهد ، يهدف إلى تحقيق وإنجاز مستوطنات بشرية مستدامة اجتماعيا وبيئيا .

ويمكن إلى حد كبير تناول أزمة التفكير الاجتماعي والبيئي الممتدة على نطاق الكوكب كله الآن وتفسيرها في ضوء المواجهة بين المطلبين الأساسيين المتنازعين لعالم المال : المالك لسلطة صنع القرار ، ولعالم الحياة الخاص بالناس والطبيعة ، والذي يتحمل وحده النتائج المأساوية لتلك القرارات .

الأسباب الكامنة وراء فشل النظام :

يمكن القول إن السياسات المسؤولة بقدر كبير جداً عن حالة اختلال التوازن ، إنما هي ميراث أفكار ومؤسسات القرن العشرين ، التي يجرى إنفاذها على أيدي المستفيدين منها دون أن تواجه أي تحديات ، ونجد هنا الرسميين الحكوميين وخبراء السياسة وممثلي الشركات لا يكفون عن إصدار الإعلانات الرسمية التي تؤكد وتعيد تأكيد ، وكأن الأمر طقس ديني ، إيمانهم بأن النمو الاقتصادي ، وتحرر السوق من القوانين ، والتخصيص والعولمة الاقتصادية هي جميعها الأسس التي لا مناص منها ، ولا رجوع عنها لتحقيق السلم والمساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية ، والبيئة الصحية ، والبنية الاجتماعية الصحية ، والرخاء العالمي . وطبيعي أن منطق هذا الرأي - من منظور عالم المال منطق صائب ومعصوم من الخطأ . بيد أن هذا المنطق ذاته ، من منظور عالم الحياة ، تشوبه ثلاثة عيوب خطيرة :

* النمو الاقتصادي المطرد على سطح كوكب متناه محدود ، واقتتان هذا بوجود نسق أيكولوجي يعاني من الإجهاد ، من شأنه أن يعجل بحدوث انهيار بيئي ، ويفاقم من المنافسة على الموارد بين الغنى والفقر ، وحرمان أجيال المستقبل من الوسائل الضرورية للوفاء باحتياجاتهم الأساسية . وهذا ما أكدته مجموعة من الشواهد والبراهين المتزايدة ؛ إذ بات واضحاً أن كثيراً من مصائد الأسماك في محيطات العالم ، وموارد المياه العذبة ، والأراضي الزراعية ، وأراضي الغابات تم استغلالها جميعاً بمعدلات كبيرة مجحفة ، تفوق قدرتها على التجدد^(٣) .

* التوسع المطرد دون نهاية لاقتصاد السوق ، من شأنه أن يحول المزيد والمزيد من الأنشطة التي كانت تؤديها عادة الأسر والمجتمعات المحلية إلى علاقات إنسانية قائمة على المال وحده ، وهذا من شأنه أن يضعف نسيج البنية الاجتماعية

ويدمر سبل العيش بوتيرة أسرع من عائدات الوظائف ، كما يدمرها بسرعة تفوق كثيراً تعويض مستوى الفقر .

* إن مؤسسات اقتصاد السوق الحرة المُوَلَّمة التي تتحكم في الأصول المخصصة ، إنما تستجيب فقط لمتطلبات عالم المال ، ومن ثم فإنها تعمى عن متطلبات عالم الحياة . وجدير بالذكر أن العولمة الاقتصادية هي نقل سلطة التحكم في الموارد والأسواق والتقانة من الناس والمحليات والحكومات إلى أسواق المال والشركات متعددة القوميات .

إذ تضع هذه المؤسسات بعيدة عن إمكانيات المساءلة العامة ، كما تجعل العمل المحلي المستول عن الوفاء بالحاجات المحلية أكثر صعوبة ، وتخلق حالة خطرة من عدم الاستقرار المالي .

وإنما تكون السوق الحرة منصفة وفعالة في توزيع الحصص في حالة واحدة فقط ، وذلك عندما تتوفر للاعبين داخل السوق قوة اقتصادية متكافئة . ولكن إذا ما اقترن الظلم الاقتصادي المفرط بسوق متحررة من كل القواعد والقوانين المنظمة ، فإن الغنى هو الذى يربح دائماً في المنافسة على الموارد النادرة - ومن ثم يحقق نتائج لا هي نزيهة منصفة ، ولا هي فعالة . وهكذا يصبح الغنى دائماً هو الأقوى ، وتنتهي له السيطرة على النظام المنوط به وضع قواعد العمل ، وبمعدل من سرعة عملية إعادة صياغة قوانين المجتمع لتتماشى مع مصالحه .

ونلاحظ أن الخدمات الاجتماعية التي يفيد بها العاطلون وفقراء العاملين يجرى تقليصها بدعوى المسؤولية المالية . وتراجع برامج ونظم الضرائب ، بينما يجرى منح الإعانات وإعفاءات الضرائب إلى المستثمرين الأكثر ثراء ، بدعوى خلق فرص عمل . وتتخفف القيود التنظيمية المفروضة على تمرکز الشركات الكبرى ، كما تتخفف القيود التي تحد من قدرة الشركات الكبرى على إساءة استخدام سلطتها . وتعتبر هذه المشروعات والخطط في كل أنحاء العالم عن مصالح الصفوة ، وتتقدم بها الحركات السياسية الممثلة للجناح اليميني في الشمال ، كما تتضمنها خطط برامج التعديل الهيكلي ، التي يطالب بها البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي التي يتقدمان بها إلى بلدان الجنوب .

وكانت إحدى التحديات التي تواجه المديرين المسؤولين عن إدارة المستعمرات هي أن الكثيرين من أبناء الشعوب المستعمرة اعتادوا اكتساب معاشهم من العمل في أراضي خاصة بهم أو أراضي مملوكة ملكية مشتركة . ومن ثم كان لزاماً على المستعمرين ؛ لكي يفيدوا من تلك الأراضي ، ومن عمل واستهلاك الشعوب الخاضعة لسلطانهم ، أن يجبروهم قسراً على الاعتماد على الاقتصاد النقدي . وتحقق

لهم ما أرادوا عن طريق اتخاذ إجراءات محددة مثل فرض القيود ، التي تحد من القدرة على الحصول على أراضي مشتركة ، وذلك بإعلان أن جميع الأراضي «غير المنزرعة» هي ملكية خاصة للإدارة الاستعمارية ، وأيضاً عن طريق فرض ضرائب يتعين على الناس دفعها نقداً .

وأدت هذه السياسة في أنحاء كثيرة من العالم إلى نشوء عملية من شأنها تعميق الأدوار الاقتصادية ، التي تركز على التفرقة بين الجنسين - إذ هنا يتخصص الرجال في الغالب الأعم في العمالة مدفوعة الأجر في الاقتصاد النقدي ، بينما يقصر على النساء الخدمة في أعمال واسعة المدى - ولكن يعوزها التقييم السليم - وهي أعمال الخدمة في المنازل ، وقضاء حاجات المجتمع المحلي من أعمال إنتاجية وأعمال الإنجاب وغيرها ، وهي أعمال تدخل نطاق «الاقتصاد الاجتماعي» غير المقوم نقدياً . وشهدت بلدان كثيرة تحولات كبيرة ومفاجئة ، خلال السنوات العشر أو العشرين الماضية ، مثال ذلك انخفاض الأجور ، وتقليص الخدمات العامة للفقراء ، وزيادة عدد الرعاية المفردة للأطفال ، مما يجعل النساء أكثر اعتماداً على ما يتكسبهن بأنفسهم من اقتصاد المال - وغالباً ما يكون ذلك عن طريق عمل تجارى متواضع ، أو وظائف غير دائمة وغير مأمونة في ظروف أدنى وأحط كثيراً من المعايير المتعارف عليها . ومع هذا لم يحدث في المقابل خفض ، يعوض العمل غير مدفوع الأجر للوفاء بمتطلبات إعالة الأسر والمجتمعات المحلية ، ويصبح الرجال والنساء ، والحال كذلك ، عاجزين عن الاهتمام بصورة ملائمة بمهام الأسر والمجتمع المحلي المحرومين من المال ، وهي المهام التي تصون وتبقى على النسيج الاجتماعي للمجتمع ، ومن ثم تنهار علاقات الثقة والرعاية ، ليحل محلها الخوف والعنف على نحو ما يشهد الواقع في كل أنحاء العالم بتزايد جرائم العنف ، والعنف الأسرى ، وأحداث الطلاق ، وحالات انتحار الشباب ، وإدمان المخدرات .

تركيز السلطة وحجب المسؤولية :

العلاقات الاقتصادية آخذة في التحول المطرد ؛ بسبب الجمع بين العولمة الاقتصادية والتقانة الداعمة للإنتاجية . ويحدث هذا بطرق تفاقم من اتساع نطاق الظلم وعدم الاستقرار . والملاحظ أن الاتفاقات التجارية التي تم التفاوض بشأنها بموجب الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) وسياسات التعديل الهيكلى التي يطالب بها كل من البنك الدولي وصندوق النقد ، والإنجازات المتقدمة في مجال تقانة الاتصالات ، كل هذا مجتمعاً أدى إلى مزج وتداخل الاقتصادات القوية لتنطوى ضمن اقتصاد عالمى متلاحم .

وأضحت الشركات متعددة القوميات أقدر على نقل الإنتاج إلى المواقع ، التي توفر لها نفقات إنتاج أقل دون خوف من فقدان سبل الوصول السهل إلى الأسواق

الأكثر ربحاً ورواجاً . ونجد في الوقت نفسه أن التقانة المتقدمة للمعلومات هيأت إمكانية أن ينتج قطاع صغير من القوة العاملة المحتملة القسط الأكبر من السلع والخدمات ، التي يمكن للسوق العالمية أن تستوعبها . وأفادت مجلة فورشن Fortune في الولايات المتحدة بأن ٥٠٠ شركة صناعية خفضت من إجمالي العمالة بها عدداً يصل إلى ٤,٤ مليون وظيفة خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٣ . هذا بينما زادت مبيعات هذه الشركات خلال الفترة ذاتها بما يعادل ١,٤ ضعفاً ، وزادت أصولها بما يعادل ٢,٣ ضعفاً ، وزاد تعويض هيئات الإدارة العليا بما يعادل ٦,١ ضعفاً^(٤) .

وبينما نرى العمالة يحجبون الناس ويسقطونهم من الحساب ، إذا بهم لا يسقطون من حسابهم السيطرة على المال والأسواق أو التقانة . وإن أضخم ٢٠٠ شركة صناعية في العالم ، والتي توظف فقط ثلث سكان العالم ، تسيطر على ٢٨ بالمائة من الناتج الاقتصادي العالمي^(٥) . وإن أكبر ٣٠٠ شركة متعددة القوميات ، مع استبعاد المؤسسات المالية ، تمتلك حوالي ٢٥ بالمائة من الأصول الإنتاجية العالمية^(٦) . ونجد من بين أضخم ١٠٠ من الاقتصادات العالمية ٥١ هي الآن شركات - ليس بينها مؤسسات مصرفية أو مالية . وإن مجموع أصول أضخم ٥٠ مصرفاً عالمياً وشركات مالية متنوعة ، يصل إلى ٦٠ بالمائة من تقدير مجلة الإيكونوميست ، والبالغ قدره ٢٠ تريليون دولار ، هي إجمالي أسهم رأس المال الإنتاجي^(٧) .

وتمضي عملية تركيز الهيمنة على الأسواق بخطى واسعة وثابتة . ونشرت مجلة الإيكونوميست مؤخراً تقريراً يفيد أنه في مجال الصناعات الاستهلاكية المعمرة نجد أكبر خمس مؤسسات ، والتي تحتل القمة بين أقرانها ، تسيطر تقريباً على حوالي ٧٠ بالمائة من إجمالي السوق العالمية . وترى مجلة الإيكونوميست أن هذا معدل احتكاري بدرجة كبيرة . أما في مجال صناعة السيارات والطائرات وسفن الفضاء والمكونات الإلكترونية والصناعات الكهربائية والإلكترونيات وصناعات الحديد والصلب.. فإن المؤسسات الخمس الكبرى التي تحتل القمة ، تسيطر على أكثر من ٥٠ بالمائة من السوق العالمية ؛ مما يضعها بوضوح ضمن فئة الصناعات الاحتكارية . وفي مجال النفط والكمبيوتر الشخصي وصناعات وسائل الاتصال .. فإن أكبر خمس مؤسسات والتي تحتل القمة في مجالها ، تسيطر على أكثر من ٤٠ بالمائة من المبيعات ؛ مما يعتبر مؤشراً دالاً على اتجاهات احتكارية قوية^(٨) . ومع هذا تطرد عمليات الدمج والتلاحم دون أن نرى لها نهاية في المستقبل المنظور . وكان المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية لعمليات الدمج والامتلاك ، التي تمت على نطاق العالم خلال عام ١٩٩٥ ما قيمته ٨٠٠ بليون دولار ، أي بما يتجاوز إجمالي ما تم في أي عام سابق بأكثر من ٢٥ بالمائة^(٩) .

والملاحظ أن هذه المؤسسات ذاتها هي التي تتخلى عن العاملين فيها في الوقت الذي تحكم فيه سيطرتها على رأس المال والأسواق . وتتخلى كذلك عن التزاماتها بتوفير أجور وظروف عمل جيدة لمن ينتجون السلع والخدمات ، التي تعرضها هذه الشركات للبيع . ونذكر كمثال الشركة المشهورة بصناعة الأحذية الرياضية ماركة « نايك NIKE » ، إذ تبلغ مبيعات هذه الشركة في كل أنحاء العالم ما تتراوح قيمته بين ٧٣ إلى ١٣٥ مليون دولار ، وهو من إنتاج ٧٥٠٠٠ عامل يعملون لدى مقاولين مستقلين في بلدان منخفضة الدخل . ونعرف أن قطاعا كبيرا من هؤلاء العمال يعيشون ويعملون في أندونيسيا ، ويتقاضون ما لا يتجاوز ١٥ سنتا عن ساعة العمل لكل منهم ، ويتعين عليهم العمل إجباريا ساعات إضافية . والجدير بالذكر هنا أن النقابات محظورة ، والإضرابات محظورة ، ويجرى قمعها عن طريق الجيش . ويشير تقرير إلى أن ميشيل جوردان Michael Jordan تلقى ٢٠ مليون دولار من شركة نايك ؛ بهدف دعم وتطوير مبيعات الشركة من الأحذية . ويزيد هذا المبلغ عن إجمالي التعويض المدفوع للنساء الأندونيسيات ، للآئي صنعن الأحذية^(١٠) . وتعتمد السوق العالمية أو العملة المتحررة من اللوائح والقوانين إلى حجب المكافآت المالية عن أولئك الذين ينتجون ما يحتاج إليه الآخرون ، ونقلها إلى أولئك الذين يسيطرون على المال وحالفهم النجاح في إقناع الآخرين بشراء ما ليسوا بحاجة إليه ولا طاقة لهم بشرائه .

ويصرخ عالم الحياة عالياً داعياً إلى المزيد من التعاون بين المحليات في سبيل وضع معايير اجتماعية وبيئية أرقى . ولكن الناس والمجتمعات المحلية على الجانبين المتقابلين من الكوكب الأرضي ، يقفون ضد بعضهم البعض في منافسة عالمية يائسة التماساً لما هو متاح من الوظائف . ويسعى كل طرف في سبيل ذلك للفوز على الآخر ؛ لاكتساب مغنم مشترك ، عن طريق تقديم المزيد ثم المزيد من الدعم المغري والإعفاءات الضريبية ، والأجور المنخفضة والمعايير المتساهلة فيما يختص بالبيئة والعمالة .

نادي القمار العالمي :

الشركات التي هي أبرز اللاعبين في هذا « السباق العالمي نحو القاع » هي ذاتها أسيرة ديناميات نظام مال عالمي ، يسمح لها بحد أدنى من الحرية لإدارة شئونها، مع وضع أوسع نطاق للمصلحة العامة في عين الاعتبار . إن أكثر من تريليون دولار تتداولها الأيدي ، وتنتقل من يد إلى يد كل يوم داخل أسواق المال الدولية في العالم . التماسا لعوائد مالية قصيرة الأجل ، دون أن تكون لها أي علاقة بالإنتاج أو التجارة في أي سلع أو خدمات فعلية .

وأصبح النظام المالي المعولم ناديا عملاقا للقمار ؛ حيث يراهن فيه اللاعبون أو

المقامرون على التقلبات قصيرة الأجل فى أسعار الصكوك المالية ، بحثاً عن مكاسب فورية لا علاقة لها بالمساهمات الإنتاجية . وغالباً ما تكون هذه المكاسب مكاسب استخراجية أو استخلاصية بطبيعتها الأصلية ؛ بمعنى أنها لا تستتبع أى مساهمة من شأنها أن تضيف قيمة لأى منتج حقيقى ؛ إذ تعتمد على استخلاص الثروة من بين أيدي الآخرين ، الذين يقدمون عملاً إنتاجياً ، ويحققون استثماراً طويلاً الأجل فى مجال إنتاج السلع والخدمات التى تحتاج إليها المجتمعات . وينشط اللاعبون فى هذه الأسواق داخل واقع من الفضاء الإلكتروني المتوهم ، وهو عالم النقود الخالص والمنفصل عن عالم الحياة ، وقد عمى عن رؤية شروط ومقتضيات هذا العالم .

وطبعى أن تجار العملة قلة بين المحترفين القائمين على إدارة التجمعات الاستثمارية ، التى تتحكم فيها بيوت الاستثمار الضخمة والمصارف وصناديق الاستثمار التبادلية ، وصناديق المعاشات التقاعدية . ولكن الديناميات واحدة حتى بالنسبة لهؤلاء الذين يشتمل نشاطهم التجارى على الأسهم والسندات ، التى تمثل ملكية حصص فى شركات حقيقية . فهؤلاء لا يعينهم هنا ما إذا كانت قراراتهم قد أسهمت أم لا فى خلق سلع وخدمات حقيقية ، يريدونها الناس ويحتاجون إليها ، وتؤدي الضغوط من أجل تحقيق مكاسب فورية إلى حدوث تطرفات ، من شأنها أن تزعزع باطراد النظام المالى كله ، ومن ثم يتسم بعدم الاستقرار أكثر فأكثر . وجدير بالذكر أن حالة عدم الاستقرار هذه وما يترتب عليها من عواقب ونتائج عالمية حقيقية، هى ما كشفت عنه بصورة صارخة أزمة عملة البيزو Peso المكسيكية فى ديسمبر / كانون أول عام ١٩٩٤ .

كانت المكسيك توصف ، حتى لحظة الانهيار ، بالمعجزة الاقتصادية ، غير أن ما كان يبدو فى ظاهره اقتصاداً دينامياً ، إنما كان فى حقيقته وهماً خلقه نجاح المكسيك فى جذب ٧٠ بليون دولار نقداً أجنبياً على مدى خمس سنوات ، عن طريق سندات مرتفعة الفائدة ، وأسواق أوراق مالية ارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً بصورة مبالغ فيها . والملاحظ أن ما لا يزيد عن ١٠ بالمائة فقط من هذه الأموال هو الذى ذهب لأغراض استثمار حقيقية^(١١) . هذا بينما استخدم القسط الأكبر منه لتمويل واردات استهلاكية ، ولهرب رأس المال ، وسداد أقساط خدمة الدين . وأسهم علاوة على هذا فى خلق ٢٤ بليونيراً مكسيكياً^(١٢) . وانفجرت الفقاعة فى ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٤ والأموال المتداولة فى ذروة نشاطها ، وانهارت سوق الأسهم فى المكسيك ، وانهارت معها قيمة عملة المكسيك البيزو . والتزمت المكسيك سياسة التقشف ؛ وانقلب معدل التبادل التجارى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك . وترتب على هذه الإجراءات فقدان عدد كبير من الوظائف على جانبي الحدود .

وتمثل رد فعل كلينتون ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، فى أن رصد ٥٠ بليون دولار كفالة على حساب دافع الضرائب ، وذلك لضمان سداد مستحقات مؤسسات وول ستريت الحائزة على سندات مكسيكية .

وأدت هذه الرابطة الجديدة بين الدولار والبيزو إلى استثارة المضاربين على العملة، كما أدت إلى هبوط حاد فى قيمة الدولار مقابل الين اليابانى ، ولم يذهب بنس واحد من الضمانة المالية إلى جيب أى من الـ ٧٥٠٠٠٠ مكسيكى ، الذين قررت الحكومة المكسيكية الاستغناء عنهم وفصلهم من أعمالهم التزاما بإجراءات سياسة التقشف^(١٣) .

وأعقبت ذلك انهيارات مالية متعددة فى كل من تايلاند ، وماليزيا ، وأندونيسيا، والفلبين ، وكوريا الجنوبية ، والبرازيل . ووقعت هذه الانهيارات وفقاً لنمط انهيار المكسيك . وفعلت هذه البلدان ما فعلته المكسيك إذ انتزعت من المال العام بلايين الدولارات وفاء لالتزامها بحماية المصارف الأجنبية .

ونعرف أن النظام المالى العالمى ، يتجاوز حدود أى مؤسسة إنسانية أخرى ، إذ تتحرك بداخله بحرية ودون معوقات مئات البلايين من الدولارات عبر الحدود القومية ، مع أول بادرة تشير إلى احتمال حدوث تغير فى التوقعات المالية . ومن ثم فإن النظام المالى العالمى ، وبحكم سطوته هذه التى تتجاوز حدود المؤسسات الأخرى ، هو الذى يحدد الأولويات الاجتماعية عالمياً ، ومع هذا فإن النتائج الاجتماعية والبيئية المترتبة على النشاطات والأعمال التى تدر عوائد ضخمة لكبار اللاعبين داخل هذا النظام تظل غائبة عنهم ، ولا يأبهون أبداً بتسجيلها على شاشات أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم .

وتتزايد الشواهد والأدلة على إخفاق مؤسساتنا العملاقة فى التعامل مع شرطين أساسيين هما الأهم لأداء الدور الاجتماعى بصورة صحية وملائمة - أعنى العدالة الاجتماعية وقابلية الإدامة البيئية . ولهذا تتزايد المخاوف ، ويتفاقم الإحساس بالفجوة، ويتضاءل الشعور بعدم الثقة ؛ ومن ثم تتهاوى أسس مشروعية هذه المؤسسات . ويمهد هذا كله السبيل لتزايد حالات التطرف وعدم الاستقرار السياسيين ، ويخلق أرضاً خصبة لنشاط الفوضويين والمهيجين من الدهماء الذين يبنون قاعدتهم السياسية على أسس من الكراهية العرقية والإثنية والدينية ومن ثم العنف . والملاحظ الآن اتساع نطاق ومظاهر الانهيار الاجتماعى الناجم عن تلك الأسباب فى كثير من أنحاء العالم - خاصة فى أفريقيا ، وفى كثير من المدن الداخلية فى الشمال وفى الجنوب . وبات مؤكداً أن هذه الأزمات سوف تستمر وتطرد وتزداد تفاقم وعمقا إلى أن تتم معالجة الأسباب المؤسسية الكامنة لمظاهر الظلم المتزايد ، ومظاهر استغلال النظام الإيكولوجى على نحو غير قابل للإدامة .

التمهيد لحقبة جديدة :

إننا إذ نتصدى للتعامل مع المتطلبات المتصارعة التى يفرضها كل من عالم المال وعالم الحياة ، إنما تواجهنا حقيقة واقعة لا فكاك منها ، ولكن كلا من رجال الاقتصاد وعلماء البيئة يغفلونها معا . إذ بينما عالم المال هو من خلق الإنسان ، إلا أننا نحن البشر مخلوقات تعيش فى عالم الحياة . نعم المال وسيلة نافعة لتيسير أنواع بذاتها من الصفقات بين الناس - ولا شئ أكثر من ذلك . ولكن عالم الحياة هو الذى منحنا الوجود ، وهو الذى يدعم حياتنا . ومن ثم يتعين أن يكون المال فى خدمة الحياة وليس سيدها .

إن مؤسسات عالم المال هى من خلق الإنسان وابتكاراته ، ونحن نملك القدرة على إعادة هيكلتها بطريقة تلائم بين متطلباتها ومتطلبات الحياة . وإذا كنا لا نملك حق الاختيار لتغيير قواعد عالم الحياة لتلائم مع متطلبات عالم المال ، فإنه يصبح لازماً إعادة هيكلة مؤسسات المال ؛ لتكون فى خدمة احتياجات الناس ومتطلبات الحياة.

وسوف يكون ضرورياً أن نتخذ من العدالة وقابلية الإدامة المبدئين المنظمين للسياسة العامة . ويتعين أن نحقق فى الواقع المبدأ الديمقراطى لسيادة المواطن ، وذلك بأن نسترد السلطة التى تنازلنا عنها لمؤسسات المال العالمية ، ونعيدها إلى المؤسسات الصغيرة والمحلية الخاصة بالناس وبالمجتمعات ومملوكة لهم ، وتضرب بجذور راسخة آمنة فى عالم الحياة .

والخطوة الأولى على الطريق لوضع خطة عمل شاملة بهدف إقامة مجتمعات عادلة وقابلة للإدامة هى حشد مؤسسات المجتمع المدنى فى تعاون مع الحكومات للشروع معاً فى عملية صياغة وإنجاز خطة العمل المنشودة ؛ لإعادة بناء وتنظيم المجتمعات البشرية ؛ بحيث تتخذ من الحياة محوراً لها .

ويتعين فى نهاية الأمر أن تلبى خطة إعادة البناء والتنظيم الحاجات التالية :

* الحاجة إلى تنظيم الموائل البشرية على نحو يدعم حق كل إنسان فى أن يكون له مكان فى المجتمع وعلى الأرض ، مع إمكانية تحصيل الموارد اللازمة لإقامة حياة آمنة ، تفى بمتطلباته الضرورية وهو فى سلام مع جيرانه ، وفى توازن مع النظم الطبيعية لكوكب الأرض .

* الحاجة إلى بناء اقتصادات منزلية ومجتمعية محلية . تكون عنصراً مكماً لاقتصاد المال ، وأن تتصف بالقوة والتوازن بين الجنسين ، وليس أساسها ومحورها المال . وأن تكون قادرة على تعويض واستكمال رأس المال الاجتماعى الضرورى ؛ لكى يؤدى الاقتصاد والمجتمع وظيفتهما على نحو صحى وكفاء .

* الحاجة إلى ابتكار نظام عالمي من الاقتصادات المتوطنة في بلادها ، والتي من شأنها أن ترسخ السلطة الاقتصادية والمسئولية البيئية لدى الشعب والمجتمعات المحلية ، وتشجع على توفير أكبر قدر من الاعتماد على الذات في ضوء البيئة المحلية .

وجدير بالذكر أن العمل الفعال بشأن هذه الحاجات لا يتماشى مع الرؤية التقليدية السائدة في مجال السياسة الاقتصادية التي تمضى بنا في الاتجاه الخاطئ . ومن ثم فإن مستقبلنا رهن باتخاذ مسار آخر من شأنه أن يحدث تحولا مهماً وواعياً .

ولقد حانت اللحظة للمبادرة بعملية تأمل وتفكير على الصعيد العالمي ، ووضع تصور لإعادة التجديد لطبيعة وبنية ودور المؤسسات . وها هو العام ٢٠٠٠ يدنو سريعاً ليكون علامة فارقة تشير إلى انتقالنا من الألفية الثانية إلى الألفية الثالثة . وبدأت تظهر طاقات اجتماعية وسياسية جديدة ، تعبر عن صحوة مجتمع مدني عالمي . وتمثل المرحلة الراهنة فرصة لكي تصب هذه الطاقات اهتمامها على وضع وتطوير خطط عمل للمواطنين المدنيين ، وتكون خططاً ملائمة لتلبية الحاجات والإمكانات المحتملة الجديدة .

وبات المسرح مهيباً للنهوض بهذه المهمة ، نظراً للحاجة الملحة والتوسع السريع لوسائل الاتصالات العالمية ، وتوفر القدرة على تنظيم أنفسنا في شبكات واسعة النطاق وغير تراتبية . هذا علاوة على ظهور وعي عالمي جديد بالتكافل الأصيل بين كل مظاهر وجوانب الحياة . ولأول مرة في تاريخ النوع البشري ، تنهياً إمكانية افتراضية لإشراك كل فرد في عملية جمعية للتفكير في معنى الخبرة الإنسانية ، ولابتكار خطة عمل جريئة ، هدفها أن نصوغ مستقبلنا صياغة واعية متعمدة ، وعلى أساس من المعلومات .

ويتعين النهوض بهذه المهمة تأسيساً على ما حققته البشرية في ماضيها الجمعي من نجاحات . ولكن يتعين كذلك أن تتضمن خطة العمل إرادة واعية لتجاوز أفكار ومؤسسات القرن العشرين ، التي تحول الآن دون أن تبدأ البشرية خطواتها على طريق المزيد من النضج المعنوي والروحي .

٢ - المبادئ الإرشادية للألفية الثالثة :

خطوة أولى ، مهمة وحيوية ، على الطريق لكي تعطى أسبقية لمقتضيات عالم الحياة ، وهي أن نعترف بأن التحدى الذى نواجهه ، ونحن على أبواب الألفية الثالثة ، ليس أن نعجل وندعم النمو الاقتصادى - الذى هو ضرورة يتطلبها عالم المال - بل أن ننشئ مجتمعات تتصف بالعدل والاستدامة والديمقراطية . وأن يكون من شأن هذه المجتمعات أن تضع النوع البشرى فى توازن بين نفسه وبين كوكب الأرض ، وتمثل هذه الخطوة ضرورة يتطلبها عالم الحياة ، وهذه الخصائص الحيوية الثلاث المميزة للمجتمعات الصحية - العدل وقابلية الإدامة أو الاستمرارية والديمقراطية - تتسق مع ثلاثة مبادئ إرشادية : المساواة ، والقدرة على الإدامة أو الاستمرار ، والإدارة المدنية . ويتصدى كل مبدأ من هذه المبادئ الثلاث لمعالجة علة أساسية كامنة من علل الأزمة الأكبر . وتوفر هذه المبادئ مجتمعة معاً إطاراً جوهرياً للعمل التصحيحي .

وفيما يلى بيان توضيحي لهذه المبادئ الأساسية مما قد يساعد على إثبات أهميتها الرئيسية :

مبدأ قابلية الإدامة :

لكي يكون الاقتصاد البشرى قابلاً للإدامة والاستمرارية يتعين عليه ألا يفرض على النظام الإيكولوجى مطالب تفوق طاقة هذا النظام من خلال عملياته التجديدية الطبيعية . أو لنقل بعبارة أخرى يجب أن يفى الاقتصاد بحاجات الأجيال الراهنة ، على أن يكون فى الوقت نفسه فى حالة توازن مع النظام الإيكولوجى ، ويقول هيرمان دالى Herman Daly فى هذا الصدد : لا تتحقق قابلية الإدامة إلا بتوفر ثلاثة شروط أساسية :

* يجب ألا تزيد معدلات استخدام الموارد المتجددة عن معدلات قدرة النظام الإيكولوجى على تجديدها .

* يجب ألا تزيد معدلات الاستهلاك أو التصرف غير القابل للتعويض من الموارد غير المتجددة عن معدل تطور البدائل المتجددة ، وعن المراحل المحددة لاستخدامها .

* يجب ألا تزيد معدلات انبعاثات التلوث فى البيئة عن معدلات القدرة الطبيعية للنظام الإيكولوجى على استيعابها ^(١٤) .

وإذا كان أى استخدام للموارد البيئية أو الاستهلاكية أكبر من هذه المعدلات ، فإن الموارد حسب التعريف المحدد تكون غير قابلة للإدامة ، وتعرض للخطر جميع الفرص المتاحة لأجيال المستقبل . ويثير هذا قضية مهمة بشأن حق المساواة بين الأجيال . والملاحظ منذ منتصف القرن العشرين أن مجموع الناتج الاقتصادى زاد من

خمس إلى سبع أضعاف - وقابلتها زيادة فى احتياجات الأنشطة البشرية ، والتي تمثل عبئاً على البيئة . ونتيجة لهذا زاد إجمالى الاستخدام البشرى للبيئة عن معدلات قابلية الإدامة فى كثير من الأنحاء ، ويقترب سريعاً ليتجاوزها فى أكثر المجالات .

وإن الحدود البيئية الأولى التى بلغناها ، والتى زادت عن المعدل فى بعض الحالات ، ليست هى حدود استهلاك مورد غير متجدد ، كما توقع كثيرون ذات مرة ، بل هى حدود استخدامنا للموارد المتجددة وعمليات استهلاك البيئة لها - أى قدرتها على امتصاص نفاياتنا . وهذه الحدود وثيقة الصلة باستنزاف التربة ، ومصايد الأسماك ، والغابات وموارد المياه ، واستيعاب انبعاثات ثانى أكسيد الكربون ، وتدمير غلاف الأوزون . وثمة تفاصيل تشير إلى أن حداً بذاته ، تم بلوغه منذ عامين أو سوف يتم تجاوزه مع نهاية القرن ، بيد أن هذا كله أقل أهمية من الإقرار بحقيقة أساسية وهى أنه ، ولأسباب عملية ، فى الغالب الأعم ، قد توسع استهلاك النوع البشرى بالفعل حتى بلغ أو تجاوز السعة البيئية المتاحة لكونكوكب الأرض . وأزف الوقت لكى ننهض بمهمة الملاءمة بين مجتمعائنا ، وهذه الحقيقة الواقعة - بما فى ذلك إعادة فحص دراسة معايير حكمنا على الأداء الاقتصادى .

مبدأ العدالة :

يجرى عادة استخدام النمو الاقتصادى معياراً لقياس الأداء الاقتصادى . ويرى البعض أنه معيار معصوم من الخطأ فى ضوء متطلبات عالم المال . بيد أننا نرى أن المؤشر الأكثر صواباً من منظور عالم الحياة هو بيان ما إذا كان هذا الاقتصاد أم ذاك يوفر لجميع أبنائه العناصر الجوهرية اللازمة لحياة آمنة وصحيحة ومنتجة ووافية ، دون أن يستخدم أى شخص أكثر من نصيبه العادل من قدرة النظام الإيكولوجى الإنتاجية المتجددة والقبالة للإدامة ، ولكن لا يوجد الآن سوى القليل جداً من النظم الاقتصادية وربما لا يوجد على الإطلاق نظام اقتصادى يلتزم بهذا المعيار . وثمة شواهد كثيرة على أن النمو الاقتصادى لم يسلك السبيل لبلوغ هذا الهدف .

إن النظام الإيكولوجى الذى يمنحنا الحياة هو من خلق عالم الحياة ، أى مورد يمثل إراثاً مشتركاً لجميع الكائنات الحية . ومن ثم نرى أن حق الحصول على نصيب كافٍ من الهواء والماء والأرض ؛ مما يدعم ويدعم حياة المرء ربما يكون أهم الحقوق الأساسية للإنسان ، إذ يعادل حق الوجود - أن يكون للمرء مكان فى مجتمع ومكان على الأرض للعيش فيه ، وحق فى المأوى وإنتاج ما يتقوته .

ولكن ما يجعل من هذا الرأى قضية خلافية هو واقع أن حق الإنسان فى وسيلة للحياة داخل مجتمع متختم يتعارض دائماً مع حقوق الملكية الخاصة لإنسان آخر . وليس ثمة وسيلة سهلة لحسم هذا النزاع ، وإن كان من المفيد أن نقر ونعترف به .

ونحن نعيش فى عالم تتزايد فيه مظالمه ، وأصبحت مشروعية مؤسساته موضع شك وريبة ؛ نظراً لأنها تعطى الأولوية لحقوق الملكية « للأغنياء » على حساب حقوق الإنسان « للمعدمين » . معنى هذا أن هناك حاجة لكى نمايز بين حق الملكية الخاص بأولئك ، الذين لا يملكون سوى ما يلزم للوفاء بحاجاتهم الخاصة ، وبين حقوق الملكية للأشخاص والمؤسسات التى تفيض حيازاتهم وممتلكاتهم عن حاجاتهم الخاصة وتحرم الآخرين من وسائل العيش . وطبعاً أنه حين يتم توزيع الملكية توزيعاً عادلاً فإن حماية حق الملكية سوف يمثل ، فى الوقت ذاته ، حماية لحق المرء فى وسائل العيش . ولكن حين تكون الملكية حقاً للأقلية فسوف تستخدم حقوق الملكية فى الغالب الأعم لإضفاء مشروعية على إنكار حق الآخرين فى الحياة .

ويتمركز المظهر الأهم والأخطر لهذه التقنية حول حق الحصول على الأرض والماء . وكلاهما أساسيان لدعم واستمرار الحياة ، وكلاهما موضوعان لمنافسة تتزايد حدة على الدوام . ولا ريب فى أن حسم هذه المسألة يعتبر من أشد القضايا صعوبة وتعقيداً ، والتى يتعين مواجهتها فى سبيل وضع أسس قانونية وأخلاقية لمجتمعات عادلة مستدامة .

وصدرت مؤخراً ثلاث دراسات عن العلاقة بين السكان والاستهلاك وحدود الطاقات التجديدية للبيئة . وتقدم لنا هذه الدراسات منظوراً يتسم بالرصانة وعدم التطرف ، يوضح لنا كيف أنه فى قضايا العدالة والإدامة أصبح النزاع بين حقوق الملكية وحقوق الإنسان نزاعاً محورياً .

حدود إيكولوجية :

قدم وليام ريس William Rees ، وهو أحد المشتغلين بتخطيط المدن بجامعة كولومبيا البريطانية ، دراسة تذهب فى تقديرها إلى أن الفرد يحتاج فى المتوسط إلى ما بين أربع إلى ست هكتارات من الأراضى فى بلد مرتفع الدخل ؛ لضمان المستويات الراهنة لاستهلاك الطاقة باستخدام الموارد المتجددة . ويشير ريس إلى مساحة الأرض المنتجة اللازمة لضمان الحاجة الاستهلاكية لمجموعة بذاتها من سكان الحضر، باعتبار هذه المساحة هى الحد الإيكولوجى .

وفى عام ١٩٩٠ بلغ إجمالى نصيب الفرد من مساحات الأرض المتاحة فى العالم ، والمنتجة إيكولوجياً (أى الأرض القابلة لتوليد كتلة إحيائية مترتبة على ذلك) ما قدره ١,٧ هكتار^(١٥) . معنى هذا أن أصحاب الدخل العالية فى البلدان الصناعية يركضون سريعاً نحو حالة كبيرة من العجز الإيكولوجى . ويجرى تعويض ذلك جزئياً عن طريق عمليات سحب غير قابلة للإدامة من رصيد مواردهم الطبيعية، كما يجرى تعويضه من ناحية أخرى عن طريق اغتصاب المنتج البيئى من أراضى البلدان ذات الدخل الأقل . ويتحقق هذا الجانب الأخير من خلال أنماط للاستثمار

والتجارة الدولية ، التي تعود بالنفع على الجانب الأقوى اقتصاديا . ويفضى هذا إلى التوسع عالميا فى دعاوى حقوق تملك المزيد والمزيد من موارد العالم الإنتاجية .

وتعتبر الولايات المتحدة وكندا ، من حيث نصيب الفرد ، أكثر المستهلكين إسرافا فى العالم . ولكن الكثافة السكانية فى أوروبا واليابان أعلى كثيرا بالقياس إلى مواردهما المحلية من الثروات والأراضى . ولهذا فإن هذه البلدان بوجه عام تتجاوز بكثير حدود مواردهم الإيكولوجية الخاصة . ويذهب ريس فى تقديره إلى أن سكان هولندا ، كمثال ، يستهلكون إنتاجا يعادل ما يقرب من ١٤ ضعفا ، لأراضيهم الإنتاجية الواقعة داخل حدود البلد^(١٦) . وتعوض هولندا العجز ، شأن أكثر البلدان التى تعاني عجزا ، عن طريق استنفاد رأس المال الطبيعى على حساب أجيال المستقبل ، وكذا عن طريق الاستيلاء على موارد الآخرين من خلال التجارة الدولية .

هناك دراسة أعدها أصدقاء الأرض فى هولندا - Friends of the Earth - Nether Lands . ومضت الدراسة بالتحليل سالف الذكر خطوة أبعد حين طرحت السؤال التالى :

ترى ماذا عسى أن تكون عليه المستويات السنوية المسموح بها لاستهلاك الموارد البيئية ، وخدمات استيعاب النفايات ، بالنسبة للشخص الهولندى المتوسط فى العام ٢٠١٠ ، إذا :

أ - كانت مستويات استهلاك المورد متساوية بين جميع الناس الذين يحيون على كوكب الأرض حينذاك ؟

ب - كان المستوى العالمى لاستهلاك المورد داخل الحدود القابلة للإدامة ؟

وقارنوا بعد ذلك بين النتائج التى توصلوا إليها وبين مستويات الاستهلاك الراهنة فى هولندا^(١٧) . وطبق أصدقاء الأرض فى الولايات المتحدة التقديرات الهولندية ، بهدف إعداد مقارنات مماثلة عن الولايات المتحدة^(١٨) .

وبدت النتائج معقولة وراجحة .

نصيب الفرد من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون ١٩,٥ طن فى الولايات المتحدة، و ١٢ طنا فى هولندا . وإذا شئنا تجنب احتراق كوكب الأرض ، فإن متوسط نصيب الفرد من مستويات انبعاث ثانى أكسيد الكربون المتولد من الوقود الحفري لابد وأن ينخفض إلى ٤ أطنان على الأقل بحلول ٢٠١٠ . ولكى نتساوى جميعا فى تحمل هذا العبء يتعين مع حلول عام ٢٠١٠ أن يقصر استهلاك الفرد على ما يزيد عن (١) واحد لتر من الوقود الكربونى فى اليوم . ومن ثم يكون لزاما على الشخص الهولندى أن يختار بين السفر ٢٤ كم (١٥,٥ ميل) بالسيادة أو ٥٠ كم (٣١

ميل) بالأوتوبيس ، أو ٦٥ كم (٤٠ ميل) بالقطار ، أو ١٠ كم (٦,٢ ميل) بالطائرة في اليوم . معنى هذا أن رحلة بالطائرة من امستردام إلى ريودي جانيرو لنفترض مثلاً من أجل حضور اجتماع مثل قمة الأرض ، يمكن أن تتم كل ٢٠ عاماً فقط ، مع افتراض عدم وجود رحلة أخرى أثناء هذه الفترة تستخدم الوقود الحفري .

وعلى الرغم من أن هذا يبدو ترفاً في نظر من لايزالون يسيرون على أقدامهم ، إلا أنه أمر معقول في نظرنا نحن الذين نقضى قسطاً كبيراً من حياتنا داخل سيارة أو طائرة أو حافلة أو قطار . ويبدو الأمر أكثر معقولة ورجاحة حين ندرك أن السماح بلتر واحد من الوقود الحفري في اليوم الواحد ، يجب ألا يفى فقط بحاجة الفرد الشخصية والمباشرة للسفر ، بل وأن يفى أيضاً بحاجة الإنتاج والنقل وتسويق السلع التي نستهلكها - أى أعباءنا التي نلقها على كاهل البيئة وإن كنا أقل إدراكاً لها .

ولنفترض الكف عن قطع المزيد والمزيد من أخشاب الغابات الرئيسية ؛ لنحصر استخدامنا للمنتجات الخشبية في نطاق الأخشاب ، التي نحصل عليها بطريقة متجددة من أراضي الغابات القائمة غير الأساسية . هنا سوف نستهلك فقط ٠,٤ متر مكعب لكل شخص في السنة - بما في ذلك الأخشاب المستخدمة لصناعة الورق . وسوف يستلزم هذا خفض ٧٩ بالمائة من استهلاك الأخشاب في الولايات المتحدة - وخفض ٦٠ بالمائة في هولندا .

الموازنة بين السكان والاستهلاك

قدم الأستاذ دافيد بيمنتل David Pimentel من جامعة كورنيل ، بحثاً للاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية المعنية بتقدم العلم . واستطاع زملاؤه أن يمشوا بدراساتهم التحليلية لهذا البحث خطوة أبعد ، حين درسوا التفاعلات بين البدائل السلعية مع اتخاذ السكان عاملاً متغيراً . ولاحظوا على سبيل المثال أنه مع إمكانية زيادة الغذاء عن طريق زراعة مزيد من الأراضي ، فإن هذا سوف يتطلب مزيداً من المياه - وهي في مناطق كثيرة أكثر ندرة من الأرض . وإذا شئنا الحصول على مزيد من الطاقة من الشمس .. فإننا سنحتاج إلى أن نستقطع أراضي مستغلة لإنتاج الغذاء والنسيج وذلك لإنتاج الطاقة . وإذا أردنا أن نزيد الغلة الزراعية لكل هكتار ، فإن هذا يستلزم استخدام مزيد من الطاقة المتولدة من أنواع الوقود الحفري .

ويسألون سؤالاً واقعياً قاسياً ، ولكن لا فكاك منه : « هل يريد المجتمع البشري أن يضم من ١٠ إلى ١٥ بليون إنسان ، يعيشون في فقر وسوء تغذية ، أم يريد بليون واحد أو بليونين ، يعيشون في بحبوحة ووفرة من الموارد وفي بيئة جيدة ؟ » (٢٠) وتفيد حساباتهم أن كوكب الأرض لا يمكنه أن يعول بطريقة مستدامة ، سوى عدد يتراوح ما بين بليون إلى بليونين نسمة بحيث يكون مستوى استهلاك الفرد مقارباً

لمستوى استهلاك الفرد في غرب أوروبا . ويقولون في ملاحظة لهم : « إن أى محاولة فجائية للملاءمة عدد سكان الأرض إلى ما بين بليون و بليونى نسمة ، ستؤدى إلى حدوث مشكلات خطيرة سياسية واقتصادية . ولكن الاستمرار فى النمو السكانى السريع ليصل تعداد سكان العالم إلى ١٢ بليون نسمة أو أكثر ، سيؤدى إلى نزاعات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، أشد قسوة علاوة على المشكلات الكارثية فى مجال الصحة والبيئة »^(٢١) . وهكذا يعرضون الخيارات بصورة صادمة وصارخة ، ولكن تبدو دراستهم متفائلة ، حين تقتصر على معالجة الحاجات البشرية وتوزيع الفضاء البيئى لاستخدام الحياة الحيوانية والنباتية ، دون سواها المخصصة للاستخدام المباشر للإنسان .

وإذا كانت دراسة بيمنتل يعيها قبولها لأسطورة شائعة ، تقول إن مستويات الاستهلاك المرتفعة مرادفة لمستوى الحياة المرتفع ، إلا أنها تضطربنا ، مع هذا ، إلى مواجهة بدائل مؤلمة تتجنبها عادة أكثر المناقشات ، التى تدور حول قضايا زيادة الاستهلاك والسكان والعدالة . ولكن بيمنتل يطرح بدلين اثنين فقط : إما أساليب حياة مرتفعة المستوى على نطاق العالم كله وللمجموعة محدودة من السكان ، أو مشاركة فى الفقر بين مجموعة كبيرة من السكان . وتغفل دراسته هنا خياراً ثالثاً : « تنظيم أنفسنا بحيث يمكن لخمس أو ست بلايين نسمة أن يستمتعوا بحياة رفيعة المستوى ، واستهلاك معتدل (وهذا ما نعرض له فى الفصل الرابع ، الذى يتناول الأسس المادية لقيام مجتمعات عادلة ومستدامة) .

ونلاحظ أن أنواع الحسابات المعروضة فى الدراسات الثلاث المشار إليها آنفاً هى ، فى أحسن الأحوال ، مقاربات مهنية على أساس افتراضات خلافية ، مع الإفادة ببيانات مقطعة الأوصال وغير موثوق بها فى الغالب .

بيد أن هذا الطراز من النظرة الجريئة إلى العلاقات بين السكان والاستهلاك والعدالة وحدود البيئة يعتبر لازماً وضرورياً بالنسبة لأى مناقشة هادفة وجادة عن مستقبل البشرية . لقد حان الوقت لكى نتجاوز الحوارات الفارغة الخرقاء ، عما إذا كانت المشكلة هى زيادة استهلاك فى الشمال أم زيادة سكانية فى الجنوب . وبات لزاماً أن نطرح جانباً هذا الوهم الخطر ، القائل بأن لا حاجة إلى إعادة التوزيع ؛ لأن النمو الاقتصادى سوف يقضى على الفقر ويجعل كل فرد غنياً . وأصبح ضرورياً أيضاً أن نعترف بأن هناك حدوداً ضرورية لحقوق الملكية ذلك لأننا فى عالم متخمر ولايعرف المساواة ، وسيكون عاطلاً من العدالة ومن أسباب الإدامة والبقاء ، مالم يتمتع كل إنسان فيه بحق الحصول على أسباب الرزق .

مبدأ الالتزام المدني :

يتضمن الالتزام المدني عناصر كثيرة ، ولكنه يتعلق فى الأساس بصناعة القرار أو الحكم ؛ وبالسؤال عن من ؟ وكيف ؟ وبواسطة من يجرى توزيع حصص موارد المجتمع ؟ ويؤكد مبدأ الالتزام المدني أهم مبادئ الحكم الديمقراطي ، وهو المبدأ القائل بأن السيادة فى نهاية الأمر حق الشعب - أى حق المواطنين . ومن ثم فإن هذا المبدأ يتعلق بحق الناس فى أن يحددوا الخير العام ، ويرسموا السياسات التى يلتزمون عن طريقها هذا الخير ، وأن الأمر منوط بهم لإصلاح أو إبدال المؤسسات التى لا تستهدف هذا الخير .

ويصيب الالتزام المدني كبد السؤال عما إذا كانت السيادة والغلبة لعالم المال أم لعالم الحياة . هل تتولى القلة وحدها مسئولية الهيمنة على عمليات اتخاذ القرار ، على الرغم من أن ولاءها منصرف إلى متطلبات وشروط عالم المال ؟ أم أن الشعب الذى يناضل من أجل البقاء داخل إطار عالم الحياة ، له بالتالى الحق فى أن يدلى برأيه ؟ هل تكون إدارة الموارد فى أيدي رجال المال الذين يرون مدن وبلدان العالم مجرد ساحات لاستنزاف الأرباح ؟ أم يتولى هذه الإدارة من يرون المدن والبلدان ساحات للحياة ؟ إن المشاركة المدنية القائمة على قاعدة عريضة لا تكفل خيارات عامة حكيمة ، ولكنها يقينا تدعم صوت من يتحملون النتائج المترتبة فى عالم الحياة عن الخيارات السياسية لعالم المال .

ويبين لنا المثال التالى أهمية الفارق بين طريقتين مختلفتين عن بعضهما أشد الاختلاف ، ويمكن لبلد ما أن يعالج بأحدهما دون الآخر حاجته إلى الإسكان :

الخيار ١ :

يمكن لبلد ما الحصول على قرض دولي ، قد يكون من مقرض تجارى أو من البنك الدولي . ويشرع بعد ذلك فى استيراد مواد تشييد ومعدات بناء ، وتأجير مقاولي بناء أجناب . هنا سيجد العمال المحليون وظائف مؤقتة ، وسيتم سريعاً تدبير الإسكان اللازم لهم . ولكن مع هذا ستكون التكاليف واضحة ملموسة ، وسيكون بالإمكان تحمل التأثير على الاقتصاد المحلى بدرجة محدودة ، وسيكون مطلوباً من البلد فى النهاية أن يشجع خبراء على سداد دينه إلى المصارف الأجنبية .

الخيار ٢ :

البديل الثانى هو أن بإمكان بلد ما أن يشجع المصارف والبنوك المحلية على توفير تمويل قروض صغيرة لبناء المساكن . ويمكنه أن يوفر التدريب الفنى اللازم ، وأن يدعم الخدمات ويقدم حوافز أخرى للتشجيع على تشكيل مؤسسات صغيرة لإنتاج أطر الأبواب وقوالب الطوب ، وأدوات السباكة الصحية والأدوات الكهربائية ، هذا علاوة على خدمات التعاقد على البناء . وتستطيع الحكومة هنا أن تقدم العون لعمل بحوث بشأن استخدام المواد المحلية لتوفير إسكان كفاء وآمن وملائم من حيث توفير احتياجاته من طاقة وغيرها . ويمكن هنا مراجعة « كود » ، أو مجموعة القواعد

الخاصة بالبناء والتشييد لتتلاءم مع الخامات المحلية وطرق البناء ، التي تعتمد على العمل المكثف . ويمكن في ضوء هذا الخيار ، أن يحصل المحتاجون على حاجتهم من الإسكان ، علاوة على مزيد من المهارات الجديدة والطاقة الاقتصادية الجديدة ، وموارد جديدة للعيش واكتساب الرزق . وهكذا يتهيأ النظام اللازم لبناء وصيانة المنازل حسب الطلب . ولن تكون هناك ديون أجنبية جديدة يلزم سدادها .

وجدير بالملاحظة أن التقانة والخامات المتضمنة في الإسكان منخفض الدخل تعتبر شيئاً أساسياً بطريقة معقولة وملائمة تماماً في حدود الوسائل المتاحة لأكثر البلدان ، ولن تكون ثمة حاجة كبيرة للنقد الأجنبي .

ويفضل الخيار الأول مصالح الأثرياء المسؤولين عن إدارة مؤسسات البناء الدولية، ويمكنهم الاستفادة من حاجة البلد إلى التصدير لسداد القروض . هذا بينما يفضل الخيار الثاني مصالح عامة الناس العاملين ؛ من أجل إنشاء مجتمعات محلية وتدير وسائل العيش اللازمة - أي ضرورات حياة صحية . ومن ثم فإن إشراك المحتاجين إلى كل من المساكن وموارد كسب العيش في عملية صنع القرار باعتبار هذا جزءاً من حوار عام نشط لن يضمن فقط إثارة الخيار ٢ ، بل سوف يزيد يقيننا من احتمالات نجاحه .

ويقوم القطاع غير الرسمي بتدبير جزء كبير من الإسكان الجديد في عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض . ونعرف أن بناء الإسكان غير الرسمي يستلزم عملاً أكثر كثافة ، وأقل كلفة بالقياس إلى قطاع إنتاج الإسكان الرسمي . ونعرف أيضاً أن النفقات اللازمة لوحدة من وحدات الإسكان في القطاع غير الرسمي تنتج وظائف ومساكن أكثر من مثيلاتها من النفقات في القطاع الرسمي (٢٢) .

ويعتبر الفقراء من أوسع الناس حيلة بين سكان العالم . وإذا ما كانت هناك طريقة للوفاء بحاجاتهم ، فإنهم سوف يهتدون إليها ، وعادة ما يكون نقص الإسكان راجعاً أساساً إلى نقص إمكانية الحصول على الأرض ، أو على القرض أو الخامات ، وهي أمور لازمة لإقامة المأوى ، أكثر مما يكون السبب هو نقص الحافز ، أو نقص الحيلة من جانب الفقراء المحتاجين .

وأفضل الطرق المباشرة لتلبية حاجة البلاد إلى الإسكان ، هي تنفيذ نظام لإصلاح الأراضي ، وتوفير سندات الملكية المضمونة للأراضي ، وإلغاء القيود على استخدام خامات البناء المحلية ، وتيسير إمكانية الحصول على قرض ائتماني . وأبسط طريقة للوفاء بالجانب الأكبر من الإسكان اللازم هو إصلاح القوانين المنظمة لتقسيم المناطق والقواعد المنظمة للبناء ؛ بهدف دعم قطاع الإسكان غير الرسمي ، وتشجيع

استخدام خامات البناء المحلية ، التي يتيسر لقطاع الإسكان غير الرسمي الحصول عليها ، هذا علاوة على تيسير البناء الإضافي للتعلية ، بما فى ذلك إضافة حجرات أو مظاهر ترفيهية - مثل عمل سقف من مادة شائعة .

وتشير هذه المناقشة لموضوع الإسكان إلى حقيقة أكبر ، ذلك أن غالبية عناصر الأزمة العالمية المتمثلة فى الفقر المتزايد ، وفى تدمير البيئة والتحلل الاجتماعى لا يمكن حسمها على نحو ملائم ، إلا بفضل نشاط محلى ابتكارى وتعاهدى ملزم ، يشارك فيه أهل البلد العاملين على الأرض نفسها ؛ إذ إن هؤلاء هم الأقدر على خلق المزيد من ساحات الحياة المرضية ولأجرائهم - أسرة مع أسرة ، ومجتمع محلى مع مجتمع آخر ، وتمثل أشد الضغوط الآن فى عدد من الاحتياجات ، التى لا تزال بغير حلول ، وهى : الأمن الغذائى ، والمأوى الملائم ، والملبس ، والرعاية الصحية ، والتعليم ، وطبعى أن نقص هذه الاحتياجات يعنى تحديداً الحرمان - بكل معنى الكلمة - ولكن الموارد الأساسية ، والطاقت المحلية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات على أساس مستديم متوفرة عمليا فى كل بلد تقريباً ، فيما عدا استثناءات محدودة جداً .

لقد اعتاد البشر منذ بداية التاريخ أن ينظموا أنفسهم فى قبائل وقرى ، اهتمت إلى وسائلها الخاصة لاستخدام الموارد والتقانة المتاحة ؛ من أجل استنبات الغذاء اللازم ، والحصول على المياه ، وبناء المأوى بالخامات المحلية المتوفرة ، وعلاج أمراضهم . ويثبت هذا التراث أن مثل هذه الأشكال من الالتزام المدنى هى من أهم الدوافع الإنسانية الطبيعية وأكثرها انتشاراً . ولكن الطرق التقليدية فى تنظيم موارد المجتمع بحيث تلبي احتياجات البشر أفسدتها كثيراً ، وعلى نحو خطر ، عمليات التصنيع ، وبناء المدن فى التاريخ الحديث . بيد أن الجهود الشائعة للتنظيم اعتماداً على النفس فى ضواحي الحضر ، وفى المجتمعات العشوائية ، التى نشأت بوضع اليد ، تثبت جميعها أن ذلك الدافع الذى أشرنا إليه لا يزال قائماً وسائداً وهاماً .

وتنزع الاقتصادات النقدية أو القائمة على النقود Monetized إلى إبدال الأسر والمجتمعات المحلية بالأسواق ، وإبدال الدروب حيث يلتق الناس ببعضهم البعض ، بالطرق الواسعة ؛ حيث ينعزل كل عن الآخر فى سياراتهم الشخصية ، وتنزع إلى إبدال المواطن الإيجابى النشط بمستهلك سلبي خامل ، وهكذا تنزع عملية التحديث باتباعها هذه الطرق وغيرها إلى قمع الدافع الطبيعى تجاه الالتزام المدنى . ومع انهيار هذا الدافع تنتقل القدرة على ممارسة سلطة الحكم من الناس إلى مؤسسات منفصلة ونائية عنهم ، تحركها أساساً متطلبات وشروط عالم المال . وإذا ما

أراد الناس ، إنشاء موائل تخدم حاجاتهم ، فسوف يكون عليهم استرداد تلك السلطة واستعادة دورهم فى إدارة شئون المجتمع المدنى ، باعتبار هذا حقاً وضرورة .

وغنى عن البيان أن من يقصدهم عالم المال ، إنما هم من يحيون قريبين من حقائق عالم الحياة . ولهذا فإن أى إجراء تصحيحي لابد وأن يستقى معلوماته من خبرتهم واستبصاراتهم ، ومن دوافعهم الطبيعية التى تحفزهم إلى ابتكار ساحات صحية للحياة . والخطوة الضرورية على طريق إقامة مجتمعات عادلة ومستدامة هى توفير ساحات ، يعبرون فيها عن آرائهم لكى تكون مسموعة ، علاوة على لفت الأنظار إلى ضرورة وضع سياسات ، وإقامة مؤسسات تمكن المجتمعات المحلية والناس من استعادة سيطرتهم على مواردهم الخاصة ، وعلى توجيه مسار حياتهم .

٣ - الانس السياسية

والاقتصادية للمجتمعات

العادلة والمستدامة :

الأسواق والتجارة لهما أدوارهما الحيوية فى عالم المجتمعات العادلة والمستدامة ؛ إذ يتعين أن تكون واضحة صافية ، بحيث لا يكون لها دور مشروع آخر غير كونها وسيلة لتلبية احتياجات الناس . وأهم محك فى النهاية لمشروعية أى نظام اقتصادى ، وللحكم على أدائه ، هو مدى ما يكفله من حقوق ، تضمن لكل شخص وسيلة العيش اللائمة على نحو يؤسس له حياة صحية مشبعة . ووصولاً إلى هذه الغاية يجب أن تكون الأسواق خاضعة لمساءلة ومحاسبة الجميع ، وليس فقط أولئك الذين يستأثرون بأكبر قدر من المال . معنى هذا أن الأسواق والتجارة لابد وأن يعمل كلاهما داخل إطار من القواعد المعتمدة والراسخة ، والتي تفرضها الحكومات بوسائل للمحاسبة ، صريحة وديمقراطية .

التعددية الديمقراطية :

تميز القرن العشرين بسمة أساسية ، هى الصراع بين أيديولوجيتين متطرفتين ؛ إذ نادى الشيوعية بأن تكون كل السلطة للدولة . ونادت رأسمالية السوق بأن تكون كل السلطة للسوق - وهو ما يعنى فى اقتصاد معولم الحكم بواسطة الشركات العالمية والأسواق المالية ، وأدت كل من الأيديولوجيتين إلى تركز السلطة فى أيدي مؤسسات منفصلة وبعدة عن الناس ، وغير قابلة لمحاسبتهم .

وطبعاً أنه فى غمرة وطيس الخطاب الأيديولوجى ، يكون يسيراً تجاوز حقيقة أن سر نجاح الغرب عقب الحرب العالمية الثانية لم يكن الاعتماد على الأسواق الحرة ، وإنما يرجع نجاحه إلى الاعتماد على الأسواق التى عملت داخل أطر تنظيمية قوية ، وإدارتها حكومات تخضع للمحاسبة الديمقراطية . وتمخض هذا عن نظام أكثر ديمقراطية وتعددية ، مما كان سواء فى النموذج الشيوعى أو النموذج الرأسمالى .

وجدير بالذكر أن أولئك الذين يحتفون بسقوط الاقتصاد القائم على التخطيط لصالح السوق « الحرة » ، إنما يغفلون عن حقيقة أن الاقتصاد داخل أى شركة ، من الشركات هو اقتصاد قائم على التخطيط - إنه مخطط تحديداً للوصول بأرباح الشركة إلى الحد الأقصى لصالح ملاك الشركة ، والملاحظ أن أكبر الشركات العالمية فى نظام اقتصادى معولم ومتحرر من القواعد والقوانين ، تتمتع بقدر غير مسبوق من الحرية لعزل نفسها واستقلالها عن نظام منافسة السوق ، وذلك عن طريق عمليات الاندماج والتحالفات الاستراتيجية ، التى تسمح لها بالزيادة المستمرة فى سيطرتها الاحتكارية على الأسواق وعلى التقنية والموارد والمال . والنتيجة المترتبة على هذا هى تركز السلطة الاقتصادية ، التى لا هى سلطة فعالة ولا ديمقراطية .

وعلى نقيض الدعاوى الشائعة والتى اعتدنا سماعها ، تحتاج الأسواق إلى حكومات لكى تؤدي دورها بكفاءة . وبات من المقرر تماماً سواء فى النظرية أو فى الممارسة الاقتصادية أن الأسواق لا توزع حصص الموارد بكفاءة ، إلا حين تكون

متنافسة وحين تستدخل الكلفة ؛ أى حين تضع كل الكلفة الاجتماعية والبيئية لإنتاجها داخل حساباتها ، هى وكأنها كلفتها الخاصة بها .

ونظرا لأن المؤسسات الناجمة تنمو جميعها باطراد ، وتغدو أكثر احتكارية فإنه يصبح من واجب الحكومات أن تخطو بانتظام ؛ من أجل الحيلولة دون ذلك رغبة فى استعادة المنافسة . ونقول بالمثل ، إن تبرير واستخراج التكاليف ، أى ردها إلى أسباب خارجية ، يعتبر مصدرا مهماً رئيسياً من مصادر الفائدة التنافسية الكبيرة - لذلك فإننا نجد ضغطاً هائلاً تجرى ممارستها على المؤسسات الفردية ؛ من أجل التماهى فى هذا إلى أقصى مدى يمكن أن تسمح به العمليات التنظيمية العامة .

ويشير كل من هيرمان دالى Herman Daly وجون كوب John Cobb فى دراستهما المعنونة « من أجل الخير العام » إلى أنه لكى تؤدي الحكومة الوطنية وظائفها الأساسية لدعم كفاءة وفعالية السوق ، فلا بد وأن تكون لها سلطة تشريعية على الاقتصاد القومى . وهذا لا تقوم به سوى حكومة ديمقراطية قوية وقادرة على تحديد وفرض الإطار الضرورى من القواعد والقوانين اللازمة للسوق . وهنا فقط يمكن للشعب صاحب السيادة أن يحاسب ويسائل مؤسسات المال ، فى ضوء المصلحة العامة . ولكن تجرى الآن عمليات لإلغاء الحدود القومية الاقتصادية . وهذه العملية حققت تقدماً جزافياً بسبب برامج التعديل الهيكلى ، التى يفرضها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والاتفاقات التجارية ، التى تم التفاوض بشأنها بموجب الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) ، والاتحاد الاقتصادى الآسيوى للمحيط الهادى ، واتفاقية ماسترخت ، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) . وتؤدي هذه الاتفاقيات جميعها إلى الحد بشدة من قدرة الحكومات على وضع مثل هذا الإطار .

والنتيجة المترتبة على ذلك ، سواء عن قصد أو عن غير قصد ، هى التحرر التدريجى خطوة خطوة للشركات العالمية والمؤسسات المالية من حق العامة فى المساءلة بشأن الآثار المترتبة عن نشاطها على عالم الحياة . وحرى بنا ، حين نفكر فى هذه النتائج ، أن نضع فى الاعتبار أن دمج الأسواق القومية فى العالم ، لتصبح اقتصاداً عالمياً (أو معولماً) وحيداً بغير حدود ، لم يأت نتيجة لقوى تاريخية قاهرة . وإنما تم هذا الدمج نتيجة الجهود الدولية ، التى بذلتها مجموعة صغيرة من صناعات القرار أصحاب القوة والسلطان ، والذين يرون الواقع فى ضوء متطلبات عالم المال ولا شىء سواه^(٢٢) .

السوق مؤسسة بشرية مهمة ونافعة هدفها تلبية تلك الحاجات الملائمة لها ، والتى أنشئت من أجلها ، وتستهدف اقتصادات السوق على الأرجح خدمة مصالح الناس فى عالم الحياة حينما :

شروط فعالية السوق للمصلحة العامة :

- * تعمل كملاحق مكملة لاقتصادات نشطة للأسرة والمجتمع المحلى ، والتي تدعم قيم التعاون والمساهمة والثقة والالتزام المتبادل .
 - * تكون أولا وأساسا محلية الطابع ، وتضاف إليها ، دون أن تتوقف عليها ، علاقات تجارية مع محليات بعيدة .
 - * تكون ملكية رأس المال ملكية محلية ، وحين تكون غالبية الأنشطة التجارية والإنتاجية أنشطة مشروعات صغيرة .
 - * تتولى حكومات قوية خاضعة للمساءلة الديمقراطية وضع وفرض القواعد والقوانين ، التي تؤدي على أساسها السوق دورها الاجتماعى الإنتاجى .
 - * يتوفر مجتمع مدنى قوى ونشط سياسيا ، ويكون له حق مساءلة الحكومة ، وفقاً للمصلحة العامة على النحو المحدد للمواطنين الملتزمين .
- وإذا لم تتحقق أى من هذه الشروط ، تكون السوق مهياة للعمل بطرق مناقضة للمصلحة البشرية والطبيعية . وتنزع السوق المعولة إلى إلغاء جميع هذه الشروط . والنتيجة عجز اجتماعى مهول ، وأداء سئ للوظيفة الاجتماعية - على نحو ما يعانى العالم الآن .

ولقد حان الوقت لكى نتجاوز نموذجاً اقتصادياً يعيش أسير متطلبات وشروط عالم المال . إن مستقبل البشرية رهن الاهتمام إلى أساليب عمل أكثر شمولية فى معالجة الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعى . وطبعى أن هذه الأساليب سوف تعطى الأولوية للوفاء بالحاجات الأساسية ، واستعادة موثيق والتزامات المجتمع المحلى وعلاج الكوكب الأرضى من أمراضه . وليست الفكرة هى استبعاد السوق أو المشروع الإنتاجى ، بل الهدف على الأصح هو ضمان أن أيا منهما يؤدي دوره على نحو مطرد ، وثابت التزاماً بمبادئ العدل والاستدامة والالتزام المدنى .

إصلاح السوق:

صدرت نظريات آدم سميث عن السوق أساساً لدعم الحجة القائلة إن الأسواق التنافسية المتحررة من القواعد والقوانين ، هى الشكل الأكثر كفاءة وفعالية للتنظيم الاقتصادى . وتجسد هذه النظريات عدداً من الفروض الحاسمة والخطيرة . إنها تفترض بوجه خاص أن السوق مؤلفة من عدد صغير من البائعين والمشتريين ، وأن ملكية رأس المال هى ملكية محلية . كذلك الحال بالنسبة لنظريات التجارة عند دافيد ريكاردو David Ricardo ، والتي صدرت لبيان المنافع العالمية والشاملة للتجارة الحرة؛ إذ تجسد هذه النظريات بدورها الافتراض القائل بأن التجارة تجرى بين اقتصادات قومية محددة المعالم بوضوح ، وأن رأس المال الاستثمارى محصور داخل الحدود القومية. ومن ثم .. فإن السوق العالمية التى لا حدود لها والمتحررة من كل

القواعد والقوانين والخاضعة للتدفقات المالية الضخمة ، عن طريق أجهزة الكمبيوتر والشركات العملاقة التي لا جنسية ، لها إنما هي سوق تلغى غالبية الافتراضات ، التي تركز عليها النظريات الكلاسيكية عن التجارة واقتصاد السوق .

إذ يتعين على الأسواق في المجتمعات العادلة والمستدامة أن تكون أقرب ما يكون إلى الشروط ، التي افترضها علماء الاقتصاد الكلاسيكيون . وسوف يستلزم هذا عدداً من الإصلاحات الجذرية ، من بينها تقسيم الشركات العملاقة بموجب قانون حاسم مناهض للاحتكار ، وكذلك عن طريق استعادة الحدود الاقتصادية لخلق مجال للمساءلة العامة . ويستلزم كذلك إعادة توزيع الثروة عن طريق الضرائب التصاعدية ، واتباع سياسات تحبذ الملكية المحلية للأصول الإنتاجية . ولكن هذه الإجراءات هي رهن تنفيذ إصلاحات سياسية ، من شأنها تقليص نفوذ الشركات الكبرى ونفوذ كبار رجال المال ، وأيضاً رد الاعتبار للمبدأ الديمقراطي الذي يقرر : صوت واحد للشخص الواحد .

وقد يكون ضرورياً أن ينص القانون على أن الشركات ليس لها حقوق إنسانية أصيلة أو لا تقبل التصرف ، على نقيض الوضع بالنسبة للبشر الطبيعيين الذين يملكون ويديرون ويعملون لحسابها ؛ فالشركة هي هيئة عامة ، نشأت بناء على سلطة الحكومة التي عهدت إليها في صورة امتياز عام ، أن تخدم غرضاً عاماً . وطبعاً أن الحقوق الطبيعية تخص عالم الحياة لا عالم المال . ولكن الشركة هي من خلق عالم المال ، ومن ثم ليس لها دور مشروع ؛ لكي تسن القواعد والقوانين التي تحكم سلوكها فيما يتعلق بعالم الحياة .

ولاريب في أن استعادة الناس والمجتمعات المحلية لسلطانهم السياسي والاقتصادي يعد بمثابة خطوة لازمة وضرورية ، وصولاً إلى قدر أكبر من العدالة والإنصاف في توزيع حصص الثروة الطبيعية لكوكب الأرض داخل الأمة وفيما بين الأمم . وسوف يكون معنى هذا إبدال الالتزام الراهن بإزاء العولمة الاقتصادية ، بالالتزام آخر إزاء النظام العالمي للاقتصادات ذات الطابع المحلي ، والتي تعتمد أساساً على مواردها المحلية لخدمة الأسواق المحلية . وسوف يلزم بناء على هذا إبدال السياسات الاقتصادية ، التي تفضل الشركات البعيدة بسياسات تفضل الأعمال الأصغر حجماً والمملوكة محلياً ، خاصة تلك الشركات المملوكة للعمال وللمجتمع المحلي ، والتي تنتج سلماً مستخدمة في صناعتها مواد محلية مستدامة لتلبية احتياجات محلية . وسوف يلزم كذلك إعادة سن القواعد والقوانين ؛ بهدف أن نسد الطريق أمام أى فريق ؛ حتى لا يحمل الآخرين كلفته الاجتماعية والبيئية .

وسوف يلزم علاوة على هذا إدخال إصلاحات جذرية على السياسات الضريبية

لتوفير حافز أكبر للأمور التي يجب تشجيعها - مثل الأعمال الإنتاجية - وخفض تكاليف الاستهلاك الخاصة بها لتلبية الاحتياجات الأساسية . معنى هذا أن بالإمكان إلغاء الضرائب على الدخل الأساسية ومفردات الاستهلاك الأساسية ، والاستثمارات الإنتاجية ، التي من شأنها أن تزيد القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية ، بطريقة تعود بالنفع على المجتمع والبيئة . ويتعين هنا إبدال هذه الضرائب بضرائب أخرى يتم فرضها على أمور ، ترى المجتمعات العادلة والمستدامة حاجة إلى عدم تشجيعها ؛ مثل فرض ضرائب على الدخل الزائدة جدا عن الضرورة ؛ بهدف دعم أسلوب حياة مستديم وأكثر تواضعا ؛ وكذلك فرض ضرائب على الإعلانات التي تشجع وتخضع على استهلاك ما لا لزوم له ؛ وعلى عمليات تركيز الأصول المالية ، وعلى المضاربات وغيرها من صور الاستثمار الاستخراجي ؛ والانبعاثات المسببة للتلوث ، أو استغلال مورد طبيعي غير قابل للاستدامة .

وقد يدفع البعض بأن مثل هذه التدابير تعنى حياة شاقة بالنسبة لمن يستمتعون اليوم بأساليب حياة مترفة غنية ، في ظل الاقتصادات القائمة على الاستهلاك . إن هذه الإجراءات يقينا سوف تجعل من الصعوبة بمكان اتباع أساليب حياة مفرقة في الاستهلاك ، والتي لا يمكن أن تكون مستديمة ، ولا مشتركة على أساس عادل في عالمنا المتختم . ولكن ولحسن الحظ من الممكن تماما تحقيق كل من العدالة وقابلية الإدامة في الوقت ذاته ، الذي نعمل فيه إلى تحسين نوعية الحياة لكل إنسان تقريبا .

٤ - الأسس المادية للمجتمعات العادلة والمستدامة :

من المفيد هنا أن نعرض لكتاب الان دورنج Alan Doring ؛ إذ يعتبر هذا الكتاب الخطوة الأولى في اتجاه التطبيق الإجرائي لمبادئ الاستدامة البيئية والعدالة الاقتصادية . ويمثل التحليل الذي قدمه دورنج تقسيماً مبدئياً للعالم إلى ثلاث فئات اجتماعية إيكولوجية Socio - Ecological Classes : المستهلكون بإسراف ، الداعمون للاستدامة ، والمستبعدون . أما المستهلكون بإسراف فهم من يتبعون أساليب حياة غير قابلة للاستدامة في مجتمع متختم . وهؤلاء حوالي ٢٠ بالمائة من سكان العالم الذين يستهلكون ما بين ٨٠ و ٨٥ بالمائة من الثروة العالمية الطبيعية المتاحة . وتنظم حياة هؤلاء حول السيارات والطائرات والغذاء القائم أساساً على اللحوم ، واستخدام منتجات مغلقة بأغلفة باهظة التكلفة ، وتتسم بالإفراط الشديد ، ويجرى التخلص منها دون أى فائدة مرجوة . أما المستبعدون فهم حوالي ٢٠ بالمائة من سكان العالم ، ويعيشون في حرمان تام .

مساندة الفئة الداعمة للإدامة :

من الأمور ذات الدلالة أن حوالي ٦٠ بالمائة من سكان العالم قادرون ، على الرغم من المصاعب الكثيرة التي تواجههم ، على الوفاء إلى حد كبير أو قليل باحتياجاتهم الأساسية بطرق مستدامة على نحو معقول . ويمكن الإشارة إليهم باعتبار أنهم الفئة الداعمة للاستدامة . ولكن لسوء الحظ فإن هدف السياسة الاقتصادية ، إذا ما نظرنا إلى الموضوع من منظور عالم الحياة ، إنما يقتصر دائماً وفي كل مكان تقريباً على زيادة استهلاك المسرفين في الاستهلاك ، وتحويل الفئة الداعمة للاستدامة إلى مستهلكين مسرفين . ويجد هذا التوجه دعماً وتأييداً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، بما يقدمانه من قروض ، كما يجد دعماً وتأييداً عن طريق حملات الإعلان والنفقات الباهظة في هذا الصدد ، والتي تشجع الناس على شراء أشياء ، ربما ما كان ليخطر ببالهم أنهم بحاجة إليها ، لولا هذا الأسلوب من الإعلانات . وتؤازر السياسة العامة هذا التوجه من خلال الاستثمار الكبير في الإعانات المالية المقدمة ؛ لدعم أساليب حياة الاستهلاك المسرف - مثال ذلك دعم المطارات ، وطرق السيارات ، ومرافق إيواء السيارات . ويأتى هذا كله في الوقت ، الذي تهمل فيه السياسة العامة الطرق الخاصة بعامة الشعب ، ووسائل النقل العامة . ونتيجة لذلك تصبح حياة من يعيشون حياة قابلة للاستدامة ، حياة أكثر مشقة وصعوبة .

يكشف هذا عن الحاجة إلى أن نعيد التفكير بشكل جذري في السياسة العامة وفي العلاقات بين الأسواق . ذلك أنه بدلا من بذل الجهد من أجل زيادة حجم ومستوى استهلاك أبناء الطبقة الاستهلاكية المسرفة ، نتخذ هدفاً آخر هو تحسين نوعية الحياة التي يطيقها ويتحملها أبناء الفئة الداعمة للاستدامة . وجدير بالذكر هنا أن المدن لها دور مهم ومميز ، يمكنها أدائه في هذه العملية نظراً لما تقدمه من

إمكانات تتمثل في الكثافة السكانية ؛ مما يساعد على توفير مستوى معيشة رفيع بأقل كلفة بيئية نسبية .

ويسود اعتقاد على نطاق واسع بأن التحول من أسلوب الحياة الاستهلاكي المسرف إلى أسلوب حياة داعم للاستدامة يعنى ضمنا التضحية والمزيد من المشقة . بيد أن هذا الاعتقاد ناجم عن إساءة تحديد الأولويات العامة ، خلال السنوات الخمسين الماضية باسم التنمية . لقد أدت هذه السياسة ، في الغالب الأعم ، إلى إلغاء نظم الدعم التي تهين لأبناء الفئة الداعمة للاستدامة القدرة على توفير مستوى حياة جيد ، ومن ثم أبدلتها بنظم تجعل حياة هؤلاء أكثر صعوبة ومشقة - على نحو ما نجد كمثال في تحويل الطرق المخصصة للدراجات إلى طرق عامة مخصصة للسيارات وإهمال الأولى .

وإذا كانت الخيارات الفردية مسئولة عن دور مهم لإلغاء الاستهلاك المسرف ، إلا أنه غالبا ما نجد منها اختيارات عامة خارج السيطرة الفردية ، وأمكن إثبات هذه النقطة بالدليل والبرهان بالنسبة لأربع نظم كبرى وأساسية - النقل والساحات في المدن ، والغذاء والزراعة ، والمواد الخام ، والطاقة . ويثير كل نظام من هذه النظم ، قضايا تتعلق بالكيفية التي يتم بها تنظيم وإدارة التجمعات السكانية البشرية .

النقل وساحات المدن :

هذه عملية آخذة في النمو المطرد بحيث تفضي إلى تدمير الموئل الطبيعي ، وتجاوز ما كان في السابق أراضي زراعية إنتاجية ، وتفصل الناس عن الطبيعة وعن بعضهم البعض بمسافات أكبر فأكبر ، وتزيد من اعتماد الإنسان على السيارات في تنقلاته ، الأمر الذي من شأنه أن يفاقم أكثر فأكثر من اختناقات المرور . ونلاحظ الآن ارتفاع نصيب الفرد من استهلاك الطاقة ارتفاعاً صاروخياً - وذلك في مجال النقل أو استخدام أجهزة التدفئة والتبريد في المساكن الخاصة بأسر مفردة ، على نحو ما نرى بالنسبة لسكان الضواحي . هذا بينما يضار اجتماعيا واقتصاديا العاجزون عن امتلاك سيارة .

ويذهب التقدير العام إلى أن البشرية تفقد ما بين بليون وبلينين من الساعات كل عام بسبب اختناقات المرور في المدن الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية . ويبلغ متوسط ما يفقده العامل في بانجكوك حوالي ٤٤ يوم عمل في السنة يقضيها جالسا وسط ازدحام المرور^(٢٤) . ومن ثم لدينا أساس صائب لاستخلاص النتيجة التي توصل إليها عالمان متخصصان في إيكولوجيا الحضر ، وهما وليام ريس William Riss ومارك روزلاند Mark Roseland . يؤكد هذان العالمان أن « التوسع في الضواحي هو النمط الأكثر كلفة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا ، دون الأنماط التي ابتكرها البشر للتنمية السكنية »^(٢٥) .

ويمكن لنا أن نعكس اتجاه هذه الأنماط المدمرة . ونذكر في هذا الصدد أن ألمانيا أقامت في عام ١٩٩٢ مدينة جروننجن Groningen التي تضم ١٧٠٠٠٠ نسمة ، وحدت من الطرق الرئيسية للسيارات في المدينة ، واتخذت خطوات عديدة لجعل الدراجات هي وسيلة النقل الأساسية . وأدت هذه السياسة إلى تحسن العمل ، وزيادة الإيجارات ، وانعكس اتجاه تدفق الناس إلى خارج المدينة . وبانت مؤسسات العمل المحلية تطالب المزيد من القيود ، بعد أن كانت تحارب فرض أى قيود على السيارات^(٢٦) .

ولا ريب في أن اتخاذ عدد محدود من الإجراءات كفيل بتحقيق مزيد من التحسن في نوعية حياة المجتمع المحلي ، وفي الأوضاع الصحية للبيئة بما يفوق كثيراً تنظيم التجمعات السكانية ، وحثها على خفض درجة اعتمادها على السيارة . ونذكر من بين الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف ما يلي : التخطيط والتحكم فيما يتعلق باستخدام مساحات الفراغ في المدن لزيادة الكثافة السكانية داخل المدينة ولضمان تجاور مجالات العمل والسكن والترويح ، وفرض قيود على مرافق إيواء السيارات ، وزيادة الضرائب على الجازولين ، والاستثمار في مجال النقل العام والمرافق اللازمة للمشاة والدراجات .

الغذاء والزراعة :

يتحول نظاما الغذاء والزراعة في جميع البلدان تقريباً إلى إنتاج آلي كثيف يعتمد على المواد الكيميائية . ويشتمل على نظام الشحن إلى مسافات بعيدة ، كما يشتمل على نظام العقود ، التي يتم إبرامها مع منتجين ، يبتغون سد احتياجاتهم هم ، دون اعتبار للسوق . ويعتمد هذان النظامان كذلك على تشغيل عمال مهاجرين يتقاضون أجوراً تكاد تفي بحد الكفاف ، علاوة على إعانات حكومية ، تتقاضاها الشركات العملاقة . ويتلاءم هذا النظام تماماً مع الإنتاج الضخم ، الذي يستهدف الربح ، وتنتج شركات زراعية عالمية طبقاً لمعايير نمطية للمنتجات الغذائية . ويتحقق هذا الإنتاج على حساب استنزاف التربة ومصادر المياه ، وتلويث المياه بالنفايات الكيميائية ، وطرد مزارع الأسر الصغيرة ، التي ظلت زمناً طويلاً عصب المجتمعات .

ويفضي هذا النظام إلى تحميل دافعي الضرائب قيمة الإعانات ، التي تدفعها الدولة إلى الشركات الكبرى ، ويحصل المستهلك ، مقابل هذا ، على أغذية ، خضعت لعمليات معالجة ، وتم تغليفها بصورة مسرفة ومكلفة . وعادة ما تكون هذه الأغذية ذات قيمة غذائية مشكوك فيها ؛ نتيجة تلوثها بالفضلات الكيميائية . وإذا كان هذا النظام من شأنه أن يجعل منافذ التسويق الكبرى « السوبر ماركت » ملائمة بالبضائع ، إلا أنه يثير الكثير من الشكاوى بشأن قيمتها الغذائية ، ويضلل المستهلكين بشأن الكلفة الحقيقية لما يأكلون ، ويقاوم بشدة أى مجهود لإحاطة

المستهلكين علماً بما يتعلق بالمواد المضافة والهورمونات الاصطناعية والآثار السمية التي تتسرب إليهم . هذا علاوة على أن هذا النظام لا يترك للمرضى سوى فرصة اختيار محدودة للأغذية ، التي تمت زراعتها دون تدخل أو معالجة كيميائية ، والتي انتجتها المزارع المحلية .

وإذا عزم كبار السن على اختيار ما يروونه غذاء صحياً ، فإنه يتعذر عليهم معرفة ما إذا كانت قطعة السمك التي يعتزمون شراءها اصطادتها سفن الصيد الضخمة ، التي تجوب المحيطات بشباكها وأدواتها الصناعية ، أم هي حصاد عمل صياد محلي يستخدم معدات صيد صالحة بيئياً . إنهم لا يملكون وسيلة لمعرفة ما إذا كانت قطعة اللحم التي يشترونها هي جزء من حيوان تربى على مزارع طبيعية ، أم على أراضٍ تصحرت وأزيلت أشجارها ، واستخدمت لتربية الماشية على حبوب كان بالإمكان إطعام الجوعى من البشر بها ، وليست هناك وسيلة لمعرفة ما إذا كانت الأبقار المنتجة للألبان تم حقنها بهرمونات صناعية ، أم لا استجابة للشركات المنتجة للهورمونات .

ولكن من واثمهم الحظ وامتلكوا المال الوفير ، فقد تيسرت لهم سبل الحصول على أنواع لا حصر لها من الأطعمة وبكميات لا حدود لها . ويدفعهم هذا إلى القول بأن نظام الغذاء والزراعة المعمول به يمثل معجزة حققها العصر الحديث . ولكن النظام الحديث للغذاء والزراعة لا يهيئ أى إمكانات للاختيار على الإطلاق بالنسبة للعاطلين ، الذين لا يجدون عملاً مأجوراً سوى الصدقات أو التمتع بفضلات الأثرياء .

وتسود حالة ظلم مماثلة بالنسبة لموارد المياه الآخذة فى التضائل ؛ إذ تشتد المنافسة على المياه فى أغلب أنحاء العالم - منافسة بين البلدان ، ومنافسة بين الحضر والريف وحق استخدام المياه أو الاستئثار بها ، ومنافسة بين الأغنياء والفقراء . ويحدث عادة أن أثرياء المدن يتمتعون بميزة القدرة على ملء أحواض السباحة الخاصة بهم بالمياه ، التي تدعمها الإدارات المحلية لهم مجاناً ، بينما الفقراء لا يملكون من خيار سوى دفع نسبة مئوية عالية من دخولهم الهزيلة ، مقابل المياه التي يبيعها لهم باعة المياه ؛ لاستخدامها فى الشرب والطهى وغسل الملابس .

وإذا كان الهدف هو توفير حياة كريمة للناس ، إذاً لابد من تحويل نظام الغذاء والزراعة . ويجب بالقدر نفسه تحويل المستوطنات البشرية ونظم النقل ، وصولاً إلى الوضع الأمثل والأفضل فى استغلال الأرض وموارد المياه رغبة فى الوفاء باحتياجات الزيادة السكانية المطردة وتوفير الغذاء والملبس وكل أسباب العيش على نحو كاف وجيد ، ويجب أن يتم هذا التحول بطبيعة الحال بطرق بيئية مستدامة .

والشيء الأكثر ترجيحاً أن يعتمد نظاما الغذاء والزراعة الملائمان لمجتمع عادل مستدام على المزارع الأسرية الصغيرة ، والتي تدار إدارة مكثفة لإنتاج أنواع عديدة من الأغذية ، علاوة على منتجات الألياف والماشية ، والطاقة للأسواق المحلية . وطبعاً أن تستخدم المزارع الطرق الحيوية المكثفة ؛ للحفاظ على خصوبة التربة ، وصيانة الماء، ومكافحة الحشرات والنباتات الضارة . ويستهدف النظام الغذائي هنا الحد من الملوثات وتقييدها ، وتدويرها ؛ أى إعادة استخدامها بعد معالجتها ، - بما فى ذلك تدوير النفايات البشرية - وسوف تعتمد هذه المزارع أولاً وأساساً على مصادر الطاقة المتجددة والمتولدة عن الشمس ، علاوة على الطاقة الحيوانية والغاز الحيوى فى عمليات التجهيز والإنتاج والتخزين والنقل^(٢٧) . وثمة خطوات يلزم اتخاذها على الطريق لتحقيق هذا النظام ، من ذلك إجراء إصلاح زراعى لتقسيم الحيازات الزراعية الكبرى إلى حيازات أصغر ، وتقديم تسهيلات ائتمانية كافية لصغار المزارعين ، وإنشاء نظم للبحث على أساس كل مزرعة على حدة ؛ بهدف دراسة الوسائل الحيوية المكثفة . ومن هذه الخطوات أيضاً اتباع نظام كامل ودقيق لوضع العلامات المميزة للمنتجات الغذائية ، وإلغاء الإعانات المالية والبيئية الخاصة بالكيمائيات الزراعية ؛ وزيادة كلفة نقل الأغذية عن طريق إلغاء الإعانات المخصصة لدعم الطاقة ووسائل النقل الأخرى ؛ وإقامة نظام إدارى محلى ، يتألف من سلطات إدارية محددة الاختصاصات وخاضع لنظام المساءلة والمحاسبة . ويقوم هذا النظام بالتنسيق بين الإجراءات الخاصة بحماية وتحديد التربة والمياه .

ولا ريب فى أن التحول فى اتجاه إنشاء نظم للإنتاج الغذائى والزراعى ، التى يغلب عليها الطابع المحلى ، وتتميز بوضع صحى أفضل ، وتقديم غذاء يحتوى على نسب أقل من الدهون ، سوف يقتضى إدخال تعديلات على عادات الناس فى تناولهم لطعامهم . وقد تكون التضحيات أقل كثيراً مما يمكن أن يظن المرء ، فضلاً عن إمكانية تعويض التضحيات الحقيقية بفضل الحياة على كوكب خصب ، وفى مجتمعات محلية آمنة نابضة بالحياة ، وآهلة بسكان أصحاء البدن والعقل ، ويتمتعون بغذاء صحى كامل العناصر وغير ملوث ، والجدير بالذكر أنه ثبتت الجدوى الاجتماعية لعناصر هذه الرؤية ، والأمر هنا لا يحتاج إلا إلى إعادة هيكلة النظم وثيقة الصلة ؛ بحيث تلائم مقتضيات عالم الحياة دون عالم المال .

المواد الخام:

يعتبر الرقم الاستدلالي للنفايات واحداً من أفضل المؤشرات على قابلية الإدامة . ونقول بعبارة صريحة تماماً إننا لكى نحقق قابلية الإدامة ، يتعين علينا خفض كمية فضلات الإنتاج إلى الصفر ، وهى الفضلات التى نتخلص منها ، ونلقى بها بعيداً داخل البيئة دون أى احتمال لإعادة استخدامها أو لتدويرها طبيعياً ؛ ذلك أن المعادن وغيرها من المواد القابلة للتحلل طبيعياً لا بد وأن تصبح ، بعد استخراجها جزءاً من

الموجودات الممثلة لرأس المال الدائم للمجتمع ، وتجري عملية تدويرها أو إعادة استخدامها بشكل دائم أبداً . معنى هذا تنظيم الأنشطة الإنتاجية باعتبارها نظاماً مغلقاً والجدير بالذكر أن كل شيء ، بما في ذلك المواد العضوية ، يمكن فقط إعادتها إلى البيئة بطرق ، تكفل إعادة امتصاصها بالكامل في نظام الإنتاج الطبيعي .

ولكن إعادة الاستخدام ؛ أى التدوير على المستوى الفردى غير كاف ، على الرغم من أهميته . ذلك أن الجزء الأكبر من نفاياتنا ينشأ خلال عملية إنتاج الأشياء التى نستهلكها ويجرى التخلص منها ، قبل أن تصلنا بوقت طويل - بحيث لا نعرف مكانها ، وحيث لا نتمكن من التحكم فيها . علاوة على هذا ليست لدينا خيارات معينة ؛ مثال ذلك أن السوق لا تتيح لنا اختيار الصحيفة اليومية المطبوعة على ورق يعاد استخدامه ، سبق أن استخدمت فى طبعه أحبار غير سامة ، أو غير قابلة للتحلل الطبيعي .

وإذا افترضنا أن لنا حق اختيار الاشتراك فى صحيفة لا تستخدم الإعلانات ، فسوف يكون بإمكان البعض منا ، ممن يفضلون مثل هذا الخيار ، أن يدخروا من ٦٠ إلى ٦٥ بالمائة من ورق الصحف الذى تستهلكه الأسر الأمريكية فى استخدامات منزلية^(٢٨) ولكن للأسف فإن الاختيار غير متاح لنا .

ويفيد معهد ورلد واتش World Watch أن « الغالبية العظمى من المواد المستخدمة يتم رميها ، والتخلص منها بعد استخدامها مرة واحدة - من هذا تقريباً : ثلثا مجموع مادة الألومنيوم ، وثلاث أرباع إجمالى الصلب والورق ، ونسبة كبيرة من البلاستيك »^(٢٩) وهذا كله من شأنه أن يقلل من نوعية بيئتنا الطبيعية ، نظراً لأننا سنستخرج المواد الخام ، ثم يتم التخلص من النفايات والعوادم الناجمة عنها . زد على هذا أن غالبية الناس يجدون أنفسهم ، وهم يعملون ساعات عمل زائدة فى وظائف غير مرضية لهم ، إن لم نقل مثيرة لاشمئزازهم ، ليدفعوا ثمن أشياء سوف تتحول سريعاً إلى نفايات .

إن أسلوب التدوير ، أى إعادة الاستعمال ، ليس من شأنه فقط إلغاء أسلوب دفن النفايات ، والمساعدة على إنقاذ الموئل البشرى ، بل إنه أيضاً يوفر كميات هائلة من الطاقة . ذلك أن إنتاج الصلب من الخردة لا يحتاج لأكثر من ثلث الطاقة اللازمة لاستخراج الكمية نفسها من خام الحديد . هذا علاوة على خفض تلوث الهواء بنسبة ٨٥ بالمائة ، وخفض تلوث المياه بنسبة ٧٦ بالمائة . والمعروف أن صناعة الصحف بورق سابق الاستخدام ، تستهلك طاقة أقل بنسبة ٢٥ إلى ٢٦ بالمائة من طاقة إنتاجها من لب الخشب الجديد ، هذا علاوة على خفض المواد الملوثة للهواء بنسبة ٧٤ بالمائة ، وخفض ملوثات الماء بنسبة ٣٥ بالمائة .

ومن ثم فإن إعادة استعمال المنتج هي الشيء الأفضل ، وتدوير أو إعادة استخدام الزجاج لصناعة القنينة من شأنه أن يخفض استهلاك الطاقة بنسبة الثلث ، قياساً إلى الطاقة اللازمة لصناعة قنينة جديدة ، ونعرف أيضاً أن تنظيف وإعادة استعمال القنينة ذاتها من شأنه أن يوفر ٩٠ بالمائة من الطاقة^(٣٠) .

وهناك نهج إيجابي آخر ، يعرف باسم « التخطيط والمسؤولية بشأن دورة حياة المنتج Life Cycle Product Planning and responsibility . ونشأت هذه الفكرة في ألمانيا ، ومطابقة هناك حيث وضعت الحكومة خططاً وبرامج لتشجيع أصحاب مصانع السيارات والأدوات المنزلية على تحمل مسؤولية تفكيك وإعادة استخدام ، أي تدوير منتجاتهم . وهذا شيء صائب تماماً من الناحية البيئية ، ولكنه علاوة على هذا يريح المستهلك من عبء التخلص من السلعة مع نهاية دورة حياتها^(٣١) . وغالباً ما تتضمن عملية إدارة دورة الحياة عاملاً تنظيمياً إيجابياً ؛ إذ تظل ملكية المنتج لصاحب المصنع . ومن هنا فإن المنتجين الذين يعرفون مسبقاً أنهم مسئولون عن عملية التخلص النهائية يجدون لديهم الحافز لتصميم منتجاتهم تصميمًا جيدًا ، ومن ثم قابلة لأن تعمر وتدوم ، وأيضاً يكون من السهل تدويرها .

وهناك حافز آخر للمنتجين وثيق الصلة بهذا الأمر ، وإن كان أقل طموحاً . ويتضمن هذا الحافز تحمل المنتجين مصاريف ، تغطي الكلفة العامة التقديرية لعملية التخلص من السلعة في نهاية المطاف . ويمكن للحكومات كذلك أن ترخص باستخدام الحاويات الزجاجية المعمرة المصنوعة ، طبقاً لمعايير محددة ؛ بحيث يمكن إعادة استخدامها عدة مرات بعد غسلها وتغيير العلامة المميزة عليها^(٣٢) . وطبعاً أن مثل هذه التدابير يسهل تنفيذها ، عندما يتم الإنتاج والاستهلاك وإعادة الاستخدام داخل السوق المحلية ذاتها - وهذا سبب إضافي من بين أسباب كثيرة ، تدعونا إلى تفضيل الاقتصادات المتمركزة محلياً .

الطاقة :

اقتترنت الإمدادات الوافرة من وقود الحفريات - البترول والفحم والغاز الطبيعي - بالدعم العام على نطاق واسع لإنتاج الطاقة . وأدى هذا إلى أن أصبحت الطاقة ، من حيث التقدير الإحصائي ، زهيدة جداً وغير مكلفة للمستهلك النهائي . وأفضى هذا إلى عدد من الممارسات المدمرة :

* استخدام طرق الإنتاج كثيف رأس المال ، الذي يستعمل الطاقة بديلاً عن العمل الإنساني ؛ مما أضاف المزيد من البطالة .

* إنتاج سلع في بلدان منخفضة الأجر وشحنها بالسفن عبر آلاف الأميال لبيعها في أسواق الوفرة والثراء . ويحقق هذا أرباحاً طائلة ؛ غير أنه في أغلب الحالات يمثل عملية مدمرة اجتماعياً وبيئياً ، تفرض ضغوطاً تنافسية على المجتمعات المحلية لخفض الأجور ، وخفض المعايير البيئية ، وكذا خفض ظروف العمل .

* تشجيع استخدام الطاقة بصورة أقل فعالية وكفاءة فى مجالى التشييد والنقل . وهذا من شأنه أن يؤدى إلى سرعة استنزاف مصادر الطاقة غير المتجددة ، ويدمر الموائل البشرية والحيوانية ، التى يجرى استخراج الفحم والزيوت والغاز الطبيعى منها، كما يسهم فى التلوث واحترار الكرة الأرضية .

وتعتبر المجتمعات العادلة والمستدامة كفاءة الطاقة ، والتحول إلى مصادر للطاقة المتجددة أحد أولوياتها المهمة فى بيئة البناء ، وفى الخيارات الأخرى للتقانة . وتشتمل الخيارات الملائمة هنا على استخدام المواد العازلة ، وتصميم البناء بصورة فعالة لكفاية الطاقة ؛ بحيث يمكن الإفادة من التدفئة الطبيعية والتبريد الطبيعى ، علاوة على استخدام الإضاءة والأجهزة الملائمة لكفاية الطاقة . والملاحظ أن المباني التى تضم عائلات كثيرة ، والبنائيات ذات الاستخدامات العديدة ، وصفوف المنازل تتميز بكفاية الطاقة أكثر من المساكن المخصصة لأسر مفردة . ومن الأهمية بمكان تقسيم المناطق فى المدن بحيث يكون البيت والعمل ومحال البيع والشراء والترفيه قريبة من بعضها، إذ ييسر هذه الحركة والانتقال سيرا على الأقدام أو بدرجة - مما يقلل من الحاجة إلى السيارات والنقل العام . وطبعى أن زيادة عمليات التدوير ، والاعتماد على الذات محلياً فى الإنتاج يهيئ فرصاً للعمالة المحلية ، ويقلل من كلفة الانتقالات . ويمكن تنفيذ الكثير من هذه التدابير بوسائل من شأنها أن تزيد كفاية الطاقة ، وتحسن من نوعية الحياة .

من الوظائف إلى أسباب العيش :

يصر أنصار النمو الاقتصادى دائماً وأبداً على أن النمو ضرورى ولا غنى عنه لخلق الوظائف اللازمة وللقضاء على الفقر . بيد أن قطاعاً كبيراً من النمو الاقتصادى الذى يخلق وظائفنا هو مدمر لأسباب العيش ، وذلك على نحو ما نرى إذ تؤدى مشروعات التنمية الشاملة إلى تشريد ملايين البشر من بيوتهم ، وتحرمهم من الأراضى والمياه التى يدعمون بها حياتهم . وأدى هذا إلى ظهور حالة من الاعتماد الاقتصادى على الأنشطة المدمرة لكل من البيئة ولتنوعية حياتنا .

وإذا نظرنا إلى الأمر من منظور عالم المال ، سيظهر لنا أن الخسائر فى البيئة وفى نوعية الحياة ، هى كلفة لا سبيل إلى تجنبها من أجل استمرار البقاء الاقتصادى . وإن كثيراً من التغيرات اللازمة لبناء مجتمعات عادلة ومستدامة ستفضى إلى إلغاء وظائف وتخفيض أرباح الشركات الكبرى . وهذه يقينا إحدى النتائج المترتبة على خفض الاعتماد على السيارة . ونجد فى الولايات المتحدة كمثال أن وظيفة واحدة من بين ست وظائف مرتبطة بصناعة السيارات ، بينما هى واحدة من عشر وظائف فى أستراليا^(٣٣) . وطبعى أن خفض استخدام السيارات بنسبة كبيرة سيكون له أثره المدمر على صناعات السيارات والبتروكيمياويات والصلب ، والمطاط ، وبناء الطرق

. وهنا سترتفع البطالة ارتفاعاً صاروخياً ، كما ستنهار أسعار الأسهم ، بيد أننا نعرف من ناحية أخرى أن كل صناعة من هذه الصناعات تستهلك البيئة بصورة تخريرية مدمرة .

ولكن طالما نحن نحدد اختياراتنا في ضوء منطق ومقتضيات عالم المال ستظل العضلة أمامنا دون حل . غير أن حلها يسير ، إذا ما تناولناها في ضوء منطق ومقتضيات عالم الحياة للناس والطبيعة ، إن الوظائف والاستهلاك هما مفترضان ذهنيان من صنع عالم المال . ولكن مقتضيات عالم الحياة أو عالم أسباب العيش تستلزم نهجاً مغايراً في تنظيم النشاط الاقتصادي - وهو نهج تكون فيه أسباب العيش هي المفترض الذهني ، الذي يجرى التنظيم الاجتماعي على أساسه .

ويحدد قاموس وبستر العالمي الجديد معنى وظيفة بأنها « وحدة عمل محددة على نحو ما تجدد في التجارة ، أو عمل يتم بالاتفاق مقابل أجر ، أو أى شيء يتعين على المرء عمله ، أو مهمة ، أو عمل روتيني أو واجب »^(٣٤) . ويحدد معنى سبب أو وسيلة العيش على النحو التالي « وسيلة للحياة أو دعم الحياة »^(٣٥) ؛ فالوظيفة مصدر لكسب المال . وسبب العيش وسيلة أو طريقة الحياة ، ونحن حين نتحدث عن الوظائف ، نستحضر إلى الأذهان صورة عمال يعملون في المصانع والمؤسسات التابعة لشركات عالمية وصورة مقاوليها . ولكن حين نتحدث عن أسباب العيش المستدام .. فإننا نستحضر إلى الأذهان صور الناس والمجتمعات المحلية العاكفين على الوفاء باحتياجات فردية أو جمعية برسائل بيئة قابلة للإدامة .

وسوف تستخدم يقيناً المجتمعات العادلة والمستدامة المال كوسيلة لتبادل الكثير من الصفقات المختلفة ؛ كما سيكون العمل المأجور مصدراً للكسب بالنسبة للكثيرين . بيد أن الكثير من الصفقات الأخرى ستعتمد على علاقات الرعاية المتبادلة ، ونتوقع أن تتحرر أعداد غفيرة من البشر من العمالة المأجورة ؛ لتقضى بعضاً من وقتها في أعمال تطوعية وتقديم خدمات نافعة لحياة الأسرة والمجتمع مرفه ميسور .

وحرى بنا ، بدلاً من محاولة إنشاء وظائف جديدة مهما كانت التكلفة ، أن نهدف أولوياتنا إلى إلغاء أكثر الوظائف الضارة برفاهة الشخص والمجتمع ، وأن نخلق فرصاً أكثر لأسباب العيش ، ولنتأمل معاً الإمكانيات المحتملة . إن عدداً كبيراً جداً من الوظائف في مجال صناعات السيارات والكيماويات والتغليف ، والبترول ، والإعلان ، والتسويق ، والمال ، والقانون والدفاع لا هي وظائف مرضية ولا داعمة للحياة . والجدير بالملاحظة أن الفئة الأخيرة وحدها تضم ١٤ مليون عامل ، يعملون في إنتاج الأسلحة ، و ٣٠ مليون آخرون يعملون في القوات المسلحة في العالم^(٣٦) . وهو ما يفسر لنا بدوره التدهور البيئي في كل العالم بنسبة ٣٠ بالمائة تقريباً^(٣٧) .

ولنتصور معا الاحتمالات المتوقعة ، إنه بدلا من دفع كميات باهظة من المال لمئات الملايين من الناس لعمل أشياء ، تنقص من كفاءة نوعية حياتنا ، يكون من الأفضل أن نستخدم هذا المال لندفعه لهم أجراً ، مقابل عمل نافع مثل صيانة ورعاية الحدائق ، وصيانة الملكيات المشتركة ، وإعادة تشجير الغابات ، وحضانة الأطفال ، ورعاية المسنين ، وتشغيل الأسواق فى المحليات ، وتعليم الفتيان والفتيات وتنظيف البيئة ، وتقديم الاستشارات لعلاج المدمنين ، وتقديم الرعاية المناسبة للمرضى النفسيين والعقليين ، والمشاركة فى حراسة المجتمعات المحلية ، وتنظيم الأحداث والمناسبات والأعياد الثقافية والاجتماعية ، وتسجيل الأصوات عند الاقتراع ، وأداء أعمال سياسية تهم الجماهير ، وتنظيم برامج تدوير النفايات ، والمشاركة فى حفلات موسيقية جماعية . ويمكن علاوة على هذا ، أن نخفف من أعباء الأعمال الكثيفة المجهدة ؛ لتوفير أوقات إضافية لحياة الأسرة وللترفيه ، ولممارسة الهوايات ، التى نحافظ على الجسم والعقل صحيحين فيتمتع المرء بالصحة البدنية والنفسية والعقلية .

ويبدو لنا فى ضوء مقتضيات عالم الحياة ، أن لا مناص من أن يجرى تنظيم مجتمعات القرن الواحد والعشرين بصورة ، تؤدي إلى خفض استعمال السيارات ، وأن نحد من انطلاق المواد السامة والمواد غير القابلة للتحلل ، وأن نقلل من توليد النفايات ومن عدم كفاية الطاقة . ولن يرى غالبية الناس فى هذا تضحية كبرى ، وقد أقلعوا عن رحلات الذهاب والعودة من وإلى العمل عبر طرق مزدحمة ، وضوضاء صاخبة لا تهدأ ، ووظائف غير آمنة ، وعن أغذية غير صحية ، وفاكهة وخضراوات تحتوى على مواد كيماوية ضارة ... إلخ . وإن الكف عن تلك الأعمال المدمرة من شأنه أن يوفر للناس أوقات فراغ ، تهيئ لهم أداء أعمال أكثر أهمية ، وأنفع للحياة ... أعمال تعطل أداؤها بسبب الانهماك فى تلك الأمور الضارة ، وهكذا يعيش الناس حياة تحظى برضاهم ، وتهيئ الفرص للنمو الاجتماعى ، والارتقاء ذهنى والسعادة الروحية.

٥ - الأسس الاجتماعية

للمجتمعات العادلة

والاستدامة:

كانت قريتنا مزدهرة ... وكان الأساس الحقيقي لازدهارنا
إحساس عميق ودائم بالمجتمع المحلي ، الذى مكثنا من أن نفيد أقصى إفادة
من هذه الموارد ... توفرت لدينا كل الأشياء التى كنا نحتاج إليها ...
جيدة الصنع ، جميلة الشكل ، معمرة - بيد أننا لم نكن نسرف فى
الاستهلاك .

اكناث ايسواران فى « الكون الرحيم »

Ekknath Eoswaran, The Compassionate Universe.

إن الأسر صحيحة الجسم هى أساس المجتمعات المحلية الصحيحة ، وهى بدورها
أساس المجتمعات العامة الصحية . وعلى الرغم من كثرة الأشكال وتعدد الصور - إلا
أن العلامة المميزة للأسر الصحية وللمجتمعات الصحية ، هو قدرتها على غرس وبناء
نسيج مكثف من علاقات الرعاية المرتكزة على المشاركة والثقة المتبادلة والتعاون .

يشير روبرت بوتنام Robert Putnam عالم السياسة فى جامعة هارفارد إلى
التلاحم المميز للمجتمع المدنى القوى ، باعتبار هذا التلاحم هو « رأس المال
الاجتماعى » . وأوضح أهميته فى دراسة له عن فعالية وكفاءة الحكم المحلى فى
إيطاليا - فقد أقامت إيطاليا ابتداء من عام ١٩٧٠ عشرين إدارة للحكم الإقليمى
متطابقة من حيث البنية الشكلية ، ولكن ظهرت فروق حاسمة فى السياق المحلى
الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، الذى تم فيه إنشاء هذه الإدارات . وتتراوح هذه
المحليات من « المحليات قبل الصناعية إلى ما بعد الصناعية ، ومن الكاثوليكية المفرطة
إلى الشيوعية المتوهجة ، ومن الإقطاعية الخاملة إلى المحليات الحديثة المفعمة نشاطاً
وحياة » (٣٩) .

رأس المال الاجتماعى والحاجة

الإنسانية إلى التلاحم:

وبدت هياكل الحكم الجديدة فى بعض المحليات « فاسدة ، وخاملة ، وغير
فعالة » . وظهرت فى بعضها الآخر دينامية فعالة ، وابتكرت برامج إبداعية للرعاية
اليومية ، وأقامت مراكز للتدريب الوظيفى ، وتعزيز الاستثمار ، والنهوض بالتنمية
الاقتصادية ، واستتبع بوضع معايير بيئية وعيادات أسرية رائدة » .

ولم يعثر بوتنام إلا على مجموعة واحدة من المؤشرات ، التى مايزت بشكل ثابت
بين المحليات التى حققت فيها الهياكل الجديدة نتائج إيجابية ، وبين المحليات التى
أخفقت فى ذلك ، وهذه هى مؤشرات مجتمع مدنى قوى نشط ، وتم قياسها على
أساس « الإقبال على الاقتراع ، وقراءة الصحف ، ونوادر الكرة وغيرها » . ونشأت
شبكات غنية وخصبة من العلاقات غير القائمة على السوق ، وخلقت هذه الشبكات
إحساساً بالثقة والمشاعر التبادلية - أى رأس مال اجتماعى - مما زاد من فعالية
العلاقات الإنسانية فى كل من شئون السوق ، وشئون الإدارة الحكومية (٤٠) . وجدير

بالذكر أن دراسة أخرى قام بها مركز إيباز IBASE في البرازيل عن عدد من المحليات تطابقت مع نتائج دراسة بوتنام^(٤١) .

وحيث إن الغرائز التنافسية تشكل عنصراً مهماً من عناصر الطبيعة البشرية ، فإننا نجد دليلاً مهماً ، يؤكد أنها موضوع ثانوى بالنسبة لموضوع آخر محوري أكثر غلبة وهيمنة ، وهو موضوع التعاون . وتقول في هذا الصدد عالمة الانثروبولوجيا الثقافية ماري كلارك Mary Clark « إن الأنواع البشرية الأولى ما كان لها أن تبقى دون التلاحم الاجتماعي الممتد بين الأبوين وذريتهما ، وهو التلاحم اللازم لحماية أطفال البشر ، وهم لا يزالون ضعافاً بحاجة إلى عون »^(٤٢) ، وهذه مهمة لا تستطيع الأمهات تحملها وحدهن . ومن ثم فإن التلاحم الاجتماعي بين المرء وجماعته هو ضرورة بيولوجية - سواء للكبار أم للأطفال - ويعتمد هذا ، شأن حال جميع الأنواع ، على التلاحم الاجتماعي لبقاء النوع . معنى هذا أن هناك أسباباً قوية ، تدعونا إلى الاعتقاد بأن البشر تطوروا في إطار الانتماء والتعاون ، مثلما تطوروا في إطار المنافسة .

وجدير بالملاحظة أن ثقافات المجتمعات الصحية من شأنها أن تدعم التعاون والمنافسة معاً ، وتبقى عليهما في حالة من الدينامية ، ولكن بينهما توتر متوازن . ذلك أن التلاحم الاجتماعي ، أو لنقل العصبية الاجتماعية العاطلة من المنافسة تفضي إلى ركود المجتمع والافتقار إلى التجديد والابتكار . كذلك فإن المنافسة دون عصبية أو تلاحم اجتماعي تفضي إلى فوضى عنيفة . ولهذا نرى أن هيمنة قيم عالم المال خلقت حالة من عدم التوازن الخطرة ، التي تؤثر المنافسة على التعاون في عالمنا الحديث .

والمعروف تقليدياً أن القسط الأكبر من الأنشطة الإنتاجية والاستراتيجية التي أمدت الناس بحاجاتهم الأساسية من الغذاء والمأوى والملبس ورعاية الطفل ، والرعاية الصحية والتعليم والأمن البدني والترفيه ، إنما جرت جميعها داخل إطار اقتصاد رعاية الأسرة والمجتمع المحلي ، وهو نظام يأتي أغلبه خارج السوق ، إذا كان قسط كبير وأساسى من أنشطة الإنتاج / الاستهلاك ، تتم داخل أسرة واحدة أو بين جماعة من الناس تربطهم ببعضهم البعض علاقة مباشرة . واستطاع الناس أن يلبوا غالبية احتياجاتهم عن طريق هذه الأنشطة الإنتاجية غير السوقية ، وكانت الأسر والمحليات في مجتمعات كثيرة هي المصدر الأول والأساسي لذاتية الفرد ولأسباب العيش . وتمثل أهميتها حافظاً مهماً وموضوعياً يحفز الناس على الاستثمار ؛ من أجل الحفاظ على ودعم عهد الثقة والالتزام في المجتمع - وهو مرة أخرى رأس المال الاجتماعي - والذي يشكل قاعدة ضرورية لأي مجتمع صحي .

ومن الحقائق الأساسية ، التي كثيراً ما يتجاهلها الناس ، أن التلاحم والالتزام الاجتماعيين ضروريان ضرورة مطلقة ؛ لكي يؤدي المجتمع الحديث دوره ووظيفته على نحو صحيح ، شأن ما كان عليه الحال بالنسبة للمجتمع التقليدي أو القبلي ، حقاً إن السوق ذاتها تعتمد على أواصر الثقة لرأس مال اجتماعي متطور على نحو كبير ، وذلك للحفاظ على البيئة الأخلاقية ، والاستقرار الاجتماعي ، والأمن الشخصي : وهي أمور ضرورية ولا غنى عنها ؛ لكي تؤدي المجتمعات دورها بكفاءة وفعالية .

بيد أن المجتمعات المعاصرة منكبة على مقتضيات عالم المال ، دون اعتبار ذي قيمة لرأس المال الاجتماعي وسبل تكوينه ، ولا يجد رأس المال الاجتماعي مكاناً في إحصاءات الدخل القومي ، والتي تعتمد عليها المجتمعات القائمة على والمتمركزة حول المال لتحديد درجة رفاهيتها . ونلاحظ أن صانعي القرار السياسي يفضون من قيمة رأس المال الاجتماعي ، ولا يعبأون إلا بالأنشطة ، التي تدور حول المال ومن أجله من اقتصاد السوق ، ويرونها إسهامات إنتاجية للمنتج الاجتماعي . ويفغل صناع القرار أثر السياسات الاقتصادية على رأس المال الاجتماعي في المجتمع ، وليس المرء بحاجة إلى أكثر من أن يسأل مجموعة من الأسئلة ، مثل الأسئلة التالية لكي يصل إلى تقدير عالي الدقة عن حالة رأس المال الاجتماعي لإحدى المحليات ، ولكي يقدر قيمة الأثر المحتمل للسياسات الاقتصادية عليه :

* هل يفضل الناس شراء حاجاتهم من محال بيع صغيرة محلية ، يديرها تجار يعرفونهم بالاسم ، أم من أسواق ضخمة مخصصة للبيع ومن منافذ كبيرة للبيع بالتجزئة ؟ هل يفضلون سوق الفلاحين ، أم الأسواق الكبرى « السوبر ماركت » ؟

* هل المزارع صغيرة ومملوكة ملكية فردية وتدير شئونها الأسرة ؟ أم تدير شئونها مشروعات أعمال ضخمة ، ويفلحها أساساً عمال تراجيل معدمين ؟

* هل هناك مطابع ووسائل اتصال إذاعية وتلفزيونية محلية وغير تجارية ؛ حيث يمكن لأبناء المجتمع المحلي أن يعبروا فيها عن آراء متنوعة في القضايا العرقية والاجتماعية والسياسية والثقافية ؟ أم أن جميع أخبار المجتمع وحاجاته تجرى تصفيتها وفرزها عبر وسائل اتصال تدار إدارة تجارية ؟

* هل يخصص الناس أوقات فراغهم للمشاركة في فريق صغير للعب الكرة مثلاً ، أو للعمل في حدائق المجتمع المحلي ، أو للتمثيل والمشاركة داخل مسرح محلي ، أو للاستمتاع بسماع فرق موسيقية محلية ، أو المشاركة في مراكز محلية وفي مجالس إدارة المدارس - أم يقضون الوقت في مشاهدة بث تلفزيوني تجاري ؟

- * هل توجد تعاونيات ائتمانية ومصارف محلية ملتزمة بدعم المشروعات المحلية ؟ أم لا توجد سوى فروع للمصارف الكبرى المتمركزة في العاصمة ، ومسئولة عن توجيه مسار الودائع المحلية لصالح عملياتها المالية العامة ؟
 - * هل يشعر أبناء المجتمع المحلي أنهم في بيتهم الدائم الذي يسكنون إليه ؟ أم أنهم مجرد عاملين ومهنيين أجراً في الأساس ؟
 - * هل تشعر أغلب الأسر بالأمان في معاشهم الأساسي ؟ أم أنهم يعتمدون على عمل مؤقت هزيل مأجور ضماناً لبقائهم ؟
 - * هل الأصول الإنتاجية مملوكة محلياً ؟ أم هي ملك شركات كبرى بعيدة عنهم ؟
 - * هل تقوم الشركات المحلية بحصد غلة الغابات على أساس انتقائي ومستدام بغية توفير الخدمات للصناعة المحلية ؟ أم يجري تجريد وتعرية الغابات المحلية كل ٤٠ و ٦٠ عاماً عن طريق شركات عالمية ، مع تصدير أخشابها إلى أراضٍ قاصية ؟
- الإجابات عن مثل هذه الأسئلة تنبئ بقوة ووضوح عن الشعور بالكرامة والحرية والمسئولية والرخاء والأمان لدى أبناء المجتمع المحلي - إنها تكشف عن مدى تميز العلاقات بالثقة والمشاركة والتعاون - بل وعن صحة النظم الإيكولوجية المحلية .

النتائج الاجتماعية لتطبيق نظام السوق :

ثمة نتيجة أخرى لعدم حساب العمل الاقتصادي الإنتاجي والاسترجاعي ضمن الإحصاءات الاقتصادية . وتتمثل هذه النتيجة في أن صناع القرار السياسي لا يأبهون كثيراً لحقيقة واقعة ، هي أن قسماً كبيراً من النمو الاقتصادي على مدى العقود الأخيرة إنما تم إنجازه لمجرد نقل مهام ووظائف كثيرة ، من اقتصادات الأسرة والمجتمع المحلي ، حيث كانت تندرج ضمن إجمالي الدخل القومي ، إلى اقتصاد السوق حيث هي الآن ، ومن أمثلة هذه المهام والوظائف رعاية الطفولة أو الرعاية الصحية أو إعداد الطعام أو الترفيه أو الحفاظ على الأمان البدني .

وطبعاً أن تحول العلاقات التعاونية غير الخاضعة للنظام المالي إلى علاقات تنافسية قائمة على المال Monetized ليس من شأنه أن يفضي وحده إلى تحسن ملحوظ في رفاهة الأفراد المعنيين . ولكنه يشجع على المزيد من المنافسة في العلاقات ، وعلى زيادة اعتماد الفرد على السوق ومؤسسات المال ، ويقلل أيضاً من مركزية الأسرة وحياة المجتمع المحلي ، ولا يدع سوى قليل من الوقت والطاقة للاستثمار في علاقات الأسرة والمجتمع المحلي . ويسهم هذا بدوره في تآكل رأس المال الاجتماعي للمجتمع .

وثمة نتيجة أخرى أيضاً ولكن نادراً ما يشير إليها أحد ؛ إذ نلاحظ أنه عندما يعمل أبناء الأسرة والمجتمع المحلي معاً ، وفي علاقة مباشرة بعضهم إلى بعض ، في

اقتصادات الأسرة والمجتمع المحلي لن تكون هناك ضرائب ، ولا جباة ضرائب ، ولا مشرعين حكوميين ، ولا رواتب إدارية ، ولا مصاريف محاماة ، ولا عوائد أسهم شركات ، ولا سماسرة ووسطاء وغير ذلك من المصروفات الإدارية . وسنجد هنا أن كل قيمة السلع والخدمات ، التي ينتجها المجتمع قسمة مشتركة ومتبادلة بين العاكفين العاملين ؛ من أجل خلق هذه القيمة ^(٤٣) .

والنتيجة هي الاستخدام الأمثل والأفضل للموارد بغية إنتاج السلع المطلوبة والخدمات اللازمة ، فضلاً عن انتفاء عنصر المصروفات الإدارية . وواقع الأمر غير ذلك في اقتصاد المال ؛ إذ إننا نجد المنتجين ، وهم الذين ينتجون القيمة الحقيقية ، ينالون قسماً أقل كثيراً من تلك القيمة ، قياساً إلى أولئك الذين يقومون بأعمال إدارية وغير إنتاجية .

وبات واضحاً في كثير من المجتمعات أن النفقات الإدارية لاقتصاد السوق قد ارتفعت ارتفاعاً فاحشاً ؛ حتى بات عسيراً على من يعملون ساعات طوال الحصول على ما يرضيهم ، لو أنهم يعملون في ظل تنظيمات تعاونية بين أبناء الأسرة والمجتمع . وبضاعف هذا من تعقد مشكلة تآكل رأس المال الاجتماعي . ويؤثر هذا بطبيعة الحال على كثير من مظاهر الحياة الاجتماعية وأعرافها ، مثال ذلك إرجاء الزيجات بسبب العجز عن إيجاد وظيفة ذات أجر معقول يدعم بناء الأسرة ، وهناك مشكلة الأمهات سواء المتزوجات ، أم من انفصلن عن أزواجهن ، ويتحملن مسؤولية رعاية أطفالهن يصبح العمل المأجور بالنسبة لهن ضرورة لا غنى عنها . وليس غريباً أن نجد في بلدان الشمال كيف تضطر الأمهات ، إذا لم تكن لهن أسر كبيرة أو علاقات تراحم ومساعدة في المجتمع المحلي ، إلى ترك أطفالهن في البيت دون رعاية من كبير ناضج ، أو يتركوهن لرعاية مرضعات أو مربيات أو في مراكز لرعاية الأطفال .

ولا يجد الأبوان ، وغالبا الأمهات الفقيرات اللاتي ترملن ، أو توحدن بعد الانفصال غير وقت قليل وقدرة ضئيلة ، أو تشجيع فاطر لأداء وظيفة ما سوى حراسة بالليل أو عمل بأجر يومي . وتحول البيت الحديث في الحضر إلى مأوى للنوم ، وربما أيضاً لمشاهدة التلفزيون ولا شيء أكثر من ذلك . وتبقى الكثير من المهام التجديدية دون أن تجد من يتعهد بها وينهض بها ، على نحو ما نجد بالنسبة للأنشطة التطوعية اللازمة للحفاظ على المجتمع . والملاحظ أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فرضا برامج للتوفيق الهيكلي على بلدان الجنوب ، أدت إلى تقليص حاد للخدمات الاجتماعية ، التي تتلقى تمويلاً عاماً ، حتى وإن كانت غير مملوكة تماماً لأشخاص . وتقلصت أيضاً في الشمال بسبب رغبة الجناح اليميني المتطرف في خفض الضرائب . وشاعت في كل من البلدان ذات الدخل المرتفع أو المنخفض

معدلات عالية من الحرمان والاكتئاب والطلاق وحمل القاصرات ، والعنف وإدمان الكحوليات والمخدرات (٤٤) .

وإذا كان على السياسة العامة أن تعالج هذه المؤشرات الخطرة الدالة على الانهيار الاجتماعي ، فسوف يكون لزاماً عليها أن تعالج أولاً وأساساً أسبابها الاقتصادية والاجتماعية .

التوازن بين الجنسين وتكوين رأس المال اجتماعي :

تستلزم المجتمعات العادلة والمستدامة وجود أساس صلب من رأس المال الاجتماعي؛ وحيث إن الناس - وليست الحكومات - هم الذين يخلقون رأس المال الاجتماعي ، فسوف يكون ضرورياً توفير الاقتصاد العام والسياسات الاجتماعية اللذين ييسران خلق رأس المال الاجتماعي . ويتعين أن تكون هذه السياسات واعية تماماً بواقع حال الجنسين ؛ نظراً لمحورية هذا الواقع بالنسبة لكثير من القضايا المتعلقة بسوء الأداء الوظيفي للمجتمع . مثال ذلك حقيقة أن السياسة العامة التي تولي أهمية ضئيلة لرأس المال الاجتماعي ، غالباً ما يكون موقفها هذا مرتبطاً بحقيقة أخرى ، وهي أن عملية تكوين رأس المال الاجتماعي تمت تاريخياً ، وبشكل أساسي على حساب ومسئولية المرأة . ويخس مثل هذا المجتمع دائماً قيمة المرأة ودورها الإنتاجي ، ويفضي هذا إلى نتيجة حتمية تتمثل في التشوه الحظير لأولويات السياسة وكذا ظلم المرأة .

ولقد شهد العقدان الأخيران زيادة واضحة وموضوعية في ظهور قضايا المرأة على مسرح الحياة ، وكذا ظهور حركاتهن في أماكن العمل . وأثار هذا انطباعاً بأن النساء يحققن بالفعل مكاسب موضوعية ، وهذا صحيح بالنسبة إلى بعض المجالات ، بيد أن هذا مجرد جزء من القصة . ولكننا نعرف أن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية الآن في كثير من البلدان ، أدت إلى زيادة المصاعب التي تواجه الأسرة للبقاء، دون اللجوء إلى العمل فترتين على الأقل . وتعاني الأسرة نتيجة لذلك من ضغوط وإجهاد بسبب تزايد عدد المنازل ، التي تتولى شئونها امرأة وحيدة ، ويتزايد عدد النساء اللاتي يجدن أنفسهن العائل الوحيد والراعي لوحيده لأطفالهن . وهذا عبء غير محتمل في المجتمعات ، التي تنذر بها فرص العمل ، علاوة على انخفاض الأجور ، والتي تتقاضى فيها النسوة أجوراً أدنى من الرجال ، وتقلص الخدمات الاجتماعية باسم المسؤولية المالية على خزانة الدولة . وتقف النساء في موقع خط الدفاع الأخير ضد التفكك الاجتماعي الكامل - ولكن في الوقت نفسه يتدهور الدعم اللازم لأداء هذه الوظيفة الحيوية .

وتتفاقم حالة الظلم بفعل القوانين والتقاليد التي تمايز بين الجنسين لصالح الرجل ، فيما يتعلق بأمور ملكية الأرض وحق الاقتراض - بما في ذلك حق تشييد

المباني . والملاحظ أن النساء ، حتى مع وجود أزواجهن ، يتحملن المسؤولية الأولى لعملية البناء وصيانة المسكن . ومع هذا نجد النساء هن المحرومات من الحصول على الموارد الطبيعية اللازمة لتوفير مسائل العيش ، وبعد هذا نجد المرأة هي الأدنى والأقل في التمثيل النيابي في الانتخابات ، وهذا من شأنه أن يحد من فرص معالجة المظالم التي يعانون منها .

وهنا يلزم إنجاز العديد من الإجراءات المتنوعة ؛ بهدف تصحيح هذه التشوهات والشروع في استعادة النسيج الاجتماعي الجوهري والأصيل المدنية .

* أن تعطى السياسة الاقتصادية أولوية كافية لمسألة تحديد مستوى للأجور وللخدمات العامة - بما في ذلك مياه الشرب والتعليم والصحة والنقل العام - وأن تراعى بأن يكون هذا المستوى وتلك الخدمات كافية لأسرة لها أطفال من أجل العيش حياة لائقة ، ودخل يتوفر لها ، من خلال فترة عمل كاملة واحدة لا أكثر .

* عكس وضع سياسات التوفيق الهيكلي التي فرضها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وذلك عن طريق :

١ - أن تكون الأولوية لتطوير الخدمات العامة الملائمة قبل سداد القروض الخارجية .

٢ - أن تكون الأسبقية لمتطلبات واحتياجات المشروعات الإنتاجية المحلية الصغيرة التي تغذي الأسواق المحلية ، قبل متطلبات الشركات العالمية التي تبحث عن قواعد محلية للصادرات .

٣ - الأجور الملائمة ومعايير العمل المنصفة ، تكون أهم بكثير من فتح أسواق محلية للمتنافسين الأجانب ، الذين لا يراعون هذه المعايير .

* أن ينال كل من يعملون لحساب الأسر والخدمة الاجتماعية المحلية الاستحقاقات نفسها ؛ من حيث الأمن الاجتماعي ، وغيره من المنافع العامة التي يفيد بها العاملون بالأجر .

* تحقيق مؤشرات موثوق بها عن سلامة رصيد رأس المال الاجتماعي ، وعن المساهمات الاجتماعية والاقتصادية للعمل غير المأجور ؛ لضمان أن هؤلاء يحظون باعتراف المجتمع وموضع اعتبار لدى المسؤولين عن وضع السياسات .

* كفالة حقوق متساوية للمرأة من أجل الحصول على الأرض ، والائتمان وبناء أماكن للسكنى ، ولتنفيذ مشروعات اقتصادية خاصة بها .

* حث المرأة على المزيد من المشاركة السياسية .

* دعم نظام الاتصال للمجتمع المحلى حيث يمكن للمواطنين الأفراد وللنظمات ، التى لا تهدف إلى الربح أن ينتجوا برامج تعبر عن آرائهم وبرامج إخبارية وثقافية .

ومن الأهمية بمكان الارتقاء بمستوى المرأة لتشغل مواقع قيادية سياسية ، إذ إن هذا يسهم فى استعادة التوازن اللازم بين عالم المال وعالم الحياة . والملاحظ أن حياة الغالبية من النساء وثيقة الصلة بعالم الحياة ، ويرجع هذا إلى ارتباطهن الطويل بدور التغذية والتنشئة خارج اقتصاد المال . ونجد المرأة فى الغالب الأعم هى التى تخلق وترعى رأس المال الاجتماعى للأسرة والمجتمع المحلى . لذلك فإن المرأة مؤهلة أكثر من الرجل لفهم متطلبات عالم الحياة . وأخيراً فإن النساء يعانين بدرجات متفاوتة من مظاهر الأداء الوظيفى المختل والخطأى لمؤسسات عالم المال ؛ لذلك نجدهن أكثر فهماً لمظاهر الاختلال هذه ، ويرتفع لديهن الشعور بضرورة إصلاحها .

وطبعى أن الاستجابة الملائمة والصحيحة إزاء تفكك النسيج الاجتماعى ليست رد المرأة إلى دورها الأسرى ، الذى يفرضه عليها التقليد ويحصرها فيه . وإنما الصواب أن يكون هدفنا خلق أسرة جديدة قائمة على التوازن بين الجنسين ، ومجتمع يقر هذا التوازن ؛ حيث يكون الرجال والنساء سواسية فى أداء المهام الإنتاجية للمجتمع سواء فى مجال العمل المأجور أو غير المأجور .

دأب أنصار « السوق الحرة » على تأكيد أن السوق تمثل أفضل المؤسسات الديمقراطية ؛ نظراً لأن العمل ، تجارة وإنتاجاً ، يزدهر بفضل الاستجابة إلى اختيارات المستهلكين ؛ وهذه حجة ساقطة ؛ ذلك أن الديمقراطية تركز على مبدأ صوت واحد للشخص الواحد . هذا بينما تعمل السوق تأسيساً على مبدأ للصوت الواحد دولار واحدة ، والنتيجة المترتبة على هذا فى ظروف القدرة الاقتصادية غير المتكافئة أن نجد المجتمع الخاضع لسلطة السوق مجتمعاً خاضعاً لسلطة من يملكون مالا أكثر من غيرهم - وهو نقيض الديمقراطية . وتزيد مظاهر الفساد والتشوه المترتبة على ذلك ، عندما تمتلك شركات عالمية عملاقة السلطة ، وتكون لها القدرة على المناورة والتلاعب بالرموز الثقافية ، وبحاجة المستهلك عن طريق الإعلان والسيطرة على وسائل الاتصال الجماهيرية .

نعرف أن السوق مؤسسة أنشأها الإنسان ، وأنها ذات أهمية ونفع له ، وأنها ضرورية للمجتمع الحديث حتى يؤدي وظيفته بكفاءة وفعالية . ولكن ، وعلى نقيض التفسيرات المعاصرة لفكر آدم سميث ، لا يوجد عمل سحرى يوجه السوق المتحررة من كل قيود للعمل ؛ من أجل الصالح العام .

الديمقراطية الاقتصادية
والنسيج الاجتماعى :

وغالباً ما ينسى الداعون إلى السوق الحرة أن آدم سميث فى كتابه الكلاسيكى «ثروة الأمم» يفسر كيف أن الأسواق لا تنزع إلى إيثار الصالح العام ، إلا فى ظل الظروف التى يكون فيها البائعون والمشترون صغاراً ، وحين تكون ملكية رأس المال ملكية محلية ، وحين تنتفى الاحتكارات أو أسرار التجارة ، وهذه - كما هو واضح - ظروف مغايرة تماماً لتلك السائدة فى اقتصادنا العالمى الراهن المعولم ، ولقد كان سميث عدواً شديداً للعداء للشركات الكبرى ، وللملكية الغيايية أى المملوكة لمن هو أو هم خارج الوطن ؛ وعدواً أيضاً لأسرار التجارة ولسلطة الاحتكار . بيد أنه ولسوء الحظ ، لم يعالج أبداً مسألة كيف نحافظ ونصون الظروف التى تحقق فى ظلها السوق القدر الاجتماعى الأمثل من توزيع الموارد ، وتعلمنا أن هذا يستلزم يداً قوية لحكومة ديمقراطية مسئولة وحريصة على الصالح العام ، ورقابة مجتمع مدنى نشط وواع سياسياً .

ولو كان آدم سميث موجوداً بيننا الآن لأصبح يقيناً داعية للديمقراطية الاقتصادية ، كنظام اقتصادى قائم على الملكية المحلية للعاملين المنتجين ، إننا بحاجة ماسة إلى نوع جديد من إعادة الهيكلة ؛ التى تستهدف خلق الظروف التى حددها آدم سميث بدقة تامة ، باعتبارها الأساس لكفاءة السوق وفعاليتها للصالح العام .

والجدير بالذكر أن أزمة العمالة العالمية ليست هى مشكلة قلة الوظائف بقدر ما هى مشكلة نموذج اقتصادى ، يودى إلى توافرية أو إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على العمالة المأجورة ، ولا يولى سوى اهتمام ضئيل جداً لتقديم دعم كاف للأسرة . ويشجع هذا النموذج على الاستهلاك غير الضرورى والترفى ، ويكافئ الناس على عمل أشياء ضارة ، بينما يهمل الحاجات الأساسية والضرورية . وكم هو مفيد أن نتذكر أن غالبية الناس ، الرجال والغالبية الساحقة من النساء إلى ما قبل العشر أو العشرين سنة الأخيرة كانوا ، يخدمون المجتمع خدمة بصورة إنتاجية فى عمل جوهري غير مأجور داخل اقتصاد المنزل / المجتمع المحلى . وكانت هذه المجتمعات فى غالب الأحيان تنعم بنسيج اجتماعى وبشعور اجتماعى لدى أبنائها بالأمن الشخصى ، وبالإشباع على نحو أقوى وأفضل ، مما هو حادث الآن فى المجتمعات المعاصرة ، إذ يجد الرجال والنساء أنفسهم الآن يعملون الساعات الطوال ضمن عمالة مأجورة ؛ لكى يحصلوا على أجر الكفاف بالكاد . ويرى كثيرون أن دخول المرأة ساحة العمل يفيد المرأة بأن يهيم لها فرصة أكبر للاختيار . ولكن ما هو حادث فى كثير من الحالات أن هذا الوضع هو مسألة حفاظ على البقاء أكثر منه مسألة توسيع نطاق الاختيار . ونعود لنقول ثانية حري أن يكون هدفنا هو إنشاء مجتمعات تقدم للنساء وللرجال قدراً أكبر من الاختيار للالتزام بالإنتاجى ؛ فى كل من العمل المأجور وفى العمل التطوعى للأسرة وللمجتمع المحلى .

٦ - الأئس الروحية للمجتمعات العادلة والمستدامة :

فى زمان مضى كان النقد الورقى تقابله وحدات من الذهب ، والتى يمكن للمرء أن يبدلها عن طريق المصارف بالنقد الورقى ، ولكن عالم المال اليوم مبنى على وضع تجريدى تماماً . ونحن نعرف موضوعيا أن النقود لا تساوى شيئاً أكثر من رمز ليس له قيمة فى ذاته - إن النقود مجرد رقم على شريحة ورقية ، أو على عملة معدنية أو داخل كومبيوتر ، غير أن الحصول عليها وعلى المزيد منها ، أصبحت حالة حصر أو وسواس نفسى فى المجتمع الحديث ، وأدى هذا بنا إلى أن عزونا إلى مؤسسات المال سلطة فائقة ومغالى فيها .

وكما يقول فيلسوف معاصر هو جوزيف نيدلمان Joseph Needleman :

« فى أزمنة وأماكن أخرى لم يكن كل امرئ يطلب المال أولاً وقبل كل شيء آخر ... كان الناس ينشدون الخلاص ، ويلتمسون الجمال والسلطة والقوة واللذة والملكية ، والفهم والغذاء والمغامرة والغزو والراحة . ولكن الآن ، وهنا ، المال - وليس ما نشتره بالمال ، بل المال فى ذاته - هو كل ما يطلبه كل فرد . وهكذا نجد الطاقة البشرية المستنفدة الآن والموجهة إلى الخارج ، إنما تدور كلها حول ومن خلال ومن أجل المال ولهذا لو رغب امرئ فهم الحياة ، فلا بد له وأن يفهم واقع المال فى هذه المرحلة الراهنة من التاريخ والحضارة »^(٤٥) .

ونسأل ما مصدر هذا الهاجس المتسلط على أذهان الناس ، رغم ظاهره اللاعقلانى ؟ ترى من أى مصدر تستمد النقود - وهى مجرد رقم - طاقتها ؟

يقول لنا جو دومنجويه Joe Dominguez وفيكى روبين Vicki Robin يستمد المال طاقته من طاقتنا الروحية .

ويفسران هذا بقولهما : « المال شيء نختاره مقابل الإيجار بطاقة حياتنا ... بحصتنا من الزمن على كوكب الأرض ، وبالساعات المتاحة لنا من حياتنا الثمينة ، إنما حين نذهب إلى وظائفنا إنما نتاجر بطاقة حياتنا مقابل المال . وهذه حقيقة عميقة مع بساطتها »^(٤٦) .

اختار الناس الإيجار بطاقتهم الحيوية مقابل المال ؛ لأنهم محاصرون برسائل الإعلانات التى تقول لهم إن الإشباع الذى تلتهمسونه مستجدونه عند استهلاك السلع المعلن عنها . وطبعى أن المعلنين لا يبيعون صابون الغسيل ، وإنما يبيعون الرضى والقبول والإنجاز والشعور بالقيمة الشخصية . إنهم لا يبيعون السيارات ، بل يبيعون القوة والسلطة والحرية والنجاح - يبيعون الفرصة لكى يشعر المرء بأنه حى ومتواصل وحر - أى يبيعون للناس ما هم محرومون منه فى واقع حياتهم .

ولا يكف المال عن تأكيد أنه تذكرتنا أو بطاقتنا للحصول على الأشياء ذاتها التي قال لنا نيدلمان إن الناس كانوا يحتاجونها في أزمنة وأماكن أخرى .

وما دمنا قد حددنا معنى أنفسنا وقيمتنا بالمال ، فقد وقعنا في الشرك الذي يهوى بنا نحو مزيد من الاغتراب عن الشعور بالحياة وعن طبيعتنا الروحية . ونحن في سبيل البحث عن الحياة نهب المال سلطة تمكنه ، ليس فقط من تدمير حياتنا ، بل وتدمير بقية عالم الحياة بالمثل .

لم نعد نتعلم أن سبيلنا إلى الإشباع هي معاشة الحياة إلى أقصاها من خلال العلاقات مع الأسرة والمجتمع والطبيعة والكون الحى ، وأصبحنا نتعلم من وسائل الاتصال التي تهيم علينا مؤسسات عالم المال ما تعيده وتكرره علينا من وعود زائفة : أيا كانت رغبات المرء الملحة فإن المال وصاحب المنتج هما السبيل إلى الإشباع الفورى . لقد بتنا مسحورين بأغنية عالم المال ، ومن ثم دأبنا على الغش من قيمة وقدر المكاسب ، التي نتوقع أن نجنيها مقابل ما ننفقه من طاقة الحياة .

وكلما أمعنا وتمادينا فى التخلي عن طاقتنا الحيوية من أجل المال ، زادت السلطة التي تتنازل عنها للمؤسسات المتحكمة فى طريقة الحصول على المال ، وفى الأشياء التي نشتريها بالمال . وطبعى أن التنازل عن مثل هذه السلطة يخدم تماماً مصالح الشركات ؛ لأن هذه الشركات هي كائنات مصنوعة من المال . وهذه الشركات ضئيلة شحيحة فى ما تقدمه من خدمات للمصالح البشرى ؛ لأن هؤلاء البشر كائنات ينتمون إلى المجتمع المحلى ، وإلى الطبيعة والروح .

نحن مضطرون إلى إعادة بحث ودراسة : من نحن فى حدود قدرة كوكب الأرض على دعم وإدامة مطالبنا التي تفرضها أطماعنا ؟ وإذا فعلنا هذا نجد أنفسنا فى مواجهة حقيقة مهمة : إن سعينا الدؤوب من أجل الوفرة المادية ، أفضى إلى عدم وجود الوفرة بل خلق حالة الندرة ، وعلى النقيض من هذا فإن السعى الدؤوب من أجل الحياة يوفر لنا الشعور بالوفرة ، وفرة اجتماعية وروحية بل ومادية .

وتأكد بالبرهان أن من يعيشون وفرة الحب فى حياتهم ، نادراً ما يلتمسون العزاء فى مكاسب قهرية وشخصية . وإنما على النقيض فإن التطرف فى الانغماس المادى لا يعطى أبداً شعوراً بالاكْتفاء عند من حرموا من الوجدان شأن الأثرياء جميعاً ... أثرياء عالم المال . ولهذا فإن عالماً يتضور جوعاً إلى الحب هو عالم الندرة المادية ، أما عالم وفرة الحب فهو أيضاً عالم وفرة مادية .

إننا حين نكون اجتماعياً كلاً واحداً ، ونعيش بأعمقنا مشاعر الرعاية والمؤازرة للمجتمع ، سيكون النمو القوى جزءاً طبيعياً من حياتنا الزاخرة والمنظمة . إن ما يكفى حاجات المرء ، يكفى لكى يعطى إحساساً مرضياً بوفرة الطبيعة وسخائها .

إن المجتمعات المرسفة فى الاستهلاك يحكمها السعى من أجل المال ، ولكن مجتمعات العدل والاستدامة ترتكز على أسس اجتماعية وثقافية وروحية ، داعمة للبنية الاجتماعية .

٧ - الالتزام المدنى لتحويل المجتمع:

تسود مختلف أنحاء العالم علامات صحوة سياسية وروحية تنبه وتوقظ المجتمع المدنى على حقيقة تؤكد أن المؤسسات القومية والعالمية تلتزم خطط عمل تتناقض مع حاجات الناس وحاجات الكائنات الحية الأخرى . وأفضت هذه الصحوة إلى الإعجال بمبادرات مدنية لا حصر لها . وتلاحمت هذه المبادرات لتشكل حركة سياسية عالمية ، تطالب بالتغيير الذى يفضى إلى التحول الكامل . وتجد القوى الاجتماعية البازغة خير تعبير لها فى المبادرات المحلية ؛ الهادفة إلى إعادة تجديد الاقتصادات والمجتمعات المحلية وكذا النظم الايكولوجية المحلية ، ونذكر هنا على سبيل المثال مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بشئون البيئة والتنمية UNCED ، الذى أوحى بمبادرات ظهرت، بواردها فى أكثر من ٣٠٠٠ مجتمع محلى فى مختلف أنحاء العالم ، وتدعو إلى وضع خطة عمل محلية للقرن الواحد والعشرين .

التمسك بالشرعية واستعادة المسؤولية :

حينما يستعيد الناس حقهم فى المسؤولية فإنهم أيضاً يسقطون المشروعية عن المؤسسات التى تخلت عنهم ، ويعيدون تأكيد حقوقهم الأساسية على موارد الثروة المحلية ، ويطالبون الحكومات والشركات العالمية بأن يكون لهم قدر أكبر من حق المساءلة . ويسعون كذلك جاهدين ؛ من أجل تشكيل أحلاف جديدة على المستويين القومى والدولى ، مع جميع من يقاسمونهم مثل هذه المبادرات . وجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من هذه المبادرات هى مبادرات سلمية ، وإن كان أقلها غير كذلك .

فقد كان الأول من شهر يناير / كانون الثانى عام ١٩٩٤ هو اليوم الأول لبدء تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا NAFTA) ، التى ضمنت حق الانتقال الحر للمال والبضائع والشركات بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة دون تدخل من الحكومات أو الحدود القومية . وابتهج كبار رجال الأعمال فى جميع أنحاء أمريكا الشمالية ؛ نظراً لاتساع فرص الإنتاج الرخيص فى المكسيك على حساب العمال ذوى الأجر الضئيل ، وبيئة لا تحظى بالحماية ، بينما سيبيعون بأسعار مرتفعة فى سوق الوفرة والثراء داخل الولايات المتحدة وكندا . ولكن السكان الأصليين فى ولاية كياباس Chiapas جنوب شرق المكسيك ، اعترفوا عن صواب بأن اتفاقية نافتا هى امتداد للقوى الاقتصادية ، التى عمدت - وعلى مدى أجيال متعاقبة - إلى أن تجردهم خطوة خطوة من أراضيهم ومن أسباب عيشهم . ورداً على هذا بدأوا تمرداً مسلحاً ضد الحكومة المكسيكية ، وأعلنوا صيحة المعركة « باسطا

Basta « والتي تعنى كفى، ورفعت الحركات الشعبية فى كل أنحاء المكسيك لافتات تحمل هذه الكلمة. وتردد صدى حملتهم فى كل أقطار المعمورة .

ووصف جوستافو استيفا Gustavo Esteva المحلل السياسى المكسيكى تمرد شعب ولاية كياباس بأنه « أولى ثورات القرن الواحد والعشرين » . لقد كانت ثورات القرن العشرين احتجاجات من أجل سلطة الدولة ، والأمر الآن على النقيض إذ يصارع شعب كياباس من أجل المزيد من الاستقلال الذاتى والمزيد من العدالة الاجتماعية ، والمزيد من الحقوق السياسية داخل حدود مجتمعاتهم المحلية^(٤٧) . وناشدوا رفاقهم المكسيكيين ألا يحملوا السلاح ضد الولاية ، بل عليهم أن ينخرطوا فى صفوف حركة اجتماعية واسعة ؛ من أجل تحرير أكبر قدر من الساحات فى كل مكان من القوى السياسية والاقتصادية ، التى لا تعترف بحق الناس والوطن فى المساءلة، وبات متوقعا أن مثل هذا الصراع ستكون له الغلبة فى الأحداث السياسية للقرن الواحد والعشرين .

ونجد فى مكان آخر ، أبناء الطبقة الوسطى الكندية فى أمريكا الشمالية يصيحون صيحة مماثلة . إذ بعد أن طفح الكيل وضاقوا ذرعاً بالحكومة المحافظة ، التى أعطت الأولوية لحقوق الشركات العالمية دون حقوق الشعب الكندى والمجتمعات المحلية ، تحالف أبناء هذه الطبقة أثناء الانتخابات الوطنية فى أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٣ ، واقترحوا ضد أعضاء حزب الأحرار الحاكم ؛ وأسفرت الانتخابات عن سقوط ممثلى هذا الحزب جميعاً عدا اثنين ، وبدا الأمر وكأنه صورة من أشد صور الرفض الكاسح فى التاريخ لحكومة منتخبة ديمقراطياً .

ولكن ما أن استقرت حكومة الحزب الليبرالى الجديدة على مقعد الحكم ، حتى شرعت فى تنفيذ السياسات ذاتها التى استنتها الحكومة المرفوضة . وهنا صدق غالبية الكنديين أن المصالح الاقتصادية العالمية انتزعت من أيديهم حقهم فى السيطرة على الحكومة ، وعلى الاقتصاد الكندى . وتشكلت منظمة للمواطنين باسم « مجلس الكنديين Council of Canadians » لمعارضة هذه القوى ، وعندما بدأ سريان اتفاقية نافتا مع مطلع عام ١٩٩٤ ، بدأ المجلس مبادرة لوضع « خطة عمل المواطنين من أجل كند » ، وهدفت المبادرة إلى تحديد نوع المجتمع الذى ينشده الكنديون لأنفسهم ولأبنائهم ، وبحلول عام ١٩٩٧ بلغ عدد أعضاء منظمة المجلس ١٠٠,٠٠٠ مائة ألف عضو ، ويزداد عدد أعضائه زيادة سريعة على الدوام .

ويجرى فى البرازيل العمل على تنفيذ مبادرة مدنية مختلفة أشد الاختلاف ، تهدف إلى التعامل مع قوى مماثلة ، ونعنى بها حركة تحمل اسم « نشاط المواطنين ضد البؤس ومن أجل الحياة » . وهذه هى حركة الجوعى من أبناء العامة ، ويرأس

هذه الحركة هربرت « بتينهو » دوسوزا Herbert "Betinho" de Souza . والهدف تحويل السياسات القومية وتغيير اتجاهها ، وظهر بتينهو فى صورة بطل جماهيرى لحركة برازيلية مدنية ناجحة ، وجهت فى عام ١٩٩٣ الاتهام الصريح بإدانة رئيس الجمهورية فرناندو كولور بالفساد الجسيم . ولم تكذ الحكومة الجديدة تستقر فى مقعد الحكم ، حتى قرر بتينهو أن يستثمر شهرته والقوة والمكانة المدينتين اللتين ترسختا بفضل نجاح حملة الاتهام والتشكيك ، وذلك من أجل حشد البرازيليين لدعم ميثاق قومى ، يتعهدون بمقتضاه بالقضاء على الجوع المزمع الذى لازم أكثر من ٣٢ مليون برازيلي ، يقل دخل الفرد منهم عن ١٢٠ دولار فى السنة . ووافق أغلب البرازيليين على تقييم بتينهو بأن هذا الوضع يمثل عاراً قومياً فى بلد يعتبر اقتصاده من أحدث اقتصادات العالم وأكثرها دينامية^(٤٨) . واستجاب لنداء بتينهو قرابة ٢,٨ مليون برازيلي ، نظموا أنفسهم فى لجان تحمل اسم « مجاورات الجوع » تضم عمالا وطلابا وربات بيوت وأصحاب أعمال صغاراً ، وفنانين وغيرهم ، وتعهدوا بالعمل من أجل القضاء على الجوع كل فى مجاورته . وشجعهم هذا على البحث عن الأسباب التى تجعل الكثيرين من الناس ، لا يجدون فرصة للعمل والحياة فى ظل اقتصاد مزدهر . وكشفت دراسة أجريت عام ١٩٩٤ عن أن ثلث البرازيليين من البالغين تقريباً ، أسهموا بشكل شخصى فى هذه الحملة بصورة أو بأخرى^(٤٩) .

وتشجع أنصار الحركة على مضاعفة النشاط من أجل العمل كأصدقاء للجوعى وتحسين معاشهم ؛ بفضل خبرتهم السياسية والروحية ، وباعتبارهم مرجعاً لفهم أسباب الخلل الوظيفى الذى أصاب المجتمع البرازيلي . ويسرت لهم وسائل الإعلام واللقاءات المحلية أداء مهمتهم . وهكذا هيأوا للمواطنين وعياً أفضل بديناميات حالة الظلم والاستبعاد ، التى تصب عليهم من جراء تركيز السلطة الاقتصادية فى أيدي حفنة من الشركات العملاقة .

وها نحن نرى الآن شعوب البلاد يتتابعون ، البلد بعد الآخر ؛ ليثبتوا أنهم سئموا وكفوا عن أن يتركوا زمام أمورهم فى أيدي الأحزاب السياسية الكبرى ومراكز التأثير لتجمعات أصحاب المصالح ؛ لكى يحددوا هم - وفقاً لمصالحهم - شروط وقواعد الحوار السياسى العام . وشرع أولئك فى العمل ؛ من أجل استرداد حقوقهم الأساسية وسيادتهم على مصيرهم كمواطنين ، وصولاً إلى إعادة تكوين مجتمعاتهم على النحو ، الذى يجعلها تستجيب بصورة أفضل لحاجاتهم وتطلعاتهم .

تشير جماعات مدنية كثيرة إلى أنها بصدد تشكيل تحالفات وطنية ودولية ملتزمة بإجراء تحولات هيكلية ، تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة العالمية المتفاقمة. وظهرت حركة اجتماعية تعمل على توحيد الصفوف ، حول رؤية

عولمة المجتمع المدنى :

مشتركة لبناء عالم متنوع الثقافات ، ويضم مجتمعات عادلة مستدامة ، تعيش حياة متوازنة مع العالم الطبيعي ، وكذلك العمل على أن تتضافر جهود هذه المجتمعات في مساعيها ، ولكن شريطة أن يحكم جهدها وعى بالتكافل كأساس لعالم الحياة ، وليس اقتصاداً عالمياً خاضع لمصالح الشركات الكبرى القوية . وتبشر هذه الحركة بظهور وعى عالمي جديد ، وشعور بالتضامن الذي يوثق عرى الروابط بين الناس في كل أنحاء الكوكب تحقيقاً للمهمة المنشودة ، وهي خلق حضارة عالمية جديدة مؤسسة على السلم والتعاون.

واكتسبت هذه الحركة قوة دفع مهمة خلال انعقاد محفل المنظمات غير الحكومية ، المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة ، المعنى بشئون البيئة والتنمية UNCED ، والمنعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ . والمعروف أن هذا المحفل جمع شمل عديد من منظمات المجتمع المدني ، في كل أنحاء العالم للتفاوض معاً ، ولمناقشة سلسلة من المعاهدات المدنية ، التي تهدف إلى إقامة عالم يتصف بالعدل والإدانة . وها هنا بدأت الحركة الوليدة تصبح أكثر وعياً بنفسها ، وبدورها بعد أن أدرك مشاركون عديدون ، على الرغم من خلفياتهم المتباينة حقيقة القيم والتطلعات المشتركة ، التي تجمع بينهم وتمتد على نطاق عالمي واسع . ودارت مناقشات غنية داخل محفل المنظمات غير الحكومية ، المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة ، المعنى بشئون البيئة والتنمية . وتمخضت هذه المناقشات عن تعهدات والتزامات ، وكشفت أيضاً عن العناصر الأساسية لهذا التوافق الجديد في الآراء ، وهي العناصر التي سجلها إعلان شعوب الأرض^(٥٠) . The People's Earth Declaration .

وقامت المنظمات النسائية الدولية بدور قيادي محوري في سبيل دفع هذه العملية قدماً إلى الأمام ، عن طريق محافل عدة للمنظمات غير الحكومية ، المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بشئون البيئة والتنمية وعن مؤتمرات أخرى تالية للأمم المتحدة . وتمر الحركة الآن بمرحلة انتقال ، بحيث تتجاوز حدود نقد المؤسسات الفاشلة إلى عملية وضع خطط عمل لسياسة عملية من أجل مستقبل البشرية . وها هنا أيضاً نجد المرأة في المقدمة ، تشق طريقها إلى الأمام متجاوزة السياسة التقليدية في التمييز بين الجنسين ، ومن أجل صياغة رؤية شاملة عن عالم ، يهيئ مستقبلاً أفضل لكل أبنائه . ونجد هذه الحركة الدعم والتأييد والتشجيع من منظمة المرأة التابعة للأمم المتحدة UNIFEM .

وتأكدت الحاجة إلى إعادة التفكير في المؤسسات الإنسانية وتجديدها . بيد أن هذا لن يتحقق على أيدي مؤتمرات دولية تقليدية ، تهيمن عليها المؤسسات المسؤولة عن أزمئتنا . ومن ثم يجب البحث عن سبل إبداعية جديدة للمضي قدماً في سبيل

وضع رؤية للمستقبل البشرى ، تضع المواطن المدنى هدفاً لها . ولعل أحد الاحتمالات هى الدعوة إلى عقد أول مؤتمر عالمى حقيقى ، خلال عام ٢٠٠٠ . وحرى ألا نضع حدوداً تقصر المشاركة على القادرين على السفر ، للاجتماع فى مدينة واحدة محددة من المدن الكبرى . وإنما لندع آلاف التجمعات المدنية تحتشد فى وقت واحد فى مدن عديدة فى كل أنحاء العالم ؛ حيث يتبادل الناس فيها خبراتهم وآمالهم والتزامهم ، فى سبيل إقامة مجتمعات عادلة ومستدامة ، خلال الألفية الثالثة .

وحرى أن يكون التركيز على التجمعات التى تتم على مستوى القرية والمحليات ؛ مما يساعد على التثام الشمل فى الأماكن ذاتها التى يعيش فيها الناس . وسوف تنعقد مع هذا لقاءات أخرى على المستويات القومية والإقليمية والدولية ، وتجرى هذه الاجتماعات بين رجال ونساء يحضرون بحكم صلاحياتهم الخاصة كبشر ورفاق حياة ، وليس كممثلين لجماعات أو مؤسسات بذاتها . وينبغى أن ترتبط التجمعات العديدة بحوار عالمى ، عبر وسائل الاتصال الإلكترونية ، بما فى ذلك الفيديو والراديو وشبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت) . وطبعى أن مثل هذه العملية سوف تجسد النهج ، الذى يلتزم به المواطن المدنى فى إدارة الشؤون المحلية والقومية والعالمية ، فى اتساق مع المثل الأعلى الديمقراطى للسيادة المدنية .

لقد حان الوقت لنا نحن جميعاً سكان العالم ؛ لكى نتكاتف ونعمل معاً كمواطنين أصحاب سلطان على أنفسنا ، نسكن فوق سطح كوكب صغير محدود ينوء بأثقالنا ، وأن نعمل معاً من أجل إقامة مجتمعات عادلة ومستدامة ، نرصد طاقتها لكى يعيش النوع الإنسانى فى توازن مع نفسه ومع الكوكب ، ووصولاً إلى هذا الهدف يكون لازماً أن نستعيد السلطة التى تنازلنا عنها للمؤسسات ، لم تعد تحترم مصلحة الإنسان، وأن نقيم بديلاً عنها ، مؤسسات جديدة تؤمن إيماناً راسخاً بأن السلطة كل السلطة مصدرها إرادة وآمال الناس أصحاب السيادة . إن التحدى يخصنا نحن ، وقد أزف وقت العمل ..

ثبت المصطلحات

Absentee Ownership	الملكية الغيابية
Anti-trust Action	قانون مناهضة الاحتكار
Asian Pacific Economic Community (APEC)	الاتحاد الاقتصادي الآسيوي للمحيط الهادى
Assets	أصول
Bank	مصرف - بنك
Bio-gas	الغاز الحيوى
Bio-intensive methods	طرق حيوية مكثفة
Biomass	كتلة إحيائية
Bonds	سندات
Capital intensive production	الانتاج كثيف رأس المال
CEO = Chief Executive Officers	هيئات الإدارة العليا
Civic Engagement	الالتزام المدنى
Construct	مفترض ذهنى
Cost externalization	استخراج الكلفة
Cost internalization	استدخال الكلفة
Cyberspace	فضاء سيبيرنى / فضاء إلكترونى
Cycling	التدوير (إعادة الاستخدام بعد المعالجة)
Deregulation	التحرر من القواعد والقوانين
Ecological Footprint	الحد الإيكولوجى
Eco-System	النظام الإيكولوجى / النسق الإيكولوجى
Energy Efficiency	كفاءة - كفاية الطاقة
Excluded (the)	المستبعدون
Extractive Gains	مكاسب استخراجية
Extractive investment	استثمار استخراجى
Financial Market	السوق المالية
Fossil Fuel	وقود حفرى
Free market	السوق الحرة
General Agreement of Tariffs and Trade (GATT)	الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (جات)
Global warming	احترار كوكب الأرض

Globalization	عولمة
Globalized Economy	اقتصاد معولم
Guiding principle	مبدأ إرشادي
Habitat	موئل
Imbalance	اختلال التوازن - اختلال الميزان
Information technology	تقانة (تكنولوجيا) المعلومات
Instrument	صك
Intergenerational Equity	المساواة بين الأجيال
International Monetary Fund (IMF)	صندوق النقد الدولي
Investment	استثمار
Investment Capital	رأس المال الاستثماري
Investment Houses	بيوت الاستثمار
Investment Pools	التجمعات الاستثمارية
Living World	عالم الحياة
Market Capitalism	رأسمالية السوق
Maastricht	ماستريخت (اتفاقية)
Monetized	قائم على المال (النقود)
Monetized Economy	اقتصاد قائم على المال
Money Economy	اقتصاد المال - اقتصاد نقدي
Money World	عالم المال
Mutual Funds	صناديق الاستثمار التبادلية
North American Free Trade (NAFTA)	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)
Privatization	التخصيص (الخصخصة)
Processing	معالجة
Productive assets	أصول انتاجية
Progressive taxation	فرض ضرائب تصاعدية
Retirement Funds	صناديق المعاشات التقاعدية
Stateless Corporation	شركة لا جنسية لها
Single Parenting	الوالدية الواحدة - الرعاية المفردة للأطفال
Sink Capacity	الطاقة الاستهلاكية

Solar Generated Energy	الطاقة المتولدة من الشمس (الطاقة الشمسية)
Structural Adjustment	التعديل الهيكلي
Stocks	أسهم
Spouse abuse	العنف الأسري
Subsidies	إعانات - دعم
Sustainable Society	مجتمع مستدام - مجتمع قابل للإدامة
Sustainability	الاستدامة - القابلية للإدامة
Sustainer	داعم للاستدامة
Tax breaks	إعفاءات ضريبية
Tax Structure	هيكل ضريبي
Technology	تقانة - تكنولوجيا
Trade-offs	البدائل السلعية
Transnational Corporation	شركة متعددة القوميات
Urban ecology	إيكولوجيا الحضر
Virtual reality	واقع افتراضي - واقع متوهم

١- هذه المناقشة عن النقود مقابل مقتضيات عالم الحياة مستوحاة من ملاحظة ألبداها ليستر براون Lester Brown ، فى تقرير معهد وورلد واتش World Watch لعام ١٩٩١ عن « حالة العالم » . وتفيد الملاحظة أن العالم مقسم بين من يرون أن المؤشرات الاقتصادية والمالية هى التى تحدد شكل العالم ، وبين من يرون أن مؤشرات البيئة هى التى تحدد شكله .

٢- اللجنة العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة - تقرير « حالة اللاجئين فى العالم » . New York; Penguin Books; 1993 .

٣- انظر : Lester Brown and Hal Kane; Full house : Reassessing the Earth's population Carrying Capacity". New York, W.W. Norton & Co. 1994.

٤- انظر مجلة بيزنيس ويك Business Week عدد ٢٦ أبريل ١٩٩٣ .

٥- Sarah Anderson and John Cavangah, the Top 200 : The Rise of Global Corporate, Power : Institute for Policy Studies, Washington, D.C., Sept. 1996.

٦- انظر الإيكونوميست ، عدد ٢٧ ، مارس ١٩٩٣ ، دراسة مسحية عن الشركات متعددة القوميات .

٧- أرقام الأصول الخاصة بالبنوك التجارية والشركات المالية مأخوذة عن :

Hoover's Handbook of World Business (Austin, Texas : The Reference Press, 1993).

٨- دراسة مسحية عن الشركات متعددة القوميات - الإيكونوميست ٢٧ مارس ١٩٩٣ .

٩- انظر مجلة نيويورك تايمز عدد ٣١ أكتوبر ١٩٩٥ مقال ستيفانى ستروم Stephanie Storm; Mergers for Year, Approach Record.

١٠- Richard J. Barnet & John Cavangah; Global Dreams : Imperial Corporations and the New World Order". New York; Simon & Schuster, 1994.

١١- لقاء مع كرستوفر والين رئيس الجهاز المالى المعنى بالبحوث التشريعية الدولية ، أجراه رسل موفير ومنشور فى مجلة Corporate Crime Reporter عدد ١٩ يناير ١٩٩٥ .

- ١٢- انظر مجلة Forbes عدد ٥ يوليو ١٩٩٣ ، و ١٨ يوليو ١٩٩٥ .
- ١٣- انظر نيويورك تايمز عدد ١٢ مارس ١٩٩٥ .
- ١٤- هرمان دالى فى المجلد ٢ من Ecological Economics عام ١٩٩٠ .
- ١٥- انظر ويليام ريس William Rees فى A.M.M. Jansson eds., Investing in National Capital. Washington, Island press, 1994.
- ١٦- المصدر نفسه .
- ١٧- Manus van Barkel and Mario Buitenkamp : Sustainable Netherlands : Milieu Defensie, Damrak 26, Amsterdam, May 1997.
- ١٨- Alex Hittle, "The Dutch Challenge, Washington D.C., Friends of the Earth, May 1994.
- ١٩- المصدر نفسه .
- ٢٠- David Pimental et al., Natural Resources and an Optimal Human Population. مجلة السكان والبيئة ، مجلد ١٤ ، عدد ٥ مايو ١٩٩١ .
- ٢١- المصدر نفسه .
- ٢٢- مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومكتب العمل الدولى ١٩٩٥ .
- ٢٣- انظر دافيد كورتن : عندما تتحكم الشركات العالم Kumarian Press, 1995
- ٢٤- الإحصاءات عن : Lester Brown et al., State of the World 1994. New York, Norton, 1994.
- ٢٥- William Rees, "From Urban Sprawl to Sustainable Human Communities, PCD Forum, June 25, 1993.
- ٢٦- Nicholas Albery et al., ed. Social Innovations", London, the Institute for Social Innovations.
- ٢٧- جرى تطبيق هذه المفاهيم على إحدى قرى الهند بصورة تفصيلية ، ونجد عرضاً وافياً لها فى Anil Agarwal, Towards Green villages, New Delhi, Centre for Science & Environment 1989.

Alan Thein Durning; The Story of A newspaper : Worldwatch, -٢٨
Nov., Dec. 1994.

Lester R. Brown et al., Saving the planet; New York, W.W. -٢٩
Norton, 1991.

-٣٠ المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

-٣١ المصدر نفسه ، ص ٦٨ .

-٣٢ المصدر نفسه ، ص ٧٠ .

Robyn Williams, in the Foreward to Engwicht. -٣٣

-٣٤ قاموس وبستر العالمى ، طبعة ثانية ، نيويورك ١٩٨٠ .

-٣٥ المصدر نفسه .

-٣٦ تقديرات UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائى المعنون « تقرير عن النمو
البشرى » عن القوات المسلحة والعاملين فى مجال الدفاع سنة ١٩٩٤ ،
نيويورك ، أكسفورد ١٩٩٥ .

Michael Renner, "Assessing the Military's War on the -٣٧
Environment in Lester R. Brown et al., State of The World.
New York : W.W. Norton, 1991.

Eknath Easwaran, The Compassionate Universe (Thomeles, -٣٨
Nilgiri press, 1989).

Robert D. Putnam "The Prosperous Community" The -٣٩
American prospect, No. 13, Spring 1993.

-٤٠ المصدر نفسه .

Atila Roque, Personal Communication to the Author. Aug. 3, -٤١
1995.

PCD Forum Column 51, June 25, 1993. -٤٢

Edgar Cahn, Time Dollars (Emmaus, Rodal Press), 1992. -٤٣

Clarence Shubert, PCD Forum, April 5, 1994. -٤٤

Jacob Needleman, Money and The Meaning of Life. New York -٤٥
: Doubleday, 1991.

Joe Dominguez : Your Money or Your Life. New York : -٤٦
Viking, 1997.

Gustavo Esteva, Proceso, Feb. 14, as Quoted by Chiapas and -٤٧
the Americans, the Nation, March 28, 1994.

Hungry, The Economist, July 10, 1993. -٤٨

-٤٩ يجد القارئ المزيد من المعلومات عن نشاط المواطنة المدنية ضد البؤس ، ومن
أجل الحياة لدى معهد البرازيل للتحليلات الاجتماعية والاقتصادية . IBASE

-٥٠ نص صورة « خريطة شعوب الأرض » ، انظر الملحق لكتاب المؤلف بعنوان
« عندما تحكم الشركات العالم » , When Corporations Rule The World,
West Hartford, Kumarian Press : 1995.

رقم الإيداع ٩٩/٢٩٣٥

ISBN : 977-281-087-5

الدار الهندسية للطباعة

هذه الكراسات

يقدم فيها المترجم والمفكر المعروف ، الأستاذ/ شوقي جلال ، ترجمة رشيدة لكتاب دافيد كورتين عن "كوكبة" المجتمع المدني ، أو "عولمة" كما يترجمها البعض . وقد كتب لها المترجم مقدمة ، لا تقل أهمية عن مقدمة المؤلف ، حتى أشار إلى أنها تقدم منظوراً متميزاً لما صار يعرف "بالطريق الثالث" . هذا المنظور مطعم بتجربة أمريكا اللاتينية الثرية . ومن منّا لا يذكر فكر وفن وكفاح هذه القارة ؟

ومن منّا لم يتغن بها ، ضمن ثلاثة قارات الجنوب آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ؟ كم تغيرت الدنيا !!!

نعود إلى كراستنا لنذكر أن المترجم له في السلسلة دراسة قيمة عن فلسفة العلم ، تحت عنوان "على طريق توماس كون" أهلاً به دائماً في أسرة الكراسات الممتدة .

صدر منها

- مغزى القرن العشرين
د. أحمد شوقي
- شبكات المعلومات
د. محمد أديب غنيمي
- مستقبل صناعة الدواء
د. محمد رؤوف حامد
- التقدم الأسى
د. محمد رؤوف حامد
- انبيولوجيا كايديولوجيا
ر.س. ليونتن ترجمة د. مصطفى فهمي
- مباريات التفاوض
د. حسن وجيه
- أدب الخيال العلمي
نهاد شريف
- المحاسبة البيئية
د. أحمد فرغلي
- على طريق توماس كون
شوقي جلال
- العولمة والمجتمع المدني
شوقي جلال
- التنمية الزراعية
د. رفعت لقوشه
- مستقبل الطاقة
د. عصام خليل